



كلية اللغة العربية بأسسيوط
المجلة العلمية

المواجهة الفرنسية الليبية في تشاد

(١٩٨١ - ١٩٨٤ م)

إعداد

د/ أسامة عبد التواب محمد عبد العظيم

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

بكلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة

(العدد التاسع والثلاثون)

(الإصدار الثاني - الجزء الخامس)

(١٤٤٢هـ / ٢٠٢٠م)

المواجهة الفرنسية الليبية في تشاد

(١٩٨١ - ١٩٨٤م)

أسامة عبد التواب محمد عبد العظيم

قسم التاريخ - كلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة - مصر

البريد الإلكتروني : osamaAbdeltwab@cu.edu.eg

الملخص :

تتناول هذه الدراسة المواجهة الفرنسية الليبية في الفترة من عام ١٩٨١ وحتى عام ١٩٨٤؛ حيث تعد الحرب الأهلية التشادية من عام ١٩٦٥ وحتى عام ١٩٩٠ نموذجًا للصراعات الأفريقية التي أدت لتدخل القوى الكبرى في القارة، والتي أدت أيضًا إلى تقسيم منظمة الوحدة الأفريقية، وكان هذا الصراع قد انبثقت عنه عدة صراعات أخرى بين العديد من الدول الأفريقية. كل ذلك جعل فرنسا تتدخل بثقلها لمحاولة إيجاد حل لهذا الصراع الإقليمي والدولي، وفي هذا الوقت كانت إدارة ميتران (١٩٨١ - ١٩٩٥) قد جاءت للحكم في عام ١٩٨١ لتجد هذا الصراع قد وصل إلى أشده؛ حيث بدأ التدخل الليبي في تشاد وبدأ القلق والاضطراب يصل إلى العديد من الأنظمة في دول شمال ووسط وغرب أفريقيا، التي بدأت تطالب باريس بسرعة التدخل العسكري لوقف تقدم القوات الليبية، وأيضًا واصلت القوى الغربية ضغطها الشديد على إدارة ميتران لمواجهة نظام القذافي، كل ذلك أجبر ميتران على اتخاذ قراره بالتدخل العسكري في تشاد في أغسطس ١٩٨٣. وفي سبتمبر عام ١٩٨٤ قامت فرنسا بتوقيع معاهدة مع الجانب الليبي تقضي بانسحاب القوات الفرنسية والليبية من تشاد، ومع ذلك كان هناك العديد من الأطراف التشادية والدولية التي أصرت على إشعال الموقف في تشاد مرة أخرى.

الكلمات المفتاحية: ليبيا وفرنسا - القذافي والقوى الغربية - ليبيا والحرب الأهلية التشادية - القذافي وأفريقيا - فرنسا وأفريقيا - منظمة الوحدة الأفريقية.

The French-Libyan confrontation in Chad (1981 -1984)

Osama Abdel Tawab Mohamed Abdel Azim

Department of History , faculty of African Postgraduate studies - Cairo University - Egypt

E-mail: osamaAbdeltwab@cu.edu.eg

Abstract:

This study deals with the Franco-Libyan confrontation from 1981 to 1984; The Chadian civil war from 1965 to 1990 is a model for the African conflicts that led to the intervention of major powers on the continent, Which also led to the division of the Organization of African Unity, and this conflict had emanated from it several other conflicts between many African countries. All this made France intervene with its weight to try to find a solution to this regional and international conflict, and at this time the Mitterrand administration (1981 - 1995) came to power in 1981 to find this conflict had reached its intensity, As the Libyan intervention began in Chad, anxiety and turmoil began to reach many regimes in North, Central and West Africa, which began to demand that Paris quickly intervene to stop the advance of the Libyan forces, Also, Western powers continued their intense pressure on the Mitterrand administration to confront the Gaddafi regime, all of which forced Mitterrand to make his decision to intervene militarily in Chad in August 1983. In September 1984, France signed a treaty with the Libyan side, providing for the withdrawal of French and Libyan forces from Chad. However, there were many Chadian and international parties that insisted on igniting the situation in Chad once again.

KeyWords: Libya and France - Gaddafi and the Western Powers - Libya and the Chadian Civil War - Gaddafi and Africa - France and Africa - Organization of African Unity.

تقديم

وقعت القارة الأفريقية طوال عقدي السبعينيات والثمانينيات فريسة للحرب الباردة بين القوى الدولية، وتم تقسيمها لمناطق نفوذ بين الدول الغربية، مثل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وبين دول المعسكر الشرقي، مثل الاتحاد السوفييتي، وقد نجح النظام العالمي في هذا الوقت في إغراق القارة الأفريقية في العديد من الأزمات والصراعات، لاسيما في ظل سباق التسليح بين الكتلتين الشرقية والغربية، الذي نتج عنه إغراق أفريقيا بالسلاح من الجانبين؛ وتسبب ذلك في دخول معظم دول القارة في سلسلة من الخلافات والصراعات المسلحة، وقد ساعد على ذلك ارتباطاتها الخارجية. وقد نتج عن هذه الصراعات وجود نوية من الحروب الأهلية في عدد من الدول الأفريقية، والتي سميت "بالدولة الفاشلة"، وقد أثر هذا الصراع الأهلي والعرقى على التنمية والاستقرار في هذه الدول والأقاليم التي تنتمي إليها وسائر أنحاء القارة الأفريقية. ووضعت هذه الصراعات العمل الجماعي الأفريقي في خطر، وبالتالي أصبحت ثقة الدول في قدرة منظمة الوحدة الأفريقية على المحك، وأصبح الحل الناجع لمعظم الصراعات والحروب الأهلية في يد القوى الدولية الكبرى.

وتعد الحرب الأهلية التشادية من عام ١٩٦٥ وحتى عام ١٩٩٠ نموذجًا لمثل هذه الصراعات التي أدت إلى تقسيم منظمة الوحدة الأفريقية، وكان هذا الصراع قد انبثقت عنه عدة صراعات أخرى بين العديد من الدول الأفريقية. كل ذلك جعل فرنسا تتدخل بثقلها لمحاولة إيجاد حل لهذا الصراع الإقليمي والدولي، وفي هذا الوقت كانت إدارة ميتران (١٩٨١ - ١٩٩٥) قد جاءت للحكم في عام ١٩٨١ لتجد هذا الصراع قد وصل إلى أشده، حيث بدأ التدخل الليبي في تشاد، وبدأ القلق والاضطراب يصل إلى العديد من الأنظمة في دول شمال ووسط وغرب أفريقيا التي

بدأت تطالب باريس بسرعة التدخل العسكري لوقف تقدم القوات الليبية، وأيضًا واصلت القوى الغربية ضغطها الشديد على إدارة ميتران لمواجهة نظام القذافي، كل ذلك أجبر ميتران على اتخاذ قراره بالتدخل العسكري في تشاد في أغسطس ١٩٨٣. وفي سبتمبر عام ١٩٨٤ قامت فرنسا بتوقيع معاهدة مع الجانب الليبي تقضي بانسحاب القوات الفرنسية والليبية من تشاد، ومع ذلك كان هناك العديد من الأطراف التشادية والدولية التي أصرت على إشعال الموقف في تشاد مرة أخرى.

ومن هنا كانت هذه الدراسة لرؤية كافة التفاعلات التي أحاطت بهذه المواجهة الفرنسية الليبية في تشاد، وكافة ردود الأفعال للدول الأفريقية التي تأثرت بهذه المواجهة، وأيضًا رؤية مراكز اتخاذ القرار الفرنسي والليبي باتجاه هذه المواجهة، ومعرفة كل وسائل الضغط التي اتبعتها القوى الغربية تجاه فرنسا لاتخاذ قرار التدخل في تشاد ومواجهة النظام الليبي في الأطر السياسية والعسكرية والاقتصادية مستندة في ذلك على كون تشاد مستعمرة فرنسية سابقة، وإحدى الدول الفرانكوفونية؛ وبالتالي لفرنسا حق التدخل المباشر بحجة حمايتها.

وتتبع أهمية هذا الموضوع من أن المواجهة الفرنسية الليبية تعد جزءًا من الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وأيضًا جزءًا من العلاقات بين دول شمال أفريقيا، وانعكاس هذه المواجهة على قضية الصحراء المغربية، وأيضًا هي جزء من العلاقات بين الدول الأفريقية والقوى العالمية. ولهذا فقد هدفت الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية؛ ما الأسس والمنطلقات التي أدت لهذه المواجهة بين الجانبين؟ وكيف كانت هذه المواجهة رد فعل لسياسة التعاون والعداء ثم التعاون مرة أخرى بينهما؟ وما دور القوى الغربية في إدارة هذه المواجهة؟ وكيف كان الفعل ورد الفعل المضاد بين نظام القذافي في ليبيا وإدارة ميتران في فرنسا؟ كل هذه التساؤلات وأكثر ستحاول الدراسة أن تجد لها إجابات.

أما الفترة الزمنية التي تعرضت لها الدراسة فقد بدأت بعام ١٩٨١ ، وهو العام الذي وصلت فيه إدارة ميتران للحكم في فرنسا، حيث جاءت هذه الإدارة وقد كان الصراع الأهلي في تشاد في قمته، وتزامن مع هذا أيضاً التدخل الليبي العسكري والسياسي في هذه الأزمة، وبدأت مباشرة كل أدوات الضغط الأفريقي والدولي على باريس من أجل التدخل في تشاد. وتنتهي الدراسة بعام ١٩٨٤ ، وهو العام الذي تم توقيع اتفاق سبتمبر بين الجانبين الفرنسي والليبي، والذي قضى بانسحاب كلتا القوتين العسكريتين من تشاد، ولكن أدى فشل هذا الاتفاق لتطور الصراع بعد هذا التاريخ، وبالتالي سارت هذه المواجهة في اتجاه آخر؛ حيث فضلت فرنسا تقديم الدعم العسكري واللوجستي للنظام الحاكم في تشاد عن التدخل العسكري المباشر.

وتكمن أهمية الدراسة في غياب الدراسات حول هذا الموضوع في المكتبات العربية والأفريقية وأيضاً في المكتبات العالمية، وإن كان هناك بعض الدراسات التي تحدثت بشكل عام عن الصراع الليبي التشادي دون الاعتماد على المصادر الأصلية، فهي في معظمها كتابات سياسية، كما توجد بعض الدراسات التي تحدثت بشكل عام عن الوجود الفرنسي في أفريقيا، والواقع أن معظم هذه الدراسات لم تتناول المواجهة المباشرة بين فرنسا وليبيا. وفي هذا الصدد فإن الدراسة اعتمدت بشكل رئيس على المصادر الأصلية الوثائقية، والواقع أنه طالما كانت الدراسة تحدثت عن أحد أطراف المواجهة، وهو الجانب الفرنسي، فكان من المهم الاعتماد على الوثائق الفرنسية، إلا أن الباحث لم يستطع الحصول على هذه الوثائق، ولكنه استعاض عن ذلك بالوثائق البريطانية الموجودة في دار الوثائق البريطانية Public Record Office التي رصدت مراقبة الحكومة البريطانية لتلك المواجهة مراقبة تامة، واهتمت بكافة جوانبها، وكافة التفاعلات الدولية المتعلقة بها، كما اعتمدت الدراسة على وثائق وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية Central

Intelligent Agency التي اشتملت على كثير من المواقف الأمريكية تجاه هذه المواجهة.

وقد حاولت الدراسة الاعتماد على بعض الرؤى المنهجية في تفسير الرؤية التاريخية لهذه المواجهة؛ حيث اقتربت من منهج العلاقات التفاعلية في رؤية العلاقات الدولية المتشعبة بين كلا البلدين وعلاقتها مع الدول الأفريقية والقوى العالمية، فقد كان التحليل التفاعلي يمثل تفسيراً لحالة انعكاس المواجهة على الدول الأفريقية المحيطة، ودول البحر المتوسط، والقوى العالمية الغربية والشرقية، فكأنه تم إلقاء حجر في الماء، فأثر على المياه المحيطة بموقع إلقاء الحجر. كما اقتربت الدراسة أيضاً من الرؤية الخاصة بالتحدي والاستجابة في تفسير حالة الحراك التاريخي بين كل من فرنسا وليبيا، ورصد وتحليل حالة الفعل ورد الفعل بين الجانبين. وقد تم تقسيم الدراسة إلى مجموعة من النقاط البحثية وهي:

أولاً - دوافع المواجهة ومحدداتها

- ١ - التقارب الليبي الفرنسي منذ عام ١٩٦٩ - ١٩٨١.
- ٢ - تطور الحرب الأهلية التشادية وموقف ليبيا وفرنسا منها.
- ٣ - المجال الأفريقي المحيط بالواجهة بين الجانبين.
- ٤ - الضغوط الغربية وأثرها على المواجهة الفرنسية مع ليبيا.

ثانياً - إدارة ميثران لأزمة المواجهة المباشرة مع ليبيا.

- ١ - التدخل الليبي في تشاد في أواخر عام ١٩٨٢.
- ٢ - مقدمات التدخل الفرنسي العسكري في تشاد.
- ٣ - انطلاق العملية مانا الفرنسية أغسطس ١٩٨٣.
- ٤ - منظمة الوحدة الأفريقية ومحاولة حل الأزمة التشادية يناير ١٩٨٤.
- ٥ - حادث سقوط الجاجوار الفرنسية يناير ١٩٨٤ وأثره على المواجهة مع ليبيا.

ثالثاً - اتفاق طرابلس سبتمبر ١٩٨٤ .

- ١ - تطور المفاوضات بين الجانبين حتى سبتمبر ١٩٨٤ .
- ٢ - اتفاق سبتمبر ١٩٨٤ بين الجانبين .
- ٣ - موقف القوى الغربية من الاتفاق .
- ٤ - بدء عملية الانسحاب المتبادل وأثره على الأوضاع في تشاد .

رابعاً - تطور العلاقات الفرنسية الليبية حتى أواخر عام ١٩٨٤ وانعكاساتها الإقليمية والدولية .

- ١ - اجتماع ميتران والقذافي نوفمبر ١٩٨٤ .
 - ٢ - الموقف الداخلي والدولي من التقارب الفرنسي مع ليبيا .
- ومن هنا سنتعرف من خلال هذه النقاط على هذه المواجهة الفرنسية الليبية في تشاد في الفترة من ١٨٨١ - ١٨٨٤ .

أولاً - دوافع المواجهة ومحدداتها

اتخذت العلاقات بين ليبيا - بعد ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ - وفرنسا في عصر الجمهورية الخامسة عدة مناحي؛ فرغم وجود نظام معمر القذافي منذ سبتمبر عام ١٩٦٩، ورغم تعدد الرؤساء الفرنسيين طوال هذه الفترة إلا أن الثوابت السياسية لم تختلف مع اختلاف الأنظمة الفرنسية؛ فخلال تلك الفترة تعاقب على الحكم الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو (١٩٦٩ - ١٩٧٤)، والرئيس فاليري جيسكار دي ستان (١٩٧٤ - ١٩٨١)، وفرانسوا ميتران (١٩٨١ - ١٩٩٥)؛ وسعت السياسة الفرنسية لتحقيق نوع من التوازن بين مجموعة من الأهداف؛ كان أولها التودد إلى حد ما للعرب والنظام الليبي عن طريق محاولة التحرك خارج السرب الغربي في مساندة الجانب العربي في القضية الفلسطينية، والقيام بالتصريحات المتعاطفة مع المطالب العربية، وكان ثاني هذه الأهداف هو زيادة العلاقات التجارية والعسكرية مع النظام الليبي، ومحاولة تلبية كافة المتطلبات

الليبية للأسلحة الفرنسية، بالإضافة للاستفادة من الاستثمارات في المجالات البترولية الليبية.

أما ثالث هذه الأهداف وأهمها فقد ارتبط بالحرب الأهلية في تشاد طوال هذه الفترة، وما تعلق بذلك من انخراط ليبيا في هذا الصراع من أجل السيطرة على منطقة شريط أوزو التي كانت ترى أحقيتها بهذه المنطقة الحدودية منذ الحقبة الاستعمارية، ولذلك كان التدخل الليبي من أجل تأمين الحدود الجنوبية لليبيا، وكانت فرنسا ترى أنه من حقها الدفاع عن تشاد كدولة كانت تقع في نطاقها الاستعماري، وارتبطت بها بالعديد من المعاهدات الدفاعية والاقتصادية؛ ولذلك اعتبرت الكتلة الغربية التدخل الليبي في تشاد نشاطاً توسعياً، وادعت في كثير من الفترات أن هناك رغبة ملحة للنظام الليبي لفرض سيطرته على تشاد من أجل رسم استراتيجية توسعية في وسط وغرب أفريقيا. وبالتالي استمرت الضغوط الغربية على فرنسا من أجل منع التدخل الليبي في تشاد بحجة حماية أنظمتها المعترف بها أفريقياً ودولياً؛ ولذلك اضطرت فرنسا تحت هذه الضغوط مواجهة ليبيا في شمال تشاد، وبذلك انعكست هذه المواجهة على السياسات الفرنسية تجاه النظام الليبي منذ منتصف السبعينيات وحتى عام ١٩٨٧.

كما كان للتوترات الدولية نتيجة للحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي أثره على التفاعلات السياسية بين ليبيا وفرنسا، وذلك في ظل ارتباط نظام القذافي في ليبيا أيديولوجياً بالاتحاد السوفييتي وتنسيقه مع الأنظمة الأفريقية ذات التوجه السوفييتي من أجل تنفيذ نوع من الوجود الاستراتيجي الاشتراكي داخل القارة الأفريقية؛ ولذلك كان على دول الكتلة الغربية - وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية - العمل على حصار النظام الليبي سياسياً واقتصادياً، وإن احتاج ذلك لبعض العمليات العسكرية السريعة لتقليل أضرار الجيش الليبي، وقد استلزم ذلك

زيادة الضغوط الغربية على فرنسا من أجل الدخول في مواجهة سياسية واقتصادية مع ليبيا، كل ذلك أثر على ردود أفعال صانع القرار الفرنسي تجاه الجانب الليبي، وهذا ما انعكس على تطور العلاقات بين الجانبين منذ سبتمبر عام ١٩٦٩. وقد ارتبط بتلك المواجهة مجموعة من المحددات التي انعكست على كل من ليبيا وفرنسا.

١ - التقارب الليبي الفرنسي منذ عام ١٩٦٩ - ١٩٨١.

كانت العلاقات بين ليبيا وفرنسا قد تطورت سريعاً بعد أيام قلائل من قيام ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩؛ حيث أفادت التقارير الأمريكية في يناير ١٩٧٠ بوجود العديد من صفقات السلاح التي تم الاتفاق على توريدها من فرنسا إلى ليبيا، والتي تضمنت عدداً كبيراً من الدبابات بالإضافة إلى توقيع عقود لشراء خمسين قاذفة من طراز *Mirage fighter bombers*، وقد اعتبر المسئولون الفرنسيون أن هذه الصفقات هي جزء من برنامج أكبر للتعاون السياسي والاقتصادي والثقافي، كما أفادت التقارير أيضاً أنه تم الاتفاق بين الجانبين على وجود الفرنسيين في قاعدتي ويلوس *Wheelus* والأديم *El Adem* الجويتين، والتي كانتا تتبعان الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، والتي تقرر إجلاؤهما في ٣٠ يونيو ١٩٧٠، وكان الوجود الفرنسي في هذه القواعد بغرض التدريب الفني للضباط والعسكريين الليبيين، وكان ذلك في إطار صفقة عسكرية ضخمة تقدر بمليارات الدولارات.

كان التخوف الأمريكي قد نبع من الاعتقاد بأن فرنسا قد خدعت من قبل النظام الجديد في ليبيا، وأن سياسة جورج بومبيدو هي امتداد لسياسة ديغول للحفاظ على العلاقات الوثيقة مع الدول العربية وتطويرها، ورغم التزام فرنسا بتجميد بيع السلاح لدول المواجهة في الشرق الأوسط، وهي إسرائيل ومصر والأردن

وسوريا إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تخوفت من أن امتلاك ليبيا لهذه الأسلحة الفرنسية الضخمة سيؤدي لتفوق نسبي للدول العربية ضد إسرائيل، وادعت أن هذا سيؤدي لتقويض فرص السلام في المنطقة وإثارة إسرائيل؛ وطلبها المزيد من الأسلحة الأمريكية، ورغم تأكد الولايات المتحدة الأمريكية من أنه لا يوجد دليل على أن ليبيا ستزود مصر بالأسلحة الفرنسية فإنه في حالة استئناف المعارك بين الجانبين المصري والإسرائيلي يصعب هذا التوقع، ومع ذلك فإن الجانب الأمريكي أظهر تخوفاً من إمكانية تعرف المصريين على الأسلحة الفرنسية الموجودة في ليبيا وفحصها جيداً، وبالتالي التعامل بنجاح مع المعدات العسكرية الإسرائيلية فرنسية الصنع، كما استندت الهواجس الأمريكية من صفقات الأسلحة الفرنسية لليبيا إلى أن ذلك سيشجع الدول العربية الأخرى على المطالبة بالأسلحة التي تم تجميدها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة^(١).

ويُستشف من التقارير الأمريكية أن المسؤولين الفرنسيين طمأنوا الجانب الأمريكي بشأن التخوف من تأثير هذه الصفقات؛ وأكدوا أن ذلك يأتي في إطار مفاوضات الجانب الليبي مع الدول الغربية بشأن الحصول على الأسلحة، مثل المفاوضات مع ألمانيا الغربية والولايات المتحدة. كما أكد المسؤولون الفرنسيون أن الأرقام التي وردت في التقارير مبالغ فيها لحدٍ كبير، وقد أكدت فرنسا أن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون في الصورة دائماً، كما تم التأكيد على أنه تم تأجيل إتمام هذه الصفقات لما بعد زيارة الرئيس الفرنسي بومبيدو لواشنطن في أواخر فبراير ١٩٧٠، كما تم طمأنة الجانب الأمريكي بأنه في حالة انتهاك الجانب الليبي لأي من الشروط التقييدية التي تم النص عليها في العقود المبرمة فإن فرنسا ستعلق جميع شحنات الأسلحة المطلوبة، ولذلك كانت جميع هذه العقود طويلة الأمد

لاختبار النوايا الليبية، كما أكد الفرنسيون أن منح ليبيا الأسلحة المطلوبة سيحقق مكسب استراتيجي للغرب لأنه سيقلل الطلب الليبي على الأسلحة السوفيتية^(٢).

ومن هنا تم الترابط بين الجانبين الليبي والفرنسي منذ سبتمبر عام ١٩٦٩ من خلال الاستجابة الفرنسية لتحرك النظام الليبي الجديد من أجل وضع استراتيجية مختلفة عن السياسات الليبية قبل هذه الفترة، وقد وضح ذلك من القبول الفوري الفرنسي لكافة الاحتياجات العسكرية الليبية، وبالتالي أصبح هناك أساس للتلاقي بين الجانبين من خلال اعتماد الجيش الليبي على التدريب والتسليح الفرنسي وأيضًا وجود مصدر مالي شبه دائم للحكومة الفرنسية من خلال جداول صفقات التسليح والتدريب العسكري للنظام الليبي. وقد وضح أنه استمر توريد الكثير من الاحتياجات العسكرية من قبل فرنسا في الفترات المتلاحقة، فقد أفادت التقارير أن فرنسا أعدت في شهر أكتوبر ١٩٧٣ مجموعة من الدبابات والمروحيات لنقلها إلى ليبيا والسعودية، وكان هذا مثار سخط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على فرنسا على أنها لم تلتزم مثل بريطانيا بحظر بيع الأسلحة لدول الشرق الأوسط^(٣).

بالرغم من ذلك استمرت العلاقات بين ليبيا وفرنسا خلال فترة الرئيس جورج بومبيدو حتى عام ١٩٧٤ في ظل مناخ يسوده في أغلب الفترات نطاق التعاون والود، ويبدو أن هذا المناخ سيطر أيضًا على العلاقات بين الجانبين في السنوات التي أعقبت تولي الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار دي ستان، ووضح ذلك من البرقية التي أرسلها العقيد القذافي للرئيس الفرنسي في ٢ فبراير ١٩٧٦ يشكره على تصويت فرنسا لدعم حقوق الشعب الفلسطيني، وذلك على عكس الدول الغربية الأخرى، وكان ذلك خطوة مقدره من جانب الأمة العربية بوجه عام والشعب الليبي بوجه خاص، ورغم استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لحق الفيتو فإن ذلك لم يقلل من الموقف الفرنسي في عيون العرب، وفي النهاية فقد أشار الموقف

الأمريكي إلى معارضة استقلالية عضو دائم في مجلس الأمن، وقد أشاد القائد الليبي بالعلاقات مع فرنسا مؤكداً أن ليبيا كانت من أوائل الدول العربية التي سعت لبناء جسور الصداقة وتوسيع نطاقها مع فرنسا، متمنياً دوام علاقات الصداقة بين الجانبين^(٤).

ورغم هذه العلاقات الجيدة إلا أن العقيد القذافي وجه انتقادات لبعض المواقف الدولية لإدارة الرئيس جيسكار دي ستان؛ ففي حديث أجراه مع جريدة لوموند Le Monde الفرنسية بتاريخ ١١ فبراير ١٩٧٦ انتقد الزعيم الليبي بيع فرنسا الطائرات والصواريخ لإسرائيل، وأن ذلك أصاب الشعوب العربية بخيبة أمل، وعقد القذافي مقارنة بين نظام جيسكار ونظام ديجول، وأن الأخير فضل عدم بيع السلاح لدول المواجهة في الشرق الأوسط، واتهم القذافي جيسكار بأنه أقل استقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بديجول. والدليل على ذلك إرسال الرئيس الفرنسي برقية لهنري كيسنجر يهنئه على نجاح المفاوضات الأمريكية في عملية السلام مع علم الفرنسيين أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي فرضت هذا الاتفاق وأن الكثير من الشعوب العربية لا تؤيده وبالتالي تحملت فرنسا مسؤولية التدخل في نزاع عربي، ورغم ذلك فقد أرسل برقية شكر للرئيس الفرنسي - كما أوضحنا سابقاً - على تصويت فرنسا في مجلس الأمن لصالح الحقوق العربية، ورغم اعتقاد الزعيم الليبي أن مشروع القرار الفرنسي كان غامضاً إلا أنه رأى ضرورة تهنئة الرئيس الفرنسي بمعارضته حق النقض الأمريكي واستقلاله عن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين.

وطالب العقيد القذافي بضرورة أن تكون العلاقات الثنائية بين الجانبين متوازنة مؤكداً على أن فرنسا قد استفادت كثيراً من ليبيا طيلة السنوات الخمس الماضية، كما استغرب من الموقف الفرنسي من قضية الصحراء المغربية المتحفظ

على خلق دول صغيرة، مدافعًا عن موقف ليبيا الذي ساند المملكة المغربية في مواجهة الاحتلال الأسباني، إلا أن الجانب المغربي توقف عن مواجهة الأسباب واتجه لقمع الصحراويين في جبهة البوليساريو مما أدى لتحول الجانب الليبي لحمايتهم، وفي رد للقذافي على سؤال بشأن الوساطة الليبية بين المغرب والجزائر أكد على أنها غير محتملة في هذا الوقت؛ لأن الأمور اتجهت لنقطة اللاعودة، وبالرغم من ذلك فقد استبعد مساندته الكاملة للجزائر ضد المغرب في هذا النزاع، ثم تطرق الحوار للأوضاع في الشرق الأوسط والعالم العربي^(٥)، ومن هنا ظهر كيف كان القذافي يرى فرنسا ويعمل معها كشريك في السياسة الليبية في المجال الدولي والإقليمي، وإن كان يرى العلاقات معها في إطار من الندية، بل يرى أيضًا أنه بإمكانه تقويم السلوك الفرنسي في العديد من القضايا الدولية، وبذلك تم وضع العلاقات بين الجانبين في إطارها حتى منتصف السبعينيات. وحدث التحول الأكبر في تاريخ العلاقات بين ليبيا وفرنسا في عام ١٩٨١ مع مجيء الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران؛ لأن العلاقات بين الجانبين ارتبطت بالمواجهة بينهما في تشاد.

٢ - تطور الحرب الأهلية التشادية وموقف ليبيا وفرنسا منها.

كان لابد من التطرق للنزاع في تشاد قبل الحديث عن المواجهة بين ليبيا وفرنسا، حيث إن الظروف التاريخية التي أحاطت بهذا النزاع قد أثرت على الاستراتيجية السياسية والعسكرية لكلا البلدين؛ حيث إن تشاد دولة لها مساحة شاسعة، مناخها جاف في أغلب الأحيان، تبلغ مساحتها حوالي خمسمائة ألف ميل مربع، وتحدها ست دول، هي ليبيا من الشمال والنيجر ونيجيريا والكاميرون من الغرب وأفريقيا الوسطى من الجنوب والسودان من الشرق، وقد قدر عدد سكانها في عام ١٩٨٤ بحوالي أربعة ونصف مليون نسمة، ويقطن المسلمون والعرب في الشمال والمسيحيون في الجنوب، ويتركز معظم السكان في الجنوب الاستوائي حيث يتركز النشاط الاقتصادي للبلاد، وكان القطن هو محصول التصدير الرئيس. وكانت تشاد جزءاً من أفريقيا الاستوائية الفرنسية، وحصلت على استقلالها في عام ١٩٦٠، ولكن ظلت مقاطعاتها الشمالية الثلاث: بوركو Borkou وإنيدي Ennedi وتيبستي Tibesti تحت الإدارة العسكرية الفرنسية حتى عام ١٩٦٥^(٦).

والحقيقة أن تدخل ليبيا في شؤون تشاد ليس مرتبطاً بنظام القذافي، بل كان قبل ذلك منذ العهد الملكي في عام ١٩٥١؛ حيث كانت ليبيا تدعي دائماً أن حدودها الجنوبية مع تشاد قد تم تحديدها بشكل غير صحيح، وكانت تستند إلى معاهدة لافال موسولينى بين فرنسا وإيطاليا في عام ١٩٣٥ التي كانت تهدف إلى تسوية شاملة للنزاعات الحدودية الاستعمارية بين الجانبين في أفريقيا، ورغم أن هذه المعاهدة لم يتم اعتمادها من قبل الجمعيتين الوطنيتين في كلتا الدولتين الاستعماريتين إلا أن الاستناد عليها ظل عنصراً ثابتاً في السياسة الخارجية الليبية خلال العصر الملكي أو حتى بعد ثورة سبتمبر ١٩٦٩، وكان هذا الشريط الحدودي يطلق عليه قطاع أوزو The Aozou Strip. وكان أول رئيس لتشاد يدعى

تومبلباي Tombalbaye قد واجه تمردًا كبيرًا في الشمال وتكوين جبهة قوية يطلق عليها فرولينات (FROLINAT) Front de La Libération National du Chad جبهة التحرير الوطنية في تشاد) وكانت هذه الجبهة قد طلبت الدعم الكامل من ليبيا منذ عام ١٩٦٨، وهو تاريخ سيطرتها على شمالي تشاد، ولكن كان الملك إدريس السنوسي متحفظًا على هذا الدعم؛ نظرًا لدعم فرنسا لنظام تومبلباي، ولكن بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ طالبت ليبيا بحقها الكامل في شريط أوزو، وبدأ نظام القذافي توفير الدعم المادي لجبهة الفرولينات، وبحلول عام ١٩٧١ كانت العلاقات الليبية التشادية متوترة للغاية، ولكن في عام ١٩٧٢ تحسنت هذه العلاقات بفضل وساطة النيجر بين الجانبين، ووافقت ليبيا على التخلي عن الفرولينات في مقابل اعتراف تشاد بمطالب ليبيا الحدودية في قطاع أوزو، ودعم الحملة الليبية المعادية للصهيونية، ونتيجة لذلك قدمت ليبيا لتشاد دعمًا ماليًا للأغراض التنموية وصل إلى مائة مليون فرنك محلي، وقامت ليبيا بفرض السيطرة العسكرية على قطاع أوزو، وأوقفت جميع المساعدات المالية للفرولينات، وإن ظلت مكاتب الجبهة في طرابلس وبنى غازي مفتوحة، وفي النهاية ظل القذافي محتفظًا بجبهة الفرولينات احتياطيًا كتهديد محتمل لنظام تومبلباي، وكانت الحركة قد رفضت بقاء ليبيا في أوزو، وإن لم تفعل الكثير؛ لأنها كانت لاتزال تعتمد على تسامح النظام الليبي من أجل بقائها في شمال تشاد.

وفي عام ١٩٧٤ تدهورت العلاقات بين ليبيا وحكومة تومبلباي في تشاد مرة أخرى؛ ولذلك تم دعم جبهة فرولينات بشكل متزايد مما جعلها تشن هجمات قوية على المنشآت الحكومية والأفراد، واستمر ذلك أيضًا حتى عام ١٩٧٥، وفي هذا العام ونتيجة لتدهور الأوضاع في تشاد سقط نظام تومبلباي، وجاءت مكانه حكومة مالوم Malloum، وحاولت هذه الحكومة التفاوض مع قيادات جبهة فرولينات من

أجل وضع حد للحرب الأهلية في تشاد، وأمام هذه الدعوة حدث انقسام كبير بين قادة الجبهة، فكان قائد جيش التحرير الأول بالجبهة يدعى جوكوني عويضي Goukouni Oueddei الذي كان يرى أنه لا مانع من التفاوض مع حكومة فيليكس مالوم ولم يجد مانعًا من الوجود الليبي في قطاع أوزو لحاجته الماسة للدعم المادي والعسكري الليبي، أما قائد جيش التحرير الثاني كان يدعى حسين حبري Hissène Habré أكد بأنه لن يتسامح نهائيًا مع الوجود الليبي في أوزو، وكان يرى أن هناك مصادر أخرى لدعم الحركة سواء من مصر أو السودان اللتين كانتا على خلاف سياسي مع ليبيا في هذه الفترة، كما أظهر في بعض المواقف عداءً واضحًا للجانب الليبي، حيث إنه في عام ١٩٧٤ قبض على طبيب ألماني وعالمة آثار فرنسية، فقامت طرابلس بالوساطة، فرفضها، وهدد بإعدام الشخصين، لولا أن قامت الحكومتان الألمانية والفرنسية بدفع المبالغ المطلوبة، وتم الإفراج عنهما في يناير ١٩٧٧، وبذلك أصبح هناك حاجزًا نفسيًا بين شخصية حسين حبري وبين نظام القذافي في ليبيا^(٧).

وفي مارس عام ١٩٧٨ شكلت فصائل جبهة الفرولينات مجلسًا ثوريًا جمع بين الجيشين الأول والثاني وقوة ثالثة مدعومة من ليبيا، وفي مايو ويونيو عام ١٩٧٨ هاجمت جيوش الجبهة بدعم ليبي القوات الحكومية، وكان التدخل المباشر من قبل القوات الفرنسية هو الذي منع هذه الجيوش من السيطرة على نجامينا N'djamena العاصمة، وفي أغسطس ١٩٧٨ اجتمعت الفصائل المختلفة في الخرطوم للاتفاق على حكومة مركزية واسعة النطاق لتشاد، حيث أصبح حسين حبري رئيسًا للوزراء في حكومة مصالحة وطنية في عهد الرئيس مالوم لكن هذا التحالف انهار سريعًا في فبراير عام ١٩٧٩، وانهارت السلطة المركزية، وقسمت الفصائل المختلفة تشاد فيما بينها^(٨).

كان هذا الانقسام قد أزعج الدول المحيطة بتشاد، فقامت بقيادة نيجيريا بإجبار الفصائل المتحاربة على الانضمام إلى طاولة المفاوضات في لاجوس، والتي انتهت في أغسطس ١٩٧٩ بمجموعة من القرارات؛ هي وقف إطلاق النار، وتجريد نجامينا من السلاح، وإنشاء جيش وطني متكامل، وتوفير قوة محايدة لحفظ السلام، وتشكيل حكومة وحدة انتقالية وطنية **Gouvernement d'Union Nationale de Transition** أو ما أصبح يطلق عليها جانت GUNT، وتم الاتفاق على أن يكون جوكوني رئيساً مؤقتاً للبلاد وحبري وزيراً للدفاع، وكان مقرراً أن تضم الحكومة كافة الفصائل، وتقرر أن تستمر هذه الحكومة ثمانية عشر شهراً حتى إجراء انتخابات حرة نزيهة، وبحلول نوفمبر ١٩٧٩ كانت جانت لها السيطرة الاسمية على تشاد، وفي أوائل عام ١٩٨٠ دب الخلاف مرة أخرى بين جوكوني وحبري^(٩).

وفي يونيو ١٩٨٠ أرسل جوكوني مبعوثاً إلى طرابلس لطلب الدعم الليبي لجانت وتوقيع معاهدة صداقة ودفاع مشترك، وبحلول نوفمبر ١٩٨٠ دخلت قوة دبابات ليبية إلى تشاد، وتم البدء في إنشاء قاعدة جوية ليبية على بعد خمسة وأربعين ميلاً شمال العاصمة نجامينا، وفي هذه الفترة زاد عدد القوات الليبية في تشاد لأكثر من عشرة آلاف جندي، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها منظمة الوحدة الأفريقية لوقف إطلاق النار إلا أنه في ١٥ ديسمبر ١٩٨٠ تحت ضغط قوات جانت قام الجيش الشعبي لحابري بإخلاء نجامينا، واتجه حبري بقواته إلى مسقط رأسه في شمال شرق تشاد لتجميع قواته وتنظيمها بمساعدة مصر والسودان والولايات المتحدة الأمريكية، وفي ٦ يناير ١٩٨١ أعلن بيان ليبي تشادي مشترك تحقيق وحدة جماهيرية كاملة بين البلدين مع إنشاء لجان شعبية ماثلة لتلك الموجودة في ليبيا^(١٠).

في تلك الأثناء انتهت فترة الرئيس الفرنسي جيسكار دي ستان، وتم انتخاب فرانسوا ميتران في شهر مايو ١٩٨١ في وقت زادت فيه الضغوط من قبل الدول الكبرى الغربية والعديد من الدول الأفريقية على فرنسا؛ للتدخل لإنهاء الوجود الليبي في تشاد؛ حيث كانت الدول الأفريقية - مثل النيجر ونيجيريا وأفريقيا الوسطى - قد أبدت قلقها بشأن الضم الليبي لتشاد ومصداقية الضمان الأمني العسكري الفرنسي، وتساءل المجتمع الدولي عن أسباب تأخر التحرك الفرنسي في هذا الأمر، وكان بعض المحللين قد أرجعوا ذلك للإحراج الدولي لفرنسا بسبب إقالة الامبراطور جان بوكاسا في أفريقيا الوسطى عام ١٩٧٩، وأن فرنسا لم يكن لديها ما يكفي من الذكاء بتأجيل ذلك حتى مواجهة ليبيا في تشاد، كما اعتقد فريق آخر من المحللين أن فرنسا انشغلت في هذه الفترة التاريخية بالعديد من المشكلات الداخلية، كما لم يكن هناك سياسة فرنسية واضحة للدفاع؛ حيث شغل منصب وزير الدفاع أربعة وزراء منذ أكتوبر ١٩٨٠ وحتى انتخاب ميتران في مايو ١٩٨١. ومع ذلك فلم تكن فرنسا غائبة تمامًا عن المشهد حيث قامت المخابرات الفرنسية بدعم حبري في صراعه مع جوكوني خلال الفترة من عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨١، كما قامت حكومة ميتران بممارسة العديد من الضغوط الدبلوماسية الكبيرة على ليبيا من أجل الانسحاب من تشاد خلال عام ١٩٨١، حيث أعلن ميتران في قمة التعاون والتنمية في أكتوبر ١٩٨١ أن الوجود الليبي في تشاد من شأنه زعزعة الاستقرار في المنطقة بأكملها^(١).

وكانت الضغوط الغربية قد زادت على فرنسا قبيل انتخاب الرئيس ميتران في مايو ١٩٨١، وبذلك كان عليه أن يعمل على مواجهة ليبيا سواء في تشاد أم في غيرها؛ وقد ظهر ذلك عندما تم الاتفاق بين ليبيا والنيجر في أوائل عام ١٩٨١ على شراء كميات كبيرة من اليورانيوم، وكان ذلك بوساطة باكستانية، وذكرت العديد

من التقارير الغربية أن ليبيا كانت تقوم بالتعاقد على هذه الكميات من أجل القيام بإنشاء وتطوير الأسلحة النووية؛ ولذلك مارست القوى الغربية ضغوطاً على فرنسا من أجل الضغط على النيجر لوقف هذه الصفقة^(١٢).

٣ - المجال الأفريقي المحيط بالمواجهة بين الجانبين.

كنا قد تحدثنا قبل ذلك على أن نقطة المواجهة المهمة بين الطرفين الفرنسي والليبي كانت القارة الأفريقية، التي كانت دولها قد تأثرت بشكل مباشر بالحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية. فالطرفان قد تأثرا بهذه الحرب الباردة؛ حيث كانت ليبيا تميل بشكل مباشر أو غير مباشر للاتحاد السوفييتي الذي رأى في النظام الليبي وسيلة لمد نفوذه في القارة الأفريقية، وقد ظل الاتحاد السوفييتي في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات - ورغم المشكلات الداخلية التي ظلت تواجهه - يوفر الدعم العسكري واللوجستي لمساندة النظام الليبي في معاركه وتوسعاته في القارة الأفريقية. بينما كانت فرنسا من أهم قوى المعسكر الغربي التي كانت تواجه العديد من الضغوط من جانب باقي القوى الغربية للتدخل لمواجهة خطر التمدد الاشتراكي في القارة الأفريقية، وحماية الدول التي كان لفرنسا نفوذ فيها، أو ما أطلق عليها الدول الفرنكفونية ضد خطر الدول التابعة للكتلة الشرقية. ومن هنا كانت كلتا القوتين ترى في القارة الأفريقية مجال تحركها وتمددها الطبيعي؛ حيث إن إدارة ميثران وضعت سياسة دفاعية لحماية جميع المناطق التي اعتبرتها فرنسا مناطق نفوذ لها، مثل الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية، وإن اختلفت هذه السياسة الدفاعية عن الإدارات السابقة لفرنسا، إلا أنها كانت ترى أن واجبها حماية هذه الدول^(١٣).

أما ليبيا فقد اهتمتها القوى الغربية باستخدام سياسات تصادمية وتوسعية على حساب جيرانها من الدول العربية والأفريقية، وقد ظهر ذلك كما رأينا في

التدخلات الليبية في تشاد التي كانت سبباً رئيساً للمواجهة مع الجانب الفرنسي، حيث رأت أن هذه التدخلات ماهي إلا خطوة من أجل حماية أمنها القومي والحفاظ على حقوقها في شريط أوزو^(١٤). وكان هذا التدخل العسكري الليبي في تشاد قد أقلق العديد من الدول الأفريقية في وسط وغرب أفريقيا، وجعلها تطلب بشكل مباشر من القوى الغربية سرعة التدخل لردع القوات الليبية؛ حيث كانت منظمة الفرانكفونية عنصر ضغط على إدارة ميثران للتدخل في أفريقيا، خاصة أن اجتماعات هذه المنظمة حضرها أكثر من نصف عدد سكان القارة منذ أوائل الثمانينيات، ورغم كونها في الأساس منظمة ثقافية إلا أنها تحولت إلى منظمة سياسية يتم فيها طلب العديد من المطالب الفرنسية، كما كان هناك القمة الفرنسية الأفريقية السنوية التي أسسها الرئيس الفرنسي بومبيدو في عام ١٩٧٣، حيث كانت آلية لاجتماع الرؤساء الأفارقة الفرانكوفونيين مع الرئيس الفرنسي لمناقشة مواضيع ذات أهمية ملحة لأفريقيا، وفي أوائل الثمانينات كانت تشاد القضية الرئيسة على جدول أعمال القمم الفرنسية الأفريقية، وبالتالي كانت هذه الدول عنصر الضغط الرئيس على فرنسا من أجل حماية تشاد ووقف التدخل الليبي فيها^(١٥).

ومن هنا كانت المواجهة بين فرنسا وليبيا في هذه الفترة قد تركزت في الجانب الأكبر منها في تشاد، وقد أثر ذلك على معظم الدول الأفريقية في شمال ووسط وغرب القارة الأفريقية، وذلك حسب تبعية هذه الدول لأي من المعسكرين الغربي أو الشرقي؛ فقد كانت مصر على علاقات يسودها التوتر مع نظام القذافي في ليبيا، وذلك منذ أواخر السبعينيات، منذ توقيع الرئيس السادات لمعاهدة كامب ديفيد؛ إذ اعتبره القذافي خائناً للوحدة العربية والقضية الفلسطينية؛ ولذلك ظهرت العديد من المناوشات الحدودية بين الجانبين المصري والليبي، والعديد من التهديدات بين الزعيمين المصري والليبي. وقد تحدث العديد من المحللين أن

القذافي كان يعتقد أن الشعب المصري غير راضٍ عن سلوك حكومة السادات، وخاصة بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل والانضمام للكتلة الغربية؛ ولذلك توقع ثورة المصريين ضد هذا النظام، وأنهم في حاجة لمحفز لهذه الثورة، واعتقد أن هزيمة الجيش المصري من القوات الليبية من شأنه إثارة المصريين؛ ولذلك رأى ضرورة الوجود الليبي في تشاد حيث يمكنه تهديد الحدود الجنوبية لمصر عبر السودان، وذلك لصعوبة تهديد الحدود الغربية لقوة الدفاعات المصرية^(١٦).

وبعد استشهاده الرئيس السادات في عام ١٩٨١ ومجيء حسني مبارك للحكم سار على نفس السياسة، وكان عنده عدد هائل من الملفات الداخلية والخارجية، ورأى أن الدخول في نزاع مع نظام القذافي في ليبيا من شأنه تبديد جهده عن إدارة الملفات المهمة الأخرى؛ ولذلك رأى أن تدخل القذافي عسكرياً في تشاد من شأنه أن يكون فرصة لإشغاله عن تهديد الأمن القومي المصري؛ ولذلك اتفقت الإدارة المصرية مع نظام جعفر النميري في السودان على تقديم الدعم المادي واللوجستي لقوات حسين حبري لكي يستعيد العاصمة التشادية نجامينا وإطالة أمد الحرب الأهلية في تشاد ومواجهة قوات جوكوني عويضي والقوات الليبية الداعمة لها. وكانت الحكومة المصرية قد اتخذت على طول الخط استراتيجية تأييد فرنسا في التدخل في تشاد لمنع تمدد القوات الليبية بداخلها، وضرورة عدم انسحاب القوات الفرنسية إلا بعد حل الأزمة الداخلية، وتحديد مستقبل قطاع أوزو، وكان هناك بعض التخوفات المصرية من عقد الحكومة الفرنسية أي اتفاقات سرية مع الجانب الليبي لتغيير نظام حسين حبري في تشاد. وقد أظهرت الإدارة المصرية اهتماماً خاصاً بتطورات المواجهة بين فرنسا وليبيا ومراقبة كافة تطورات هذه المواجهة من خلال كافة الدوائر الدبلوماسية العالمية^(١٧).

وكان نظام جعفر نميري في السودان قد نظر للمواجهة بين فرنسا وليبيا في تشاد على أنها جزء من الأمن القومي السوداني، وذلك في ضوء الاختلاف الأيديولوجي بين النظامين الليبي والسوداني، وكان نظام نميري يدعم حبري؛ لكي تستمر المواجهة الإقليمية والدولية في تشاد، وعندما استولى جوكوني على نجامينا فر حبري إلى بلدة على الحدود مع السودان وتم دعمه لوجستياً من الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الخرطوم. وكان جعفر نميري قد أظهر تخوفه من أي تقارب فرنسي ليبي بشأن تشاد، وأكد أنه من الممكن أن يستغل القذافي هذه الخطوة لضم تشاد أو جزء منها إلى ليبيا، كما تحدث عن ضرورة ألا تتخدد فرنسا بالتحليلات الليبية التي تعتبر القوات الفرنسية كقوة غازية على قدم المساواة مع القوات الليبية التي احتلت أرض تشاد بالقوة، كما ادعى نميري بأن القوات الفرنسية دخلت تشاد بناء على طلب الحكومة الشرعية في نجامينا، ويجب سحبها أيضاً بناء على طلب الحكومة، وأشار إلى أن مغادرة فرنسا لتشاد ستعطي ليبيا فرصة لدخول تشاد باستخدام جوكوني. كما رأى السودانيون ضرورة وضع الإدارة الأمريكية في الصورة دائماً من قبل الفرنسيين، كما أظهروا مخاوفهم من سيطرة الليبيين على تشاد وما قد تسببه من تهديد لمقاطعة غرب السودان أو ما يطلق عليه إقليم دارفور الذي له العديد من الروابط الثقافية والتجارية مع تشاد^(١٨).

وكانت تونس من الدول التي تأثرت كثيراً بالمواجهة الفرنسية في ليبيا في تشاد، وكانت في حالة ترقب دائمة لتطورات الصراع على الأرض، ونظراً للروابط بين تونس وفرنسا منذ الحقبة الاستعمارية فقد كانت دائماً مؤيدة لكافة الخطوات التي اتخذت من باريس نحو القارة الأفريقية، كما كان النظام التونسي معارضاً لكافة التحركات العسكرية الليبية في تشاد، وإن رأت أنها تعمل على إشغال النظام الليبي عن النزاعات الحدودية مع تونس. وكانت الأخيرة في حالة تخوف من أي تقارب

فرنسي ليبي حول حل الأزمة التشادية، وكانت ترى أية مبادرة من النظام الليبي للتهدة مع فرنسا بأنه نتيجة معاناته من الخسائر الفادحة في قواته في شمال تشاد جراء هرب العديد من القوات هناك، وكانت تعتقد أن يكون الدافع الرئيس لهذه المبادرات هو خفض تلك الخسائر مع انتزاع مجدٍ سياسي من هذه الخطوة^(١٩).

أما الجزائر فقد كانت حتى أواخر السبعينيات على وفاق مع النظام الليبي، وذلك لتأييده للجانب الجزائري في قضية الصحراء المغربية ودعمه لجهة البوليساريو. ومع ذلك كان النظام الجزائري حساساً في تحركه ناحية الأزمة التشادية، وكان يتظاهر دائماً بحياديته بين فرنسا وليبيا، وكان يطمع في أكبر دعم ممكن من القذافي للجزائر في القضية الصحراوية، ولكن في أغسطس ١٩٨٤ وقعت ليبيا معاهدة اتحادية مع المملكة المغربية، وبذلك دخلت في عداء واضح مع الجزائر. ومن هنا تغير الموقف الجزائري تجاه القضية التشادية؛ حيث بدأ النظام الجزائري في دعم حبري وعرض الجهود لتشجيع المصالحة بين الأطراف التشادية، وفي المقابل قام نظام حبري بدعم تقرير المصير الذاتي الصحراوي وكافة السياسات الجزائرية في الصحراء المغربية^(٢٠). وعلى عكس تونس رأت الجزائر أن أي تقارب بين فرنسا وليبيا في تشاد من شأنه إعطاء فرصة لمنظمة الوحدة الأفريقية لحل الأزمة التشادية. وكان إعلان الجزائر رأى أن دعم المنظمة والعمل على تقويتها في هذا الأمر من شأنه الحفاظ على ماء وجه النظام الجزائري بعدما اتهم من قبل الأفارقة بإضعاف منظمة الوحدة الأفريقية وتقسيمها في قضية الصحراء المغربية^(٢١).

والحقيقة أنه وضح أن هناك تناقضاً في موقف الجزائر تجاه فرنسا ولانسحاب من تشاد؛ ففي حين أنها رحبت بالانسحاب الفرنسي والليبي من تشاد؛ رغبة منها في دعم منظمة الوحدة الأفريقية، وظهور الجزائر بمظهر المدافع عن

الحل السياسي في تشاد وجمع كل أطراف الأزمة، في نفس الوقت أظهر الجزائريون تخوفاً من الانسحاب الفرنسي من شمال تشاد وترك القوات الليبية فيها؛ مما يهدد الحدود الجزائرية، وخاصة بعد توقيع معاهدة الدفاع المشترك بين الجزائر وتونس وموريتانيا بعد معاهدة الاتحاد بين ليبيا والمغرب، ومن هنا رأت أن انسحاب ليبيا من تشاد من المحتمل أن يسبب تهديداً مباشراً للحدود الشرقية للجزائر. كما رأت القيادة الجزائرية أن مساندة حكومة حبري في تشاد والسعي لحل سياسي يؤطر للحفاظ على حقوق جبهة البوليساريو ضد المملكة المغربية، كما رأت أن النهج الوحدوي لتشاد تحت رعاية المنظمة الأفريقية يؤدي للضغط على ليبيا من أجل ترك قطاع أوزو^(٢٢).

كما كان للمواجهة الفرنسية الليبية في تشاد تأثير كبير على دولة النيجر؛ حيث كان لدى ليبيا أهداف محددة من وجودها بتشاد تتعلق بالنيجر، إذ كان هناك خلاف حدودي حول واحة تومو بين ليبيا والنيجر، وكانت ليبيا ترى أن وجودها في شمال تشاد من شأنه أن يؤثر على مطالب ليبيا في هذه الواحة؛ ولذلك كانت النيجر من أكثر الدول التي طالبت فرنسا بسرعة التدخل في تشاد، والوقوف أمام التمدد الليبي، وكانت ترى ضرورة الوجود العسكري في تشاد لحماية حدود النيجر مع تشاد وليبيا. كما كانت ليبيا تطمح في رواسب اليورانيوم الموجودة في النيجر؛ وذلك من أجل إنشاء برنامجها النووي؛ وذلك ما أقلق الولايات المتحدة الأمريكية وجعلها تسرع بحث فرنسا على التدخل في تشاد ومواجهة القوات الليبية؛ لمنعها من التقدم والحصول على اليورانيوم من النيجر.

كما كانت موريتانيا ومالي والسنغال من الدول التي تأثرت بالصراع في تشاد وتخوفوا من الدعاية الغربية على ليبيا بدعمها للجماعات الإسلامية في الدول الأفريقية غير المتجانسة دينياً، ومن هنا ظهرت الدعاية التي قادتها الولايات

المتحدة الأمريكية للقذافي وتأسيسه لما سمي "بالفيلق الإسلامي في دول وسط وغرب أفريقيا"، وقد ذكرت هذه الدعاية أن النظام الليبي سيتخذ من تشاد قاعدة للتحرك تجاه جميع هذه الدول الأفريقية، وبالتالي عملت على بث الرعب في الأنظمة الحاكمة لهذه الدول، وجعلتها تطلب بشكل مباشر وحاسم من فرنسا سرعة التدخل ووقف التقدم الليبي في تشاد^(٢٣).

أما نيجيريا فرغم كونها دولة إقليمية كبرى في غرب أفريقيا فقد تأثرت بالمواجهة في تشاد؛ فنظرًا لحدودها المشتركة مع تشاد فقد كانت لها مصلحة مباشرة بما يدور على أرضها؛ ولذلك كانت جميع الأطراف التشادية والإقليمية والدولية تلجأ إليها من أجل محاولة إيجاد حل لهذه الأزمة، وكان لها دور كبير في أغسطس ١٩٧٩ في جمع الفرقاء، وحل الأزمة في مؤتمر لاجوس، وجعل قراراته مرجعية يمكن الرجوع إليها بعد ذلك لحل هذه القضية. ونظرًا لمكانة نيجيريا وأهميتها وثقة العديد من دول غرب ووسط أفريقيا فيها فقد كان أطراف النزاع يلجأون إليها للتوسط لنزع فتيل الأزمة ولقدرتها على التأثير على باقي الأطراف. فعند احتياج فرنسا لحل الأزمة ورغبتها في وضع حد للوجود العسكري الليبي والفرنسي من تشاد أرادت معرفة موقف نيجيريا قبل الدخول في مفاوضات مباشرة مع طرابلس؛ ولذلك ذهب وزير الخارجية الفرنسي إلى لاجوس للضغط عليها من أجل جمع كل الأطراف التشادية من أجل إيجاد حل سياسي للقضية، حتى ليبيا أرسلت رئيس وزرائها للاجوس من أجل تحييدها في الأزمة التشادية وعدم مساندة نظام حبري في نجامينا، والغريب أن فرنسا قد أيدت التقارب الليبي النيجيري من أجل وضع حد للأزمة^(٢٤). وكانت نيجيريا قد أيدت النقاش الفرنسي الليبي بشأن الانسحاب من تشاد، واعتقدت أن ذلك سيفتح الطريق لحل أفريقي للمسألة التشادية^(٢٥). كما تعهدت بتقديم أية مساعدات لوجستية لتنفيذ الانسحاب، كما وثق

فيها الطرفان الفرنسي والليبي من أجل تشكيل لجنة محايدة من أجل مراقبة انسحاب الجانبين من تشاد^(٢٦).

كما تأثرت كل من الكونغو برازافيل وزائير بالمواجهة؛ فارتباط برزافيل بفرنسا جعلها تثق في جميع الإجراءات التي اتخذتها باريس، وبالتالي رحبت بالتدخل الفرنسي في تشاد، ثم رحبت بالانسحاب منها، وقد لجأت فرنسا للكونغو من أجل القيام بمحاولات لجمع الفرقاء التشاديين وإيجاد حلٍ سياسي من أجل الانسحاب الفرنسي والليبي من تشاد. أما زائير فقد كان ارتباطها بالكتلة الغربية نتيجة تبعية نظام موبوتو للولايات المتحدة الأمريكية - وكما سنرى لاحقاً أن زائير كانت الدولة الأفريقية الوحيدة التي أرسلت قوات لتشاد لمساعدة القوات الفرنسية، وقد تم نقل هذه القوات بطائرات عسكرية أمريكية، وسنرى أيضاً أن موبوتو انزعج من اتفاق فرنسا وليبيا دون علمه بالرغم من وجود قوات من زائير في تشاد، كما كان موبوتو عنصر الاتصال بين حبري والإدارة الأمريكية.

أما إثيوبيا فقد كان لها دور كبير في هذه المواجهة؛ حيث إن وجود مقر منظمة الوحدة الأفريقية فيها جعلها تتحمل مسئوليتها لمحاولة حل الصراع في تشاد، فقد كان منجستو يريد تدعيم دوره في القارة الأفريقية؛ ولذلك قرر القيام بمغامرة في هذا الإطار، ورغم ارتباطه بالمعسكر الشرقي إلا أنه حاول جاهداً أن يتظاهر بالحياد عندما قام بمبادرة لرأب الصدع بين التشاديين، ومع ذلك اتهم بممالاته لجوكوني عويضي ضد حبري، ويبدو أن واشنطنون هي التي أوامت لحبري بعدم الذهاب إلى أديس أبابا لحضور اجتماع الأطراف التشادية، وبالتالي تم إفشال الجهود الإثيوبية في هذا الأمر. ومع ذلك نالت أديس أبابا ثقة فرنسا لحل الصراع، واتجه إليها وزير الخارجية الفرنسي لمحاولة إقناعها بالاستمرار في حل الأزمة، كما سعت نيجيريا لإقناع نظام منجستو للقيام بدوره بصفته رئيس منظمة الوحدة

الأفريقية للعمل على إقناع القذافي بالتفاوض مع حبري لإيجاد حل للأزمة^(٢٧). ومن هنا فقد أثرت المواجهة الليبية الفرنسية بكل تطوراتها على القارة الأفريقية كلها، حيث كانت معظم الدول الأفريقية قد تأثرت إقليمياً ودولياً بهذا الصراع، وانعكست الحرب الباردة على هذا الصراع وعلى سلوكيات العديد من الدول الأفريقية، كما أثر على سياسة فرنسا تجاه جميع هذه الدول.

٤- الضغوط الغربية وأثرها على المواجهة الفرنسية مع ليبيا.

كانت إدارة ميتران منذ مجيئها للحكم في عام ١٩٨١ قد قررت أن تقوم بمحاولة لاحتواء نظام القذافي في ليبيا، وتقوم بذلك في إطار من التوازن مع الضغوط الغربية وخصوصاً الأمريكية؛ ولذلك تحدثت التقارير الأمريكية عن رؤية فرنسا للنظام الليبي في الشهور الأولى لحكومة ميتران، حيث أكدت هذه التقارير أن فرنسا رغم أن لها تاريخاً من المشاكل مع ليبيا وذلك للمصالح المتنافسة في أفريقيا، وأن الفرنسيين يرون أن القذافي لا يمكن التنبؤ بسلوكه السياسي وغالباً يتصرف بشكل غير عقلاني، وأنهم يشككون بشدة في نواياه وأنشطته - ولكن في الوقت نفسه هم لا ينظرون للنظام الليبي باعتباره رأس حربة للاتحاد السوفييتي رغم أنه تصرف في بعض الأحيان لخدمة أهداف محددة للسياسة الخارجية السوفييتية؛ ولذلك اعتقد الفرنسيون أن سلوك القذافي يمكن إدارته بالتحذيرات والحوافز التي بدأت في تنفيذها.

وقد ذكرت التقارير الأمريكية في أواخر عام ١٩٨١ أن اهتمام النخبة الفرنسية الرئيس كان ردع التدخل في المستعمرات الفرنسية السابقة (في إشارة واضحة لتشاد) وقد اتبعت حكومة ميتران تحقيق هذا الهدف بشكل هادئ وعملي، حيث صورت وصولها للسلطة في فرنسا كفرصة لتحسين العلاقات بين البلدين، وذلك إذا استوفى النظام الليبي شروطاً معينة، وأكدت التقارير أن الحكومة الفرنسية

أخبرت القذافي في الفترات الأولى لها أن التطبيع بدأ ممكناً إذا غادرت القوات الليبية تشاد. وإذا عادت السفارة الفرنسية في طرابلس، وادعت الحكومة الفرنسية أنه تم الوفاء بمعظم هذه الشروط، وظهر ذلك من زيارة المدير السياسي لوزارة الخارجية الفرنسية إلى طرابلس في أوائل ديسمبر عام ١٩٨١؛ مما أشار إلى أن العلاقات بين البلدين عادت إلى طبيعتها. وأوضحت أيضاً هذه التقارير أن المنظور الفرنسي الذي يركز إلى حد كبير على أفريقيا ادعى بأن القذافي قام بتعديل سلوكه في الأشهر الأخيرة، وقد اعتقدت باريس أن هذا التغيير يرجع إلى رغبة القذافي في تحسين صورته بين الأفارقة من أجل وقف محاولات إلغاء قمة منظمة الوحدة الأفريقية التي تقرر عقدها في طرابلس في صيف ١٩٨٢، وأيضاً من أجل تحسين علاقاته مع أوروبا الغربية، وقد أوضحت التقارير أن التصريحات العلنية الأخيرة للمسؤولين الفرنسيين بأن ليبيا لم تعد متورطة في تقويض الحكومات الأفريقية - يدل على ما اعتبروه توجهاً سياسياً جديداً للنظام الليبي^(٢٨).

أفادت التقارير الأمريكية أيضاً إدراك الفرنسيين بأن استعدادهم لتحسين الحوار مع ليبيا يتعارض مع النهج الأمريكي، وقد شعروا بالقلق من أن تدهور العلاقات الأمريكية الليبية قد يقوض سياستهم في لحظة حساسة لمصالحهم الخاصة في أفريقيا، وأن إدارة ميتران ترى أن عزل نظام القذافي خطأ فادح، وبالتالي يعني إجباره على دخول المعسكر السوفييتي، وأن معاملة القذافي كشخص منبوذ من شأنه زيادة التجاوزات. وقد ذكرت التقارير بأن حكومة ميتران أخبرت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها قررت الوفاء بعقود المعدات العسكرية المطلوبة بموجب الاتفاقيات التي وقعتها ليبيا مع الحكومات الفرنسية السابقة، ولكنها قررت إبطاء عمليات التسليم، وأنها لم تخطط لإبرام أي صفقات لأسلحة جديدة مع طرابلس. وقد توقعت هذه التقارير أن فرنسا ستقوم بالتحايل على قرارات حظر بيع المنتجات

الفرنسية، وبالتالي فعلى الرغم من انخفاض حجم الصادرات الفرنسية إلى ليبيا إلا أن بعض المنتجات الصناعية المصنوعة في أكثر من دولة أوروبية تعمل الحكومة الفرنسية على الترويج لها، وقد ظهر ذلك في بيع الحكومة الفرنسية لليبيا عشر طائرات من طراز إيرباص، والتي تم تصنيعها بالتعاون بين فرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية، وأكدت التقارير أن النفط الليبي لم يمثل سوى جزء صغير من إجمالي واردات فرنسا النفطية، ومن هنا فإن عامل النفط ربما لن يكون له تأثير على السياسة الفرنسية تجاه ليبيا^(٢٩).

وقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية السياسة الفرنسية تجاه ليبيا في استراتيجيتها في المنطقة، وأكدت أن زيادة العلاقات مع القذافي لن تؤثر على علاقاته الوثيقة مع السوفييت، كما توقعت الإدارة الأمريكية أن فرنسا أرادت في النهاية حماية مصالحها التجارية مع ليبيا، وكان ذلك مثار استنكار من الجانب الأمريكي^(٣٠). وقد حاولت الإدارة الأمريكية الإيعاز إلى الجانب الفرنسي أن بعض العمليات الإرهابية التي تمت في فرنسا في شهر نوفمبر ١٩٨١ قام بها إرهابيون ليبيون، ومنها محاولة اغتيال القائم بالأعمال الأمريكي في فرنسا، وأيضاً اغتيال أحد الخبراء الأمريكيين في باريس في أوائل عام ١٩٨٢، وربطت بين طريقة تدبير هاتين الحادثتين^(٣١)، وبالتالي حاول الجانب الأمريكي أن يوغر صدر الحكومة الفرنسية بشكلٍ أو بآخر على نظام القذافي في ليبيا.

وهنا وضح أن سلوك النظام الليبي في تشاد كان هو المحدد لقوة الاستجابة الفرنسية للضغوط الأمريكية ضد القذافي، بل أيضاً كان هو المحدد للاحتواء الفرنسي للمطالبات الأفريقية بمنع تمدد النفوذ الليبي داخل الدول الأفريقية من خلال استخدام تشاد كقاعدة لهذا التحرك؛ فقد كان إعلان الوحدة الجماهيرية بين ليبيا وتشاد في ٦ يناير ١٩٨١ قد مثل مزيداً من القلق لدى القادة الأفارقة بشأن

أهداف ليبيا في الدول الأفريقية، وعلى الفور قامت العديد من دول غرب أفريقيا بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا بزعم تدخلها في شئونها الداخلية، وفي ١٣ و١٤ يناير ١٩٨١ اجتمعت لجنة منظمة الوحدة الأفريقية المعنية بتشاد مع ثمانية من رؤساء دول غرب أفريقيا في لومي في توجو واستنكر الاجتماع الاندماج المقترح بين ليبيا وتشاد، وطالب بانسحاب القوات الليبية، ودعا إلى انتخابات حرة ونزيهة في تشاد بحلول نهاية أبريل ١٩٨١، وتم الاتفاق على إنشاء قوة حفظ سلام تابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية بمساعدات مالية من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ومعدات عسكرية من بريطانيا. في هذه الآونة ازداد غضب جوكوني من منظمة الوحدة الأفريقية لرفضها دعمه ضد حبري، وأصر على الحل العسكري ورفض قرارات اللجنة سالفة الذكر^(٣٢).

وفي أواخر عام ١٩٨١ بدأ أن هناك اتفاقاً بين جوكوني والقذافي من أجل تحسين صورتها أمام فرنسا والدول الأفريقية، حيث صرح جوكوني أنه بدأ يتطلع إلى التحالف مع فرنسا؛ لأنه أصيب بخيبة أمل من الوجود الليبي الذي أصبح احتلالاً عسكرياً كاملاً، وطلب من القوات الليبية مغادرة تشاد في ٣٠ أكتوبر ١٩٨١، ومن المدهش أن القذافي وافق على المغادرة بعد أربعة أيام فقط، مما أكد أن هناك رؤية مشتركة بين الجانبين، وقد أرجع المحللون ذلك إلى أن تكلفة الوجود العسكري الليبي في تشاد كانت باهظة للغاية. وهنا قامت إدارة ميتران بإظهار أنها هي التي ضغطت على النظام الليبي للخروج من تشاد؛ ولذلك قامت بتبرير استئناف التعاون الفرنسي الليبي على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية.

أما الوضع في تشاد فلم تدعم فرنسا نظام جوكوني في إشارة لمناوئه حسين حبري بالتحرك بقواته صوب العاصمة، وبالفعل استؤنفت الحرب الأهلية بين جوكوني وحبري الذي نظم قواته في شمال شرق تشاد بدعم من السودان ومصر

والولايات المتحدة الأمريكية، واستطاعت قوات حسين حبري تحقيق الانتصار ودخول نجامينا في ٧ يونيو ١٩٨٢، واعترفت على الفور فرنسا بنظامه في تشاد^(٣٣)، والواقع أن هذا الاعتراف كان بمثابة الشرارة النهائية لمواجهة قوية مع النظام الليبي على الأراضي التشادية، وخاصة أن نظام القذافي كان على علم بأن حبري مدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية، وأنه كان رافضاً منذ فترة طويلة لأي وجود ليبي في شريط أوزو. وكان جوكوني قد هرب إلى المنفى وسيطرت قواته على بعض المناطق في شمال شرق تشاد، وقد فشل حبري في تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإن سيطر على الجنوب عناصر موالية له وظهر في الأفق أن هناك فرصة لتحقيق السلام وإعادة الوحدة للبلاد. وعلى الرغم من الجفاف ونقص الموارد المالية بدأ حبري في إحياء الخدمات العامة والمصارف والتجارة والتعليم^(٣٤).

على الجانب الآخر أخذت الإدارة الأمريكية تغذي العداء الفرنسي تجاه نظام القذافي وذلك لوجود حالة من السلام والهدوء بين الجانبين الليبي والفرنسي الذي أعقب خروج القوات الليبية من تشاد في أكتوبر ١٩٨١؛ ففي ٢٧ أكتوبر ١٩٨٢ استقبل الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران في قصر الإليزيه السيد وليم كلارك مساعد الرئيس الأمريكي لشئون الأمن القومي، الذي ادعى أنه على الرغم من أن القذافي لم يمثل تهديداً مباشراً للولايات المتحدة الأمريكية إلا أنه واصل دعم الأنشطة التخريبية في عشرين دولة مختلفة، وكان كلارك قد أكد أن الحظر ليس هو الحل دائماً، فإن ليبيا أصبحت في هذه الفترة في أسفل قائمة موردي البترول كنتيجة مباشرة للحظر الأمريكي - وذلك في إشارة واضحة لأن تقوم فرنسا بعمل مماثل لوقف إعطاء ليبيا الأسلحة المختلفة التي تم الاتفاق عليها - وهنا أجاب ميتران أن التعامل الأول مع ليبيا عندما تولي منصبه كان يتعلق بتشاد، وأكد أن فرنسا لعبت دوراً مهماً في إخراج القوات الليبية من تشاد، ثم علق أن سياسته تجاه ليبيا تبدو

غامضة، وأنه لم يقرر في هذا الوقت ما الذي ستفعله فرنسا بشأن سياساتها المستقبلية مع ليبيا، وأشار أن هناك زيارة محتملة للقذافي إلى فرنسا مع عدم وضوح سياساته المستقبلية، وهنا أكد الرئيس الفرنسي أن حكومته ستواصل تقديم الأسلحة المتفق عليها بما في ذلك الصواريخ المطلوبة للطائرات الميج الليبية^(٣٥). ومن هنا وضحت الضغوط الغربية على فرنسا باستخدام الوسائل المباشرة وغير المباشرة من أجل التدخل العسكري في تشاد ومواجهة ليبيا. وبالفعل ظهر ذلك جلياً في العملية الفرنسية مانتا Manta والتي سنتحدث عنها في النقطة القادمة.

ثانياً - إدارة ميتران لأزمة المواجهة المباشرة مع ليبيا.

بعد أن تناولنا كافة المحددات المحيطة بطرفي المواجهة فرنسا وليبيا وأيضاً مسرح هذه المواجهة الأفريقي، فإننا هنا بصدد الحديث عن تفاعلات المواجهة بين الجانبين من خلال العملية مانتا؛ وهي العملية التي تم فيها إرسال القوات الفرنسية إلى تشاد مما أثر على العلاقات الفرنسية الليبية، وهذا ما سنتعرف عليه من خلال السطور القادمة.

١ - التدخل الليبي في تشاد في أواخر عام ١٩٨٢.

بعد سيطرة حبري على العاصمة التشادية نجامينا في يونيو ١٩٨٢ لم يرد النظام الليبي التدخل مرة أخرى في تشاد بشكل مباشر حتى يتعرف على نوايا الرئيس التشادي الجديد وحتى يستطيع أن يحصل على باقي الامتيازات الفرنسية في النواحي الاقتصادية والعسكرية، وأيضاً حتى لا يثير قادة الدول الأفريقية ضده، ولكنه أراد أن يضغط على نظام حبري ليجبره على الاعتراف بالوجود الليبي في قطاع أوزو؛ ولذلك بدأ القذافي دعم قوات جوكوني بشكل غير مباشر؛ فقد أفادت التقارير الأمريكية في ديسمبر ١٩٨٢ أن ليبيا ركزت في الآونة الأخيرة على زيادة

المساعدات للمعارضة التشادية للإطاحة بالرئيس حبري، وأن ليبيا قدمت أسلحة للمشاة وذخيرة وإمدادات النفط وبعض المركبات الخفيفة وبعض الخبراء العسكريين لقوات الرئيس السابق جوكوني في شمال تشاد والتي بلغت حوالي ألف مقاتل، كما زعمت هذه التقارير أن ليبيا عملت على تجنيد مئات من التشاديين لتعزيز قوات جوكوني، وتم نقلهم عبر بنين إلى شمال تشاد، كما ذكرت هذه التقارير أن ليبيا عملت على تشجيع نحو سبعمائة وخمسين معارضاً تشادياً في جمهورية أفريقيا الوسطى للضغط على نظام حبري في جنوب تشاد غير المسلم، وأشارت أنه من غير الواضح في هذه الفترة أن طرابلس غير راغبة في تدخل واسع النطاق في تشاد.

كما استبعدت التقارير الأمريكية استخدام ليبيا للحاميات والمنشآت اللوجستية والمطارات الليبية في مثل هذه الاستعدادات، وأن ليبيا ليس لديها سوى أعداد قليلة جداً من وحدات المناورة والدعم القتالي والطائرات الحربية الجاهزة للذهاب نحو الجنوب الليبي، وأفادت أيضاً أن القذافي يواجه عدداً من القيود؛ حيث إن الجيش الليبي ليس حريصاً على العودة لتشاد، وأن مثل هذه الخطوة يمكن أن تساهم في محاولات انقلابية ضد النظام، وأن ليبيا ليس لديها الكثير من الأموال التي تضيعها في المغامرات العسكرية الخارجية خاصة بعد انخفاض عائدات النفط الليبي، كما توقعت هذه التقارير أن أي غزو ليبي آخر لتشاد سينهي على أية فرص للقذافي لرئاسة الدورة القادمة لمنظمة الوحدة الأفريقية. وأكدت التقارير أن حبري باستطاعته صد هجمات المتمردين المحدودة من شمال تشاد إذا لم تكن مدعومة بشكل مباشر من القوات الليبية، وأن حبري سيواجه صعوبات كبيرة إذا اندلعت حرب العصابات في الجنوب، وأن نظام حبري حصل على معونات عسكرية متواضعة اشتملت على شحنات ذخيرة صغيرة من السعودية ومصر، كما كان هناك بعثة

عسكرية مغربية في نجامينا لتقييم الاحتياجات العسكرية لحبري، وتوقعت هذه التقارير أن حكومة ميتران لن تتدخل إلا لو كان هناك هجوم ليبي مباشر، وإن كان هناك استعداد لإرسال بعض المساعدات العسكرية التي من شأنها عدم إضعاف الروابط التشادية بفرنسا، وأن أولويات حبري في هذه المرحلة هي القدرة على النقل الجوي والأسلحة الخفيفة والمعدات^(٣٦).

استمرت الأوضاع غير المستقرة حتى نهاية شهر مارس عام ١٩٨٣؛ حيث عانت قوات حبري من عدة هزائم من قوات جوكوني في الشمال، وفي نفس الشهر قدمت تشاد شكوى رسمية لمجلس الأمن الدولي من استمرار الاحتلال الليبي لقطاع أوزو ودعم جوكوني. وفي نفس الفترة وصل وفد ليبي إلى نجامينا لإجراء محادثات مع حسين حبري لكنه لم يحقق النجاح؛ حيث رفضت ليبيا التخلي عن قطاع أوزو، وطالبت بمعاهدة تعلن عروبة تشاد وتحالف استراتيجي (اندماج وثيق) والاعتراف بالحدود التاريخية بين تشاد وليبيا أي استمرار حيازة ليبيا لقطاع أوزو. وفي أبريل ١٩٨٣ انشغلت تشاد في نزاع حدودي مع نيجيريا حول حيازة بعض الجزر في بحيرة تشاد، أعطى هذا قوات جوكوني مساحة للتنفس وتقدمت جنوباً وهاجمت مدينة فايا لارجو Faya-Largeau الاستراتيجية بدعم لوجستي نشط من الجيش الليبي، وقد أدى ذلك إلى إدانة عامة من كثير من الدول الأفريقية واضطر رئيس منظمة الوحدة الأفريقية العقيد منجستو لإدانة هذا الهجوم، وسارعت تشاد إلى إنهاء الصراع الحدودي مع نيجيريا في يوليو ١٩٨٣. وفي ذلك الوقت قرر النظام الليبي التدخل المباشر في تشاد واستغلال تقدم قوات جانت نحو عددٍ من القواعد المهمة في شمال تشاد، وسقطت أكبر المدن التشادية فايا لارجو وأم شلوبة وأبيشي، وسارعت زائير وأرسلت فرقاً من المظليين وبعض الطائرات المقاتلة لمساعدة حبري^(٣٧).

وبذلك تغيرت الأوضاع على الأرض حيث أبطل القذافي جميع رهانات إدارة ميتران على تعديل سلوكه الدولي، وعادت الضغوط الأمريكية والبريطانية على فرنسا للتدخل المباشر في تشاد لمواجهة القذافي، وبدأ العديد من القادة الأفارقة حث باريس على التدخل لحماية الأنظمة الأفريقية من التمدد الليبي بموجب تعهدها السابق لحماية الأمن القومي للدول الأفريقية وخاصة الدول التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي. ونتيجة ضعف موقف حبري في تشاد فقد طلب رسمياً من الحكومة الفرنسية التدخل في تشاد لمواجهة الجيش الليبي بموجب معاهدة الدفاع العسكري التي وقعها الجانبان في عام ١٩٧٦^(٣٨). ومن هنا لم يجد ميتران أي مفر من التدخل بشكل مباشر في تشاد ومواجهة الجيش الليبي، وبذلك بدأت المواجهة القوية بين ليبيا وفرنسا، والتي لم تكن إلا انعكاساً للحرب الباردة بين الكتلتين الغربية والشرقية، والتي أثرت على كافة الأوضاع في القارة الأفريقية في هذا الوقت.

٢ - مقدمات التدخل الفرنسي العسكري في تشاد.

أدى تدهور العلاقات الليبية الأمريكية في أوائل الثمانينيات إلى ممارسة الدول الغربية كافة الضغوط على فرنسا لمواجهة النظام الليبي، واستغلال الدعم الليبي للمتمردين في تشاد للدعاء بأن فرنسا يجب عليها الاضطلاع بواجباتها في هذا البلد الأفريقي، وقد بدأت هذه الضغوط تقريباً في عام ١٩٨٠ واستمرت لما بعد ذلك وخصوصاً بعد أن هاجمت المقاتلات الجوية الليبية الطائرات الحربية الأمريكية في خليج سرت في أغسطس ١٩٨١ وما تبع ذلك من حالة العداء الواضحة من الجانب الأمريكي للنظام الليبي، والواقع أن الحكومة الفرنسية كانت غالباً لا تبالي بتلك الضغوط؛ لأنها كانت تعلم أن الأمريكيين يقومون بذلك من أجل دفع فرنسا للحرب من أجل مصلحة واشنطن؛ ففي ٢٧ أكتوبر ١٩٨١ أبلغت الولايات المتحدة الأمريكية ميتران أن لديها معلومات استخباراتية عن محاولة انقلاب مدعومة من

ليبيا ضد الرئيس جوكوني عويضي في نجامينا، وأعلنت واشنطن استعدادها مساندة فرنسا بالدعم الجوي أو اللوجستي أو الدبلوماسي الدولي لمواجهة النظام الليبي، ولكن ميتران تريث حتى يعرف حقيقة هذه المعلومات وتأكد من السفارة الفرنسية في نجامينا التي أكدت له أن الأمور هادئة تمامًا وأن كل شيء على ما يرام، فأدرك ميتران الخديعة الأمريكية لباريس وأيقن أن عليه ألا يستجيب بسهولة لمثل هذه الضغوط إلا لو ارتبطت بحماية المصالح الفرنسية في أفريقيا.

كانت حالة الهدوء بين ليبيا وفرنسا التي أعقبت الانسحاب الليبي من تشاد في أكتوبر ١٩٨١ قد فتحت الباب للقذافي لاهتمامه بالتفاوض مع فرنسا حول مستقبل تشاد، وبالتالي أرسلت باريس السيد رولاند دوماس Roland Dumas كممثل خاص للخارجية الفرنسية إلى طرابلس للقاء القذافي، الذي أعلن أنه يكن للرئيس ميتران كل احترام وتقدير، وأكد أن ليبيا قد ابتهجت بفوز ميتران وهزيمة جيسكار دي ستان، وكان القذافي قد أبدى رغبته في إقامة تحالف مع فرنسا ضد المصالح الأمريكية في تشاد، مؤكدًا أن حبري أداة للأمريكان، ووضح أن فرنسا رفضت الصفقة المقترحة، وبالتالي قررت ليبيا التدخل المباشر في تشاد في ١٩٨٣. وقامت قوات جوكوني مدعومة من القوات الليبية بالهجوم على شمال تشاد في مايو ١٩٨٣، وفي ٢٤ يونيو سقطت مدينة فايا لارجو بقواعدها الجوية الحيوية في يد القوات الليبية؛ مما شكل ضربة قوية لحسين حبري. وهنا لم يرد ميتران التدخل في البداية لمواجهة الوجود الليبي التشادي وأعلن أن التدخل في تشاد أمر غير وارد، وعلى التشاديين أن يحلوا مشاكلهم، واستمر الوضع العسكري لحبري في التدهور، ومع تفاقم الأزمة في يونيو ويوليو اضطرت فرنسا لإرسال بعض المستشارين العسكريين لنجامينا.

بحلول يوليو ١٩٨٣ كانت أفريقيا الناطقة بالفرنسية والولايات المتحدة الأمريكية قد قامت بكل أنواع الضغط على ميثران للتدخل في تشاد؛ حيث سافر رؤساء دول كوت دي فوار وتوجو والنيجر لباريس لمطالبة ميثران بإرسال دعم عسكري إلى حبري، وقد عرض الرئيس الزائيري موبوتو سيسيكو إرسال قوات لنجامينا، وقد وافق ميثران على اقتراح موبوتو، ووصلت القوات من زائير في أواخر يوليو ١٩٨٣، وتم إرسال مدافع رشاشة ثقيلة من فرنسا لقوات حبري التي واصلت الهجوم على القوات الليبية في فايا لارجو حتى استعادت المدينة في نهاية يوليو. وقد تزامن ذلك مع ضغط الولايات المتحدة على الحكومة الفرنسية لمواجهة القوات الليبية؛ حيث أرسلت الإدارة الأمريكية برقية في الأول من يوليو دعت فيها فرنسا للتدخل، وأبدت قلقها بشأن هجوم القوات المسلحة الليبية على القوات الحكومية التشادية في انتهاك صارخ لسيادة تشاد والقانون الدولي وأمن المنطقة بأكملها، وأوضحت أن ذلك يتطلب ردًا شجاعًا وحيويًا، وأن الحكومة الأمريكية جاهزة لتقديم الدعم الكامل لفرنسا سواء القوات الجوية أو البرية الأمريكية. والواقع أنه على الرغم من افتراض واشنطن أن التدخل الفرنسي بات وشيكًا إلا أن ميثران أكد أنه لن ينجر إلى حرب مفتوحة مع ليبيا وأمر مستشاريه بعدم الرد على البرقية الأمريكية.

كانت الطائرات الليبية قد هاجمت قوات حبري مرة أخرى في فايا لارجو في ٣٠ يوليو ١٩٨٣، وأمام هذا الموقف قامت فرنسا بشحن أسلحة مضادة للطائرات لحكومة حسين حبري إلى جانب منحة بقيمة ثلاثمائة وخمسين مليون فرنك فرنسي، وقامت ليبيا باستئناف الهجوم البري على فايا لارجو باستخدام قوة مدرعة ضخمة جدًا، والتي شملت الدبابات T-٦٢ و T-٧٢ السوفيتية الصنع، ووضح أن ليبيا كانت تحشد القوة اللازمة لتحقيق نصر حاسم على جيوش حبري وفتح الطريق أمام

نجامينا. والحقيقة أنه أمام الانتكاسات المتكررة لحبري فقد طلب في ٦ يوليو التدخل العسكري بشكل مباشر على أساس معاهدة التعاون العسكري بين فرنسا وتشاد في عام ١٩٧٦^(٣٩).

وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية القيام بضغط من نوع ثانٍ وهو الدعاية الإعلامية ضد النظام الليبي وتصويره على أنه تدخل في تشاد بشكل خارج على مبادئ القانون الدولي، وبدأت في إحراج الحكومة الفرنسية إعلامياً بأن عليها واجباً لحفظ الأمن في بلد كان مستعمراً من فرنسا؛ فقد خرجت بعض التقارير الإعلامية الأمريكية في ٥ أغسطس ١٩٨٣ بأن الحرب الأهلية في تشاد تسير بشكل سيء للغاية بالنسبة للحكومة، وأن علاقة ليبيا بالمتمردين تثير القلق في واشنطن، وأفادت أيضاً بأنه إذا لم يتحرك سلاح الجو الفرنسي في غضون يومين فإن الحكومة التشادية ستهزم من قبل المتمردين. وكشفت هذه التقارير أن الرئيس ريجان قرر زيادة المساعدات العسكرية لتشاد من عشرة إلى خمسة وعشرين مليون دولار، وأكدت هذه التقارير على لسان المسؤولين في الإدارة الأمريكية أنه بما أن تشاد مستعمرة فرنسية سابقة، وهناك مستعمرات فرنسية سابقة أخرى تخشى من احتمال سيطرة القذافي على تشاد فإن فرنسا هي الدولة المنوطة بالتدخل، كما تحدثت عن أن فرنسا لها الكثير من الطائرات من طراز جاجوار Jaguar في أفريقيا الوسطى يمكنها التدخل سريعاً كما أن حاملة الطائرات الأمريكية أيزنهاور موجودة في البحر المتوسط بالقرب من سواحل ليبيا، كما أن هناك العديد من طائرات المراقبة الأمريكية الموجودة في مصر والسودان تقوم بالفعل في مراقبة العمليات الجوية الليبية، وقد كشفت الإدارة الأمريكية أنها تردت في الآونة الأخيرة في حث فرنسا علناً على التحرك لأن فرنسا تتراجع تقليدياً عن فكرة الرد على

الضغط الأمريكي، ومع ذلك فإن الجانبين في تشاور مستمر من أجل التنسيق بينهما^(٤٠).

كما ظهرت بعض التقارير الأمريكية في ١٠ أغسطس ١٩٨٣ والتي تحدثت عن تردي الأوضاع في تشاد جراء تفوق قوات جوكوني عويضي المدعومة بالدبابات والطائرات الليبية، وأشارت هذه التقارير للهجوم الذي شنته هذه القوات على مدينة فايا لارجو الاستراتيجية في صباح يوم ١٠ أغسطس، والمخاوف الأمريكية من سقوطها في أيدي القوات الليبية وما يشكل ذلك من تهديد خطير لمستقبل الحكومة المدعومة من فرنسا، والخوف المتزايد من حصار أكثر من ألفين وخمسمائة من أفضل جنود حبري في هذه المدينة لما يقرب من أسبوع، كما تحدثت عن غموض مصير هذه المدينة المهمة بالنسبة للإدارة الأمريكية، ولكنها رجحت سقوطها في قبضة المتمردين، وأكدت أن سقوطها يعد ضربة قاصمة لقوات حبري وأنصاره من الفرنسيين والأمريكان، وأنه ربما تفتح الطريق أمام جوكوني وأعدائه الليبيين لاستعادة السيطرة على تشاد.

وقد حاولت هذه التقارير الإجابة على الأسئلة التي شغلت الدوائر الدبلوماسية الأمريكية لاسيما المتعلقة بموقف باريس وواشنطن من التقدم الليبي صوب العاصمة التشادية نجامينا، حيث استندت لتحليل وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بأن فرنسا غير مستعدة لنشر قوة عسكرية كافية لوقف هجوم القوات الليبية على شمال تشاد، وأن الاستراتيجية الفرنسية هي قبول انتصار عسكري ليبي جزئي لتفادي مواجهة كبيرة مع العقيد القذافي حتى لا تقوم بتعريض المصالح الاقتصادية والمالية الفرنسية في ليبيا للخطر، وأن باريس ما زالت مصرة على عدم وجود بديل في ضوء عدم وجود شعبية في فرنسا لحكومة حبري الموالية للغرب، وأكدت أن الرئيس ميتران قد يضطر لإرسال قوات برية كبيرة بالإضافة لقوات جوية

لمنع العاصمة نجامينا من السقوط، وفي هذه الحالة ستنضم هذه التعزيزات الفرنسية لحوالي ألفين وخمسمائة جندي من زائير سيتم إرسالهم جواً إلى نجامينا بواسطة الطائرات الأمريكية، وقد اعتقدت الاستخبارات الأمريكية أن قبول فرنسا الانتصار الجزئي لليبيا سيهدد باقي الدول المجاورة لليبيا ولاسيما النيجر التي كانت أيضاً مستعمرة فرنسية سابقة وهي غنية برواسب اليورانيوم. وقد أفادت تلك التقارير أيضاً أن الرئيس ريجان قد شعر بخيبة أمل؛ لأن الفرنسيين لم يفعلوا المزيد لوقف القذافي، وأن السلطات الفرنسية أوضحت أن الرأي العام الفرنسي لن يدعم التدخل العسكري الفرنسي الكبير في تشاد^(٤١).

والواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تمل من توضيح خطورة الموقف للحكومة الفرنسية؛ حيث أرسلت في ٥ أغسطس المبعوث الخاص للرئيس رونالد ريجان الجنرال فيرنون والترز Walters الذي قام بزيارة ميتران من أجل إقناعه بمهاجمة ليبيا، ودفع القذافي للخروج من تشاد - وكان القصد دخول القوات الفرنسية للأراضي الليبية - لكن ميتران رفض رفضاً قاطعاً، وأضاف قائلاً أن تشاد تبدأ فقط جنوب خط العرض الخامس عشر وأن شمالها الصحراء وإلى الجنوب أفريقيا الوسطى والكاميرون والنيجر يجب أن تكون في حماية الفرنسيين. ورغم أن ميتران اختار في البداية عدم الالتزام بالتدخل إلا أنه شرح المبادئ الاستراتيجية الفرنسية في تشاد، وإمكانية التدخل من أجل تحقيق الأهداف فيها.

٣- انطلاق العملية ماننا الفرنسية أغسطس ١٩٨٣.

والواقع أنه نتيجة كافة الضغوط وخصوصاً الأفريقية اتخذ ميتران في صباح يوم ٨ أغسطس ١٩٨٣ قراراً بالتدخل في تشاد؛ حيث عقد اجتماعاً مع وزير الدفاع ورئيس الأركان الفرنسيين من أجل وضع خطة عاجلة للتدخل في تشاد من أجل احتواء الغزو الليبي مع تجنب الحرب المفتوحة مع القذافي، وأوعز إليهم بضم

عدم اشتباك القوات الفرنسية بشكلٍ مباشر مع القوات الليبية، وقال " نحن لا نشن حربًا على ليبيا، نحن نحافظ على حدود تشاد، وأنا لا نريد أي اتصال بين قواتنا وقوات القذافي، ونريد حماية تشاد المفيدة لفرنسا، ولكن يجب ألا نعتبر معتدين في أي وقت "، وفي نفس اليوم أذن ميتران للدفعة الأولى من القوات الفرنسية التي تحركت مسبقًا للكاميرون بعبور نهر شاري إلى تشاد.

أما الخطة التي قرر المستشارون العسكريون الفرنسيون السير على منوالها فهي الخطة التي اتبعتها بريطانيا في حرب الفوكلاند في يونيو ١٩٨٢؛ حيث كان على فرنسا عند تدخلها في تشاد أن تواجه خصمًا قوي التسلح لم تواجهه في جميع التدخلات العسكرية السابقة؛ ولذلك تم تحليل العملية البريطانية في جزر الفوكلاند، والتي قدمت دروسًا عسكرية متطورة في هذه الفترة التاريخية؛ حيث إنه في مارس ١٩٨٢ غزت الأرجنتين جزر فوكلاند في جنوب المحيط الأطلسي والتي كانت تابعة لبريطانيا؛ ولذلك قامت المملكة المتحدة بحملة بحرية وبرمائية كبيرة لاستعادة الجزر من الأرجنتين، وبعد هذه الحملة استطاعت بريطانيا استرداد الجزر وقامت القوات الأرجنتينية بالانسحاب من الجزر في يونيو ١٩٨٢، والواقع أن المسؤولين المدنيين والعسكريين الفرنسيين كانوا على اضطلاع تام بحملة الفوكلاند البريطانية؛ لأن فرنسا قدمت الدعم الدبلوماسي واللوجستي لبريطانيا خلال هذه العملية بناء على طلب رئيسة الوزراء مارجريت تاتشر.

والحقيقة أنه كان لحرب الفوكلاند العديد من الآثار المهمة على سياسة الدفاع الفرنسية؛ حيث أظهرت أهمية وجود قوة مسلحة سريعة التدخل مستقلة عن القوات المسلحة الفرنسية، وتكون لهذه القوة سرعة التنقل بمرونة فائقة، ولها قدرة على التعامل مع حالات الطوارئ الخارجية غير المتوقعة، كما تضمنت حرب الفوكلاند العديد من الدروس المهمة في سياسات الدفاع، منها أهمية الإرادة

السياسية القوية للدفاع عن المصالح الخارجية، والحاجة لتحسين قدرات الحرب المشتركة، وأهمية التفوق الجوي، والحاجة لمزيد من قدرات النقل الجوي والبحري للمناورة والوصول إلى أماكن بعيدة جداً عن القواعد الحضرية، كما أظهرت أنه من الصعب تحقيق التفوق الجوي في التدخل الخارجي بدون تدمير القدرات الجوية للخصم، وبالتالي تعزيز الدفاعات الجوية. وبعد أن تم وضع خطة التدخل الفرنسي في تشاد دارت مناقشة ساخنة حول عدد القوات الفرنسية التي سيتم إرسالها إلى تشاد، حيث أراد ميتران أن يقتصر التدخل على ألف وخمسمائة جندي، لكن وزير الدفاع أكد أن هناك حاجة للمزيد من الجنود لحماية طائرات الميراج والجاوار الفرنسية في القواعد الجوية، وفي النهاية وافق ميتران على إرسال ثلاثة آلاف وخمسمائة جندي محترف، وهو أكبر عدد شارك في عملية فرنسية في أفريقيا من عام ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٩١، وأطلق على هذه العملية مانتا Manta، وتم التنسيق مع الاستخبارات الأمريكية من أجل معلومات التحرك.

وقد ظهر أن ميتران رغم إرساله للقوات الفرنسية إلى تشاد لم يرد أن يدخل في حرب مفتوحة مع النظام الليبي، بل كان هدفه الأساسي هو تأمين الحدود الشمالية لتشاد، والحفاظ على نظام حسين حبري، وتأكيد ثقة القادة الأفارقة في فرنسا وسياستها الدفاعية في أفريقيا؛ ولذلك أرسلت فرنسا مع بدء انتشار القوات الفرنسية في تشاد رولاند دوماس مرة أخرى إلى طرابلس لإجراء محادثات مع القذافي، ورداً على بعض السياسيين المنتقدين للمحادثات الفرنسية مع الجانب الليبي فقد أكد دوماس أن كلاً من فرنسا وليبيا كانتا أمام حرب وشيكة وأن دوره كان منع هذا النزاع الكبير، وقام بتحذير القذافي من عبور القوات الليبية الخط الخامس عشر؛ لأن ذلك كان بمثابة حرب مفتوحة بين ليبيا وفرنسا، والحقيقة أن كلا الجانبين كانا مترددين في تسريع المواجهة المباشرة، ويبدو أن القذافي شعر

بأن الأمن القومي الليبي في خطر؛ لأنه كان محاطاً بدول معادية متحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الجانب الآخر كانت فرنسا غير راغبة في مواجهة القوات البرية الليبية المدرعة القوية. وعلى الرغم من قرار فرنسا بتجنب الحرب مع ليبيا إلا أنها نشرت قوات كافية لردع الجيش الليبي عن التحرك جنوب خط العرض ١٥ أو ما أطلقت عليه فرنسا الخط الأحمر.

بحلول الأسبوع الثالث من أغسطس ١٩٨٣ كان لدى فرنسا ألفين وخمسمائة جندي على الأرض مدعومين بطائرات هجومية ودبابات خفيفة ومدافع رشاشة ثقيلة وطائرات هليكوبتر، وانتشرت القوات الفرنسية على ثلاث مجموعات من الشرق إلى الغرب بالقرب من بلدات بلتين Biltine وأتي Ati وموسورو Moussoro، وقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية عدة طائرات استطلاع من طراز أواكس AWACS، والتي كانت متمركزة في السودان لدعم العملية الفرنسية، وعلى الجانب الآخر من الخط كان يوجد حوالي ستة آلاف جندي ليبي منتشرين بطول الشريط ومدعومين بتشكيلات مدرعة، وكان الهدف الرئيس من العملية ماننا العمل على منع الليبيين من عبور الخط الأحمر، ومهاجمة شمال تشاد، كما استكملت القوات الفرنسية مهمة تدريب وتحسين القوة القتالية للقوات المسلحة التشادية، وكان الخط الأحمر قريباً من القواعد الجوية وشبكات الدعم اللوجستي من كلتا القوتين؛ حيث كانت العاصمة نجامينا ومدينة أبيشي ثاني أكبر المدن التشادية قد مثلتا الدعم اللوجستي للقوات الفرنسية، مما كان يعني قدرة القوات الفرنسية على تحمل أية تركيزات هجومية ليبية باستخدام ميزة الخطوط الداخلية في جنوب تشاد. وكانت العملية ماننا قد استمرت من أغسطس ١٩٨٣ وحتى سبتمبر ١٩٨٤، ولم يكن هناك سوى عدد قليل من الاشتباكات القتالية المحدودة، إذ قرر النظام الليبي دعم قوات جانن في هجماتها المتتالية على مواقع قوات حبري دون إقحام الجيش

الليبي في العمليات لتفادي مواجهة الجيش الفرنسي، وبالتالي كان هناك محاولات طفيفة من قبل جانت لاختراق الخط الأحمر في سبتمبر ١٩٨٣، وظلت الأمور كذلك حتى يناير عام ١٩٨٤ إذ حدثت بعض المتغيرات المرتبطة بمنظمة الوحدة الأفريقية^(٤٢).

٤ - منظمة الوحدة الأفريقية ومحاولة حل الأزمة التشادية يناير ١٩٨٤.

كانت فرنسا قد استهدفت من العملية مانتا تأمين حدود تشاد ومنع التدخل الليبي وضمان وقف إطلاق النار من أجل التوصل لحل سياسي في تشاد؛ ولذلك قررت فرنسا منح منظمة الوحدة الأفريقية فرصة من أجل جمع القوى السياسية التشادية على مائدة واحدة، وهنا قرر رئيس المنظمة في ذلك الوقت الرئيس الإثيوبي منجستو هايلا ماريام عمل مؤتمر في أديس أبابا لحل الأزمة التشادية، وتم تحديد يوم ٩ يناير ١٩٨٤ من أجل انعقاد هذا المؤتمر، ولكن تم تأجيله يوماً ليصبح في ١٠ يناير، وقد ظهر منذ الوهلة الأولى صعوبة اجتماع الفرقاء التشاديين؛ لما أحاط بهذا الاجتماع من معوقات ارتبطت بعدم الرغبة من الجميع للوصول لأي حل سياسي، فقد فوجئ الجميع بعدم وصول حبري نفسه لأديس أبابا، وأرسل وزير داخلته السيد جويناسو Guinassou، وخرجت بعض التقارير التي ادعت أن سبب رفض حبري الحضور هو الاستقبال الرسمي الحافل الذي حظي به جوكوني في أديس أبابا من قبل الرئيس منجستو في مطار العاصمة الإثيوبية^(٤٣). والواقع أن هذه العقبات قد عرقلت انطلاق المفاوضات بين الأطراف التشادية؛ ولذلك لم يشارك منجستو بنفسه في اليوم الأول لصعوبة جلوس جميع الأطراف على طاولة واحدة. وفي مساء يوم ١٠ يناير أصدرت بعثة حبري في أديس أبابا بياناً حاسماً ضد السلطات الإثيوبية التي منحت وفد جوكوني معاملة الدولة في المطار في انتقاد حاد للأمن الإثيوبي، وذكر البيان أن وزير الداخلية التشادي جويناسو

على استعداد للمشاركة في المؤتمر إذا انطلق من أرضية أن يكون وفد حبري هو الوفد الرسمي لدولة تشاد^(٤٤).

وكان الفرنسيون قد عولوا كثيرًا على نجاح المفاوضات طالما كانت تحت مظلة منظمة الوحدة الأفريقية، وخصوصًا بعد اعتقادهم بنجاحهم في تجميد الحرب في تشاد طوال الشهور الماضية، وردًا على بعض التقارير الصحفية التي ألمحت إلى قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على وقف الحرب الأهلية في تشاد فقد شكك المسؤولون في باريس في قدرة الأمريكان على حل نزاع مضى عليه أكثر من عشرين عامًا. كما أفصحت بعض التقارير الفرنسية أن فرنسا ليس عندها أي مانع من الضغط على حبري لتغييره إذا توافرت الخيارات والبدائل الجيدة والتي قد يوفرها المؤتمر المنعقد في أديس أبابا^(٤٥). وذكرت بعض المصادر داخل الخارجية الفرنسية أن فكرة المائدة المستديرة كانت فكرة فرنسية بالأساس، وكان يمكن إدارتها على مستوى صارم فنيًا، ولكن الفكرة اختطفت من منظمة الوحدة الأفريقية، حيث إن منجستو كان يريد دائمًا عقد قمة تشادية لتحسين صورته في القارة، وذلك على غرار اتفاقية لاجوس عندما تم الاتفاق بين الأحد عشر فصيلًا في عام ١٩٧٩.

وقد أكدت هذه المصادر أيضًا أن حسين حبري كان غير متحمس لهذه الصيغة؛ لأنه شعر أن شرعيته كرئيس لتشاد على المحك، وأنه أراد استكمال رهانه على الدول الغربية في دعمه؛ ولذلك كان راغبًا في استمرار الجمود السياسي في تشاد، وعدم الوصول إلى أي حلول سياسية. وقد كشفت هذه المصادر أيضًا أن الانطباع الأول أن وفد جوكوني ظهر قويًا في أديس أبابا، ووجه الشكر للنظام الليبي على دعمه بكافة الوسائل المادية والعسكرية والدبلوماسية، ونتيجة شعوره بالقوة فقد رفض التحدث إلى وفد حبري إلا من خلال أمانة المنظمة الأفريقية. وقد استشرفت الخارجية الفرنسية بعد مرور يومين فقط من بداية المؤتمر أن منظمة

الوحدة الأفريقية ليست لديها القوة على إقناع كافة الأطراف التشادية للتوصل لحلٍ سياسي، وأنه بدا أن الاجتماع قد باء بالفشل، وفي هذه الحالة فإن منظمة الوحدة الأفريقية ستخسر مصداقيتها كقوة للتوسط. وكشفت هذه المصادر أيضًا عدم رغبة فرنسا رؤية تلك الأوضاع، وأنها تود الانسحاب من تشاد لولا أنها تعلم أنه بمجرد فشل المفاوضات فإن القوات الليبية ستستأنف فورًا التدخل المباشر في تشاد؛ مما يؤدي لانتهاء الوضع المستقر جراء وجود القوات الفرنسية في تشاد^(٤٦).

وفي ١٢ يناير ١٩٨٤ أصدرت أمانة منظمة الوحدة الأفريقية على لسان رئيسها منجستو بيانًا طويلًا يصف المناقشات مع وفود تشاد بما في ذلك الطلبات الواردة من كل طرف من أجل الجلوس على مائدة التفاوض وما تطلبه ذلك من اتفاق كافة الفصائل المعارضة على البروتوكول المتعلق بالجلوس على نفس الطاولة، وقد ألقى البيان باللوم على الوفد الحكومي الذي أصر على رفع علم تشاد أمامه على الطاولة ورفضه التام لقبول كافة المقترحات الجماعية المقدمة من قبل منجستو ومنظمة الوحدة الأفريقية، وقد أشار البيان إلى أنه لا توجد أية صلة بين استقبال السلطات الإثيوبية للمعارضة ومسألة البروتوكولات المطلوبة لنجاح الاجتماع، وهذا ما ادعاه وفد حكومة تشاد، وأكد البيان على الرغبة الصادقة لرئيس المنظمة من أجل الوصول لحل سلمي لمشكلة تشاد، وتحدث البيان على أن كافة الأطراف ما زالت في استضافة المنظمة، وأن الأمل معقود على المباحثات التي كان مزمعًا استئنافها في اليوم التالي ١٣ يناير. وقد أفادت بعض التقارير الدبلوماسية في أديس أبابا أن حبري قرر عدم الذهاب بنفسه للمؤتمر بعد سماعه باستقبال منجستو لجوكوني استقباليًا رسميًا في المطار، وأنه عقد اجتماعًا مع مستشاريه وضح من خلاله رفض منجستو الاعتراف بشرعيته في تشاد، وأصر على وضع علم تشاد أمام وفده على طاولة المفاوضات.

وقد علق بعض المحللين أنه رغم أن منجستو وسكرتارية المنظمة قد ألقوا باللوم على حبري لفشل اجتماع المصالحة بين الأطراف التشادية إلا أن هناك من ألقى باللوم على منجستو نفسه بسبب وضعه الوفد الحكومي على قدم المساواة مع وفد جوكوني، ومن هنا شاهد البعض يد ليبيا في تكتيكات منجستو، وتحدث البعض عن أن منجستو دائماً ما يلقي باللوم على أي طرف كسبب لفشل مبادراته، وذلك ما حدث عندما دعا لاجتماع لقضية الصحراء الغربية في أواخر سبتمبر ١٩٨٣ وعندما فشل الاجتماع ألقى باللوم على المغرب كسبب لهذا الفشل، وهو الطرف المواجه لليبيا^(٤٧)، وبذلك كان هناك اتهام جاهز لمنجستو بسبب علاقاته الجيدة مع القذافي وتوجههما الاستراتيجي السوفييتي. والواقع أنه بعد ذلك وردت معلومات دبلوماسية أكدت أن حبري اتخذ قراره بعدم الذهاب إلى أديس أبابا، وأبلغ به جميع الدوائر الدبلوماسية في نجامينا قبل استقبال منجستو لجوكوني في المطار^(٤٨).

وفي النهاية وضح أن سوء النوايا بين جميع القوى السياسية في تشاد وبين الأطراف الدولية في ذلك الوقت كانت السبب الرئيس لفشل مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا في يناير ١٩٨٤، وقد رجح العديد من المراقبين الدوليين أن سبب فشل المؤتمر أن ليبيا لم تمثل فيه، وذلك كون جوكوني عميلاً لليبيا، وأصروا على أن المفاوضات المباشرة بين حبري والليبيين هي فقط التي تؤدي لحل سياسي واضح في تشاد^(٤٩). وقد ظهرت بعد ذلك كافة الأسباب الحقيقية لفشل مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية بشأن تشاد، فكان السبب الرئيس لفشل محاولة إجراء المحادثات والتي دفعت حبري إلى اتخاذ قرار عدم الحضور لأديس أبابا هو عدم وجود اتفاق بين حبري وجوكوني حول وضع وفد حبري في المحادثات نفسها أي داخل غرفة الاجتماعات، حيث أصر حبري على وجوب معاملة وفده على أنه الوفد الذي يمثل الحكومة التشادية بينما تمثل الوفود الأخرى على أنها فصائل

المعارضة، ورغم قبول منجستو في البداية إلا أن جوكوني عويضي أصر على معاملة جميع الوفود على قدم المساواة على طاولة المؤتمر. كما أن ظهور منجستو لاستقبال جوكوني في المطار تم تفسيره بطريقة خاطئة لما تم الاتفاق عليه قبل المؤتمر، حيث إنه تم الاتفاق مع الجميع مقدماً على استقبال منجستو لجميع رؤساء الوفود عند وصولهم لأديس أبابا، ولما علم الرئيس الإثيوبي بعدم مجيء حبري بنفسه قرر عدم استقبال رئيس وفده، ووجه وزير الخارجية الإثيوبي لاستقبال جويناسو.

وقد أفادت بعض التقارير أن حبري كان يخشى منذ البداية من وجود مؤامرة إثيوبية ليبية لإحضاره إلى أديس أبابا، ومن ثم يوضع في موقف يتم فيه التشكيك في وضعه كرئيس دولة معترف به، ولم يكن لدى حبري أية إشارة واضحة إلى نوع الاتفاق الذي سينبثق عن الاجتماع الذي كان مزماً عقده، وما الذي كان يفكر فيه منجستو وأمانة منظمة الوحدة الأفريقية، وبالتالي رأى أنه لا يوجد أية فائدة من حضور الاجتماع. وقد كشفت هذه المصادر أن أقصى ما كان يطمح إليه منجستو واقعياً هو الاتفاق بين جميع الأطراف على وقف إطلاق النار في تشاد، وذلك عكس السيناريوهات الأكثر تعقيداً التي رسمها الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية السيد بيتر أونو Peter Onu، والتي هدفت للوصول لاتفاق يشتمل على وقف إطلاق النار، وتشكيل حكومة تكنوقراط والانسحاب المؤقت للشخصيات السياسية البارزة، وإجراء انتخابات عامة في تشاد، لكن منجستو رفض هذه المقترحات كهدف نهائي للمناقشات، ومن هنا كان شعور حبري بأنه لم يكن لديه الكثير ليكسبه من الذهاب للمؤتمر، وبذلك لم يكن من المدهش للمراقبين الدوليين اتخاذ حبري قراراً بعدم الحضور.

وكان التقييم الفرنسي للمؤتمر أن كلاً من منجستو وأونو فعلوا كل ما في وسعهم لإنجاح الاجتماع، وأيضاً رأت فرنسا أنه رغم إلقاء أمانة منظمة الوحدة الأفريقية اللوم على حبري لإفشال المؤتمر إلا أن ذلك مثل اعترافاً لا لبس فيه باسم منظمة الوحدة الأفريقية بحبري بصفته الرئيس الوحيد لدولة تشاد. وقد تحدثت بعض الدوائر الفرنسية أنه بعد الفشل الذريع في أديس أبابا كانت هناك مظاهرات ضد منظمة الوحدة الأفريقية في نجامينا شارك فيها حوالي ألفي شخص، ومن الواضح أن الأمر كله قد نظّمته حكومة تشاد، حيث حمل المتظاهرون لافتات تنتقد منجستو وبيتر أونو. وقد أكدت بعض المصادر أن فرنسا عملت بكل الوسائل على الضغط على حبري من أجل التعاطي مع منجستو وأونو في أديس أبابا، وذلك رغبة من الفرنسيين في إيجاد حل سريع وحاسم للقضية التشادية^(٥٠).

٥ - حادث سقوط الجاجوار الفرنسية يناير ١٩٨٤ وأثره على المواجهة مع ليبيا.

كانت الإدارة الفرنسية قد شعرت أن مهمة القوات التي أرسلت إلى تشاد قد تم إنجازها بشكل كامل، ولكن كان الخوف من سلوك الجيش الليبي وعودته مرة أخرى للتدخل في تشاد؛ ولذا كانت في حالة انتظار للجانب الليبي لطلبه التفاوض حول الأوضاع في تشاد، وذلك لأن طول مدة بقاء الجيش الفرنسي في تشاد قد وصلت إلى أربعة أشهر، وهي مدة طويلة إذا قيست بأي عملية أخرى للجيش الفرنسي في أفريقيا. وفي خلال هذه الهدنة بين الجانبين فوجئ الجميع في فرنسا في ٢٥ يناير ١٩٨٤ بإعلان وزارة الدفاع الفرنسية عن سقوط طائرة حربية فرنسية من طراز جاجوار ومقتل قائدها؛ حيث كشف البيان عن ملابسات الحادث بأنه كان هناك أكثر من عشرين سيارة هاجمت مواقع حكومية في شمال تشاد في منطقة زيجوي Ziguey جنوب الخط الأحمر الذي تم تحديده من قبل فرنسا، وعندما قامت طائرة فرنسية جاجوار باستطلاع المنطقة فوجئت بصاروخ هاجمها، وعندما حاول قائدها

فتح مظلة الهبوط فشل في ذلك فسقط على الأرض قتيلاً، وقد قامت طائرة جاجوار أخرى بتدمير عدة مركبات للمتمردين. وقد أكد رئيس الفريق العسكري في الإليزيه في صباح يوم ٢٦ يناير بأن الجاجوار قد سقطت في جنوب الخط الأحمر، وأنه تم استهدافها بعشرة صواريخ من طراز " سام ٧ " أصاب أحدهم الطائرة، وقد أكد أن الفرنسيين يواجهون صعوبات في شن هجوم جوي إضافي دون الإضرار بالضحايا، ولكنه أكد على قدرة القوات البرية الفرنسية للقيام بذلك الهجوم.

دارت الشكوك داخل الأروقة الحكومية الفرنسية عن مدى تورط القوات الليبية في هذا الحادث، وكان الحديث داخل الخارجية الفرنسية عن وجود غارات مستمرة لقوات في شمال تشاد، ولكن من الصعوبة تحديد ما إذا كانت ليبيا متورطة في هذا الحادث أم لا، هذا في الوقت الذي لم تتحدث فيه وزارة الدفاع الفرنسية عن هذا الأمر، ورداً على الاتهامات الغربية بأن ليبيا هي التي دبرت هذا الحادث قال المتحدث الرسمي باسم الخارجية الفرنسية في ٢٦ يناير أن فرنسا لا تتحرك ولا تغير هدفها إلا إذا كان الأمر حقيقياً. وقد ذكرت العديد من التقارير الصحفية أن فرنسا قامت بنقل أربع طائرات جاجوار بالإضافة لطائرة نقل من لبيرفيل في الجابون إلى نجامينا لدعم القوات الفرنسية في تشاد. وكان هذا الحادث قد أعطى المعارضة الفرنسية فرصة لمهاجمة فكرة " عدم اليقين " في السياسة الفرنسية في تشاد، في إشارة واضحة لعدم وجود هدف واضح للوجود الفرنسي في تشاد، وبدأت صحف المعارضة الفرنسية تعلق على صعوبة وضع فرنسا والذي تسبب في إخفاق جهود منظمة الوحدة الأفريقية في الوصول إلى حوار، وذلك نتج عن دعم فرنسا لجانب واحد في النزاع، وهو جانب حسين حبري، وبذلك كان رد الفعل العام في الأوساط الفرنسية أن فرنسا لن يكون لها خيار إلا الاستمرار في السياسة الحالية، وأنه من غير المتوقع أن تقوم القوات الفرنسية بمهاجمة طرابلس^(٥١).

وفي مساء يوم ٢٦ يناير ١٩٨٤ أصدرت الخارجية الفرنسية بياناً رسمياً يفيد بأنه يجب عدم إغفال خطورة الأحداث في تشاد، وكشف البيان عن مسئولية ليبيا عن هذه الأحداث، وأشار إلى أنه يتم متابعة الوضع في الميدان بأكبر قدر من الاهتمام على جميع المستويات، وأكد على أن فرنسا لا تنوي تعديل الأهداف التي تسعى لتحقيقها بهدف استعادة وحدة تشاد وسيادتها^(٥٢). وفي ٢٧ يناير أعلنت الخارجية الفرنسية أن حادث سقوط الطائرة الفرنسية كان بسبب عاصفة رملية شديدة في شمال تشاد، وأنه عندما كانت الطائرة تتحول لطريق العودة إلى قاعدتها أصيبت بصاروخ وسقطت. وكان المتحدث باسم قوات جانت قد أكد أنه تم إطلاق النار على الجاجوار دفاعاً عن النفس، ولم يكن بهدف الإغارة عليها. وقد انتقد أحد المتحدثين باسم حكومة حبري السياسة السلبية لفرنسا التي فشلت في إيقاف ليبيا عن الهجوم على المواقع العسكرية الحكومية في شمال تشاد. وبدأ الرأي العام الفرنسي يضغط على الحكومة الفرنسية من أجل وضع نهاية للوجود الفرنسي العسكري في تشاد، حتى لو كان ذلك عن طريق التفاوض المباشر مع الجانب الليبي، ومن هنا كان هذا الحادث قد بدأ يثير الرأي العام ضد الحكومة الفرنسية من أجل وضع حد للعمليات العسكرية في تشاد. وقد صرح أحد المسؤولين في الخارجية الفرنسية بأنه تبين أن الغارة الأخيرة كانت بمثابة اختبار لردود الفعل الفرنسية، وأكد أنه على الرغم من وجود اتصالات منتظمة بين الجانبين الفرنسي والليبي إلا أنه كان يغلب عليها الطابع العسكري، وأن هناك انطباع عام بأن الجانبين لم يكن يهمهما مستقبل تشاد فلابد من التفاوض بين الجانبين من أجل الانسحاب وترك الوضع السياسي في تشاد في أيدي التشاديين أنفسهم^(٥٣).

وفي تطور خطير أعلنت وزارة الدفاع الفرنسية في ٢٧ يناير عن مد خط المواجهة من خط عرض ١٥ إلى خط ١٦، وأعلنت أنه تم إعطاء أوامر للقوات

الفرنسية بمهاجمة أي عناصر معادية دون أي إنذار مسبق، وبذلك تم مد هذه المنطقة حوالي مائة كيلو متر، وهذه المنطقة تشتمل على المواقع الأمامية لقوات حبري وهي كورو تورو Koro Toro وأم شلوية Oum Chalouba كما اشتملت هذه المناطق على نطاق العمليات العسكرية للقوات الجوية الليبية والتي كانت تتحرك من قواعدها في إقليم أوزو في جنوب ليبيا. وطبقاً لجريدة لوموند الفرنسية استولت القوات الفرنسية على معدات ضخمة في نفس المنطقة التي سقطت فيها الطائرة الفرنسية، وقد اشتملت هذه المعدات على عدد كبير من الأسلحة شملت صواريخ سام ٧ وبطاريات صواريخ مضادة للطائرات، وهذا ما رجح وجهة النظر القائلة بأن الحادث كان تحدياً ليبيا رئيساً ضد فرنسا^(٥٤).

وفي مساء يوم ٣٠ يناير أذاع الراديو الفرنسي حواراً مع الزعيم الليبي معمر القذافي حول المواجهة مع فرنسا في الأراضي التشادية، حيث استطاع أن يفتع الرأي العام الفرنسي بمواصلة الضغوط على الحكومة الفرنسية من أجل الانسحاب وعدم التورط في الحرب الأهلية التشادية، وكان هذا الحوار بمثابة حجر الزاوية في هذه المرحلة؛ حيث قام المراسل بطرح سؤال عن الطلب الرسمي التي تقدمت به قوات جانت في الآونة الأخيرة للتدخل الليبي في تشاد ومدى استعداد الجيش الليبي لمواجهة الجيش الفرنسي بشكل مباشر، لكن القذافي رفض طرح السؤال بهذه الطريقة، وذكر أن موافقة فرنسا على طلب حبري كانت تعني أنها قبلت شن حرب ضد ليبيا طالما كانت الاستجابة لجوكوني تعني أن ذلك إعلان حرب ضد فرنسا، وأشار أنه لم يظن أبداً أن القوات الفرنسية موجودة في تشاد لمحاربة القوات الليبية، وفي المقابل فإن القوات الليبية الموجودة في تشاد ليست هناك لمحاربة فرنسا، وذكر أن الغريب عندما دخلت القوات الفرنسية الأراضي التشادية لأول مرة ذكرت الحكومة الفرنسية أن هذه القوات مهمتها تدريب القوات التشادية، وبعد ذلك

تم الإعلان أن هذه القوات مهمتها الرئيسية هي الدفاع عن الأراضي الوطنية لتشاد، وبعد ذلك تم الإعلان عن أن القوات الفرنسية قد مدت منطقة العمليات حتى خط العرض السادس عشر، وتساءل هل معنى ذلك أن فرنسا تقوم بخداع الرأي العام الفرنسي والعالمي؟ وهل هي خطة للاحتلال التدريجي لتشاد؟

وردًا على سؤال حول اعتباره القوات الفرنسية قوات احتلال في تشاد فقد أكد القذافي ذلك، وأن من حق التشاديين قتالها أينما وجدت، وعندما سئل حول المواجهة بين ليبيا وفرنسا كان رده أنه حتى تلك اللحظة لا توجد إمكانية المواجهة بين الجانبين، وأن ليبيا ليست لديها قوات في تشاد، وأنه عليها أن تستجيب لطلبات حكومة جوكوني والالتزام بمسئولياتها والدفاع عن هذه الحكومة ومواقعها. وعندما تم سؤاله عن وجود مستشارين عسكريين ليبيين بجانب قوات جوكوني أجاب بنعم، وعندما سأله المراسل عن نصح الليبيين لجوكوني عويضي بعدم مهاجمة الفرنسيين عسكرياً أكد أنه كان يحاول إقناعه بعدم مهاجمة القوات الفرنسية، لكن في هذا التوقيت لا يمكنه السيطرة عليه وإقناعه بعدم مهاجمة القوات الفرنسية خاصة بعد تورطها في الحرب الأهلية التشادية، وأصبحت قوات احتلال، وأصبح من حق جوكوني معارضة القوات الأجنبية في بلاده طالما كانت الحكومة الشرعية هي الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية " جانت "، وردًا على سؤال بشأن المتسبب في إطلاق صاروخ سام ٧ على الجاجوار الفرنسية هل كانت قوات جوكوني أم المستشارين العسكريين الليبيين؟ قال القذافي أنه لم يصب أي صاروخ الطائرة الفرنسية، وأكد أن هذا الاتهام محض إفتراء، وأنه على حد علمه تم استخدام مدفع رشاش لإسقاط هذه الطائرة، وهذه المدافع تستخدم في كل مكان في تشاد في كلا الجانبين، وأشار أن الصواريخ ما هي إلا كذبة لتضليل الرأي العام الفرنسي، وأن

صديقه ميتران سمح لنفسه بالانزلاق في هذا الطريق السخيف، وأنه يحاول جاهداً منعه من ذلك.

وعندما سئل عن أن فشل قمة أديس أبابا أظهر عجز منظمة الوحدة الأفريقية في تسوية النزاع في تشاد، وأن ذلك سوف يفتح سبيلاً للاتصالات المباشرة بين فرنسا وطرابلس للتأثير على الأطراف في تشاد أجاب القذافي بأنه يرحب بمشاركة أي طرف من أجل حل هذه المشكلة سلمياً، وأكد أن فشل المفاوضات في أديس أبابا لم يشر على الإطلاق إلى ضعف المنظمة أو القارة الأفريقية، بل أن ذلك يعكس عجز حسين حبري عن حل المشكلة التشادية، وأنه يعتمد على قوات الاحتلال الفرنسية، أو ربما أن القوات الفرنسية التي تحتل تشاد عسكرياً هي التي تحاول ضمان فشل هذه المفاوضات. ورداً على سؤال حول اعتبار القذافي جانت هي الحكومة الشرعية في تشاد في حين أن حسين حبري معترف به من قبل معظم الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية كرئيس شرعي لتشاد، وأنه لا يمكن إيجاد حل طالما أن حبري لم يعتبر شريكاً مقبولاً، فأجاب قائلاً: منذ فترة قصيرة كانت حكومة جوكوني هي الحكومة الشرعية في تشاد، وكان ذلك أيضاً خلال مؤتمر للمنظمة الأفريقية، وبعد ذلك أخذ حبري نجامينا بالقوة، وبالتالي استولى على الشرعية، ويستطيع جوكوني أن يفعل الشيء نفسه. وعندما سئل القذافي عن الأحداث الأخيرة وقرار فرنسا الأخير بتحريك خط المواجهة من الخط الخامس عشر إلى الخط السادس عشر ومدى تأثير ذلك على أمن ليبيا، كان الرد بأن تحرك القوات الفرنسية نحو الشمال يعني تهديد الأمن القومي الليبي إلا أن البيان الأخير بتقديم خط المواجهة لم يعن شيئاً بالنسبة له، وأعلن أنه لن يهاجم ميتران أو يفسد صورته في نظر الرأي العام الفرنسي، وأكد أنه فيما يتعلق بمنطقة أم شلوبة وكورو تورو فليس للقوات الفرنسية الحق في دخول هذه المناطق أو الدفاع عنها؛ لأن

ذلك يعد إعلاناً بأن هناك مواجهة مباشرة بين قوات جوكوني وأية قوة تقترب من هاتين المنطقتين.

وكان المراسل الفرنسي قد سأل عن أن احتلال أم شلوية أو كورو تورور، هل يكون بمثابة القشة التي تقسم ظهر البعير بالنسبة لليبيين؟ فكانت إجابة القذافي بأن ذلك شيء لا يهم ليبيا وإنما سيمس قوات جوكوني، لأنها ستواجه أية قوة تقترب من هاتين المنطقتين سواء كانت فرنسية أو غيرها، وأنه إذا قررت القوات الفرنسية أن تحتل المدينتين فذلك يعني أن فرنسا قد قررت أن تكون شريكاً كاملاً في الحرب الأهلية في تشاد. وعندما سئل عن مدى تورط القوات الليبية في القتال الذي قد يحدث مستقبلاً فرد بأنه حتى هذا الوقت لم تتورط، ولكن إذا وافقت ليبيا على طلب جوكوني بإرسال قوات من أجل موازنة الدعم الفرنسي لقوات حبري وهذا يعني أنه في هذه الحالة على فرنسا أن تستعد لحرب مماثلة لحرب الجزائر، وأنه لا يعتقد أن الشعب الفرنسي لن يرغب في العودة لهذه التجربة المؤلمة مرة أخرى. وعند سؤاله حول مدى اعتقاده أن وجود رجل ثالث في السلطة في تشاد يحل هذه الأزمة كان رده بأن جوكوني بالفعل لم يرد السلطة، وذلك على عكس حسين حبري الذي يريد السلطة ولا يريد التفاوض، وبالتالي فإن فرنسا تدعم حزباً لا يريد أن يترك السلطة ويرفض السلام ولا يريد التفاوض^(٥٥).

وهكذا فإن القذافي استطاع من خلال هذا الحوار أن يجبر الحكومة الفرنسية على تغيير استراتيجيتها في تشاد؛ حيث نجح في تحويل الاتهام الغربي للقوات الليبية بأنها قوات احتلال في تشاد ينبغي على فرنسا التدخل لمواجهتها إلى كون القوات الفرنسية أصبحت قوة احتلال، وأنه ينبغي على ليبيا أن تقاومها من أجل حماية أمنها القومي، كما فتح الباب لفرنسا لكي تتفاوض مع ليبيا من أجل انسحاب القوتين من تشاد، وعلى التشاديين أنفسهم تحديد مستقبل تشاد، كما وضح قدرة

القذافي على قراءة المشهد الداخلي الفرنسي، واستطاع أن يلعب على مشاعر الفرنسيين بتورط القوات الفرنسية في الحرب الأهلية في تشاد، وأن الشعب التشادي سيهيب لمقاومتها، وأنه إذا دخلت ليبيا الحرب فإن فرنسا ستواجه عدوًا شرسًا مثل الحرب الجزائرية التي تمثل ذكري سيئة لدى الشعب الفرنسي، وبذلك يجب على الشعب الفرنسي وفقًا لما طرحه القذافي مواصلة الضغوط على الحكومة الفرنسية من أجل الانسحاب من تشاد.

ومن هنا كان على فرنسا التحرك لتفادي المواجهة المباشرة مع ليبيا في تشاد خاصة بعد سقوط الجاجوار في ٢٥ يناير ١٩٨٤، وبالفعل تردد في الأوساط العالمية في أواخر يناير زيارة وزير الخارجية الفرنسي السيد شيسون Cheysson إلى نجامينا وأديس أبابا وطرابلس لمناقشة القادة حول الأزمة في تشاد^(٥٦). وبالفعل أكدت الخارجية الفرنسية ذلك الخبر وأعلنت أن هذه الزيارة سوف تتم من ١ إلى ٥ فبراير لتسريع عملية استعادة السلام في تشاد، وذلك بعد الحوار الذي قام به الراديو الفرنسي مع معمر القذافي، والذي أكد فيه أن امتداد منطقة التدخل يمكن أن يوفر اشتباكًا بين الجانبين، وأن ليبيا على استعداد للتفاوض مع فرنسا للوصول إلى حل^(٥٧). وكان معنى ذلك وجود اتصالات بين الجانبين الفرنسي والليبي لحل هذه الأزمة، وظهرت هذه الاتصالات بوضوح عندما تم القبض بواسطة قوات جوكوني على طبيب وممرضة بلجيكيين من منظمة أطباء بلا حدود في مدينة زيجوي Ziguey في شمال تشاد، وهنا تدخلت فرنسا بواسطة ليبيا من أجل الإفراج عنهما وبالفعل نجحت الوساطة الليبية في أول فبراير ١٩٨٤ نتيجة التدخل الفرنسي^(٥٨) مما أكد أن الاتصالات بين الجانبين لم تتوقف، وأن هناك إرادة لكليهما للوصول لحل للأزمة التشادية.

وبالرغم من الإعلان عن رحلة وزير الخارجية الفرنسي إلى العواصم الثلاث التي أشرنا إليها إلا أن ليبيا أرادت أن تكمل ضغطها على الجانب الفرنسي عن طريق التقدم بشكوى لمجلس الأمن، وذلك لوضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته، ففي ٣١ يناير ١٩٨٤ قدم الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن تضمنت بياناً رسمياً من الحكومة الشرعية لتشاد - يقصد جانت - ذكر فيه أنه على فرنسا التي كثفت عملياتها العسكرية في تشاد أن تتوقع بطبيعة الحال رد الفعل المناسب من مواطني تشاد الذين يقاتلون من أجل استقلالهم وحریتهم، كما تضمنت الرسالة مناشدة الحكومة المؤقتة لليبيا من أجل الوقوف إلى جانب جيش التحرير الوطني التشادي وفق معاهدة الصداقة والتحالف الموقعة بين الطرفين، وأشار البيان أيضاً إلى أن فرنسا سكبّت الزيت على النار بالتدخل عسكرياً والتقدم إلى ما وراء الخط الأحمر الذي رسمته بنفسها وشن عدوان على قوات حكومة تشاد الشرعية، وعليه فإن فرنسا تتحمل مسؤولية المزيد من التدهور في الحالة العسكرية والأمنية في جمهورية تشاد، وطالب الممثل الليبي في الأمم المتحدة أن تصدر هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن^(٥٩).

كانت الأوساط الدولية كلها في انتظار جولة وزير الخارجية الفرنسي كلود شيسون لنجامينا وأديس أبابا وطرابلس من أجل التعرف على المبادرات الفرنسية لحل الأزمة التشادية؛ وبالفعل في ختام زيارته لنجامينا عقد شيسون مؤتمراً صحفياً بشأن المباحثات التي عقدت بينه وبين حسين حبري في ٢ فبراير ١٩٨٤، وفي هذا المؤتمر تحدث الوزير أنه تباحث مع حبري لما يقرب من ساعتين، وأنه أصغى جيداً باهتمام شديد لما قاله؛ لأن أحد أهداف هذه الزيارة هو إطلاع الرئيس ميتران على رأي الرئيس حبري بشأن الوضع في تشاد، وأفكاره بشأن المبادرات المحتملة. وأكد أن الوضع الحالي في تشاد لا يمكن له أن يستمر وأن أحداث الأسابيع الأخيرة تؤكد

ذلك، حيث كان البعض يظن أن الوضع العسكري متجمد، ولكن العدوان الذي كانت القوات الفرنسية هدفاً له والإجراءات التي اتخذتها فرنسا بعد ذلك أكدت أن الوضع خطير. كما ادعى أن حسين حبري اعترف أن جميع الأطراف في تشاد تتحمل المسؤولية الجماعية عن الحفاظ على وحدة بلادهم واستقلالها، وأنه يجب إجراء المحادثات بين التشاديين في ظل ظروف تحترم سيادتها، وتحدث الوزير بأن تشاد لديها رئيس دولة معترف به من قبل أفريقيا بأسرها والمجتمع الدولي، وهي حقيقة لا خلاف عليها على مستوى منظمة الوحدة الأفريقية.

وكان الوزير قد أكد ضرورة عقد المفاوضات بين التشاديين وأن الرئيس التشادي ينوي التفاوض مع المعارضة في اجتماع مباشر ولكن ليس لدى شيسون أية معلومات عن مكانه وتوقيته، وأنه ليس من حق فرنسا أن تقرر. وعند سؤاله حول زيارته لطرابلس ومدى تعارضها مع المصالحة الوطنية التشادية، فقد أجاب أنه ذهب لطرابلس؛ لأنه لدى فرنسا مشاكل ينبغي مناقشتها مع الجانب الليبي، وبالأخص تجنب تدهور الوضع العسكري. وحول سؤال عن التصعيد الفرنسي الأخير وهل معنى ذلك أن فرنسا قد قررت الرد على الهجوم بهجوم؟ أفاد شيسون بأن بيان وزارة الدفاع الفرنسية عن تقديم خط المواجهة بين الجانبين هو في هذا الإطار. وحول سؤال عن مدى موافقة الجانب الفرنسي على الخطوات الذي سيتخذها الرئيس حبري، أفاد الوزير بأن فرنسا ليست تشاد، وليست حتى دولة أفريقية، وأن مهمة فرنسا التي جاءت من أجلها إلى تشاد هي الوفاء بالتزاماتها ومنع التدخل الأجنبي.

وقد أكد شيسون أنه قام بنقل رسالة من الرئيس الفرنسي إلى حبري، وحول مبادرة الرئيس الجابوني عمر بونجو عن انسحاب القوات الليبية والفرنسية من تشاد واستبدالها بقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أجاب الوزير على لسان ميتران

بأنه في اليوم الذي تنسحب فيه القوات الليبية ستسحب أيضًا القوات الفرنسية، وأنه في الوقت الحالي لم يكن لليبيا أي استعداد لفعل ذلك. وحول ذهابه إلى طرابلس بعد الأحداث الأخيرة ومدى تعزيز موقع القذافي كان رده بتجاهل حادث سقوط الجاجوار الفرنسي، وتحدث عن تدمير المعدات والأسلحة الليبية، وادعى أنه باستقبال القذافي له فإن ذلك سيعزز موقف فرنسا، وأن هذه الزيارة قد تم تحديد موعدها قبل الأحداث الأخيرة في شمال تشاد^(٦٠).

كان شيسون بعد ذلك قد اتجه إلى أديس أبابا للقاء القادة الإثيوبيين، وبالفعل وصل هناك في ٣ فبراير ١٩٨٤ حيث أمضى فيها ثماني ساعات؛ والتقى مع منجستو لمدة أكثر من ساعتين ونصف، والتقى أيضًا وزير الخارجية الإثيوبي والدكتور أونو أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية، وكان الغرض الرئيسي لهذه الزيارة هو إقناع إثيوبيا لمواصلة العمل على جمع الفرقاء التشاديين لمحاولة الحل السلمي في تشاد، وكان الغرض أيضًا هو الدفاع عن وضع فرنسا بعد أن أرسل منجستو لفرنسا رسالة يتهم فيها الحكومة الفرنسية بأنها لم تحاول جاهدة حمل الرئيس التشادي على حضور اجتماع أديس أبابا، فقام شيسون بتوضيح أن فرنسا فعلت كل شيء ممكن في هذا الإطار. وكان وزير الخارجية قد قدم مقترحين للرئيس منجستو؛ كان الأول هو أن تقدم منظمة الوحدة الأفريقية بمساعدة فرنسية بعض الرواد والوسطاء حول المائدة للتقريب بين الأطراف التشادية، وأن تكون هذه المفاوضات في أي مكان في أفريقيا، ومن الممكن أن يكون هناك زعيم أفريقي حكيم حائز على ثقة جميع الفرقاء للقيام بهذا الدور. وكان المقترح الثاني هو إرسال مجموعة من المراقبين الدوليين إلى تشاد تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية وتمويل فرنسي ليبي مشترك. وكان منجستو قد وعد بدراسة هذه المقترحات والعمل على تنفيذها، ويبدو أن شيسون وعد بإقناع ليبيا للتوافق حول هذه المقترحات^(٦١).

وكان الجميع في انتظار زيارة شيسون إلى طرابلس للقاء القذافي حول الأحداث في طرابلس، وبدا أن فرنسا في طريقها لإيجاد حل للأزمة التشادية، والدليل على ذلك أن الخارجية الفرنسية استقبلت وفدًا من جانت لمعرفة وجهة نظر الجبهة في الصراع الدائر في تشاد؛ حيث أكد المسؤولون في الخارجية الفرنسية أن المحادثات التي أجراها الوفد في باريس كانت جزءًا من الاتصالات التي أجرتها السلطات الفرنسية للمساعدة في إقامة حوار للمصالحة الوطنية مع الحكومة الشرعية برئاسة حسين حبري، وقد بدأت هذه الزيارة في ٢ فبراير، وقد أجرى الوفد في ٣ فبراير محادثات مع السيد جاي بيني Guy Penne مستشار الشؤون الأفريقية للرئيس ميتران، وبعد ذلك أجرى الوفد جلسة عمل مع كبار المسؤولين في وزارة الخارجية، وكان المتحدث باسم الخارجية الفرنسية قد أكد أن السلطات الفرنسية لم ترفض أبدًا شخصيات بارزة من أي طرف سياسي، وقد قامت بذلك في الماضي^(٦٢).

أما عن زيارة شيسون إلى طرابلس فقد وضح أن الزيارة حملت بارقة أمل لحل الأزمة، وذلك رغم الظروف التي انعقدت فيها المفاوضات؛ لأنه بدا أن حبري أراد أن يتم إخراج شيسون في طرابلس، فقبل وصوله مباشرة في ٤ فبراير شنت قوات حبري هجومًا مسلحًا على منطقة فادا Fada في شمال تشاد في المنطقة بين الخطين ١٥ و ١٦ بدون غطاء جوي فرنسي، وذلك كان يعني أن السلطات الفرنسية لم تكن تعلم بهذا الهجوم، هذا في الوقت الذي ذكر فيه شيسون لحبري أن منطقة المواجهة بين الخطين تديرها فرنسا من أجل منع أي هجوم من المتمردين المدعومين من ليبيا. وكان شيسون قد جاء من أديس أبابا بدفعة معنوية كبيرة من منجستو لاستمرار الحوار الفرنسي الليبي، وكانت الأوساط الدبلوماسية في ليبيا قد ذكرت أن شيسون نجح في مهمته، وهي شرح الموقف الفرنسي من الأحداث في تشاد ودعم

فرنسا للجهود الأفريقية لحل الأزمة، وقد ظهر ذلك في المؤتمر الصحفي بين الجانبين عندما أكد القذافي أن ليبيا وفرنسا قد سعتا جدياً لتحقيق هدفهما والحفاظ على الصداقة بينهما ودراسة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك. وكان الموقف الواضح لليبيا أن تشاد تمثل الأمن القومي لليبيا، وأن النظام الليبي لم يكن لديه أي طموحات إقليمية، ولكنه لن يقبل أية حكومة في تشاد تمارس العداء ضده، وأنه لا مانع من أن تقوم ليبيا وفرنسا بتسوية الأمر بينهما.

كما ظهر في الأفق أن فرنسا وليبيا لن يمانعا إذا وجد شخص آخر غير حبري أو جوكوني يقوم بإعادة بناء تشاد. وعندما كان شيسون في طرابلس كان جوكوني هناك، وحاول الليبيون أن يجتمع الرجلان سوياً، ولكن رفض الوزير الفرنسي ذلك، وتم تداول بعض المعلومات الصحفية التي تحدثت عن أن قبول ليبيا بالوجود الفرنسي حتى الخط السادس عشر كان في نظر القذافي أفضل من الوجود الأمريكي في هذه المنطقة، حيث كانت ليبيا تشعر بالحساسية من تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في تشاد وتهديد أمنها القومي^(٦٣).

وبذلك وضح أن ليبيا وفرنسا هما اللتان امتلكتا سبل الحل للأزمة التشادية، وشعرت فرنسا أن التقارب مع ليبيا هو الطريق الوحيد لعودة القوات الفرنسية من تشاد، حتى ليبيا علمت أن التفاوض مع فرنسا من شأنه وضع حد لتهديد الأمن القومي الليبي، وبذلك بدأ الجانبان السعي لحوار استراتيجي من أجل تحقيق أهدافهما من وقف الأعمال العدائية في تشاد. وفي ٢٤ فبراير ١٩٨٤ أسقطت قوات جوكوني طائرة جاجوار فرنسية أخرى، ورغبة من فرنسا لتوفير مناخ هادئ للحوار مع ليبيا لم تقم بالتصعيد العسكري شمال خط العرض السادس عشر^(٦٤). وبذلك تهيأت الظروف من أجل فتح حوار مباشر بين الجانبين الفرنسي والليبي من أجل

الوصول لاتفاق يشتمل على الانسحاب المتبادل من تشاد، وهذا ما سيتضح في النقطة القادمة.

ثالثاً - اتفاق طرابلس سبتمبر ١٩٨٤ .

بعد أن تناولت الدراسة تطورات المواجهة المباشرة سياسياً وعسكرياً ورؤية كافة التفاعلات الثنائية والدولية فإن الدراسة ستتحدث بشكل مباشر عن مفاوضات السلام بين الجانبين؛ من أجل حل الأزمة، وانسحاب قوات الدولتين من تشاد، وهذا ما سنتعرف عليه من خلال السطور القادمة.

١ - تطور المفاوضات بين الجانبين حتى سبتمبر ١٩٨٤.

استمرت الاتصالات بين الجانبين الفرنسي والليبي من أجل حسم الملف التشادي، وذلك بعد زيارة وزير الخارجية الفرنسي إلى طرابلس في فبراير عام ١٩٨٤؛ ففي ٣٠ أبريل ١٩٨٤ فاجأ القذافي الجميع - في حوار على شاشة التليفزيون الفرنسي - باعترافه بالوجود الليبي في تشاد، وأشار إلى أنه إذا كان الوجود الليبي ذريعة لوجود القوات الفرنسية في تشاد فإنه مستعد للانسحاب. وقد خرجت تعليقات من الخارجية الفرنسية أفادت بأن هذا العرض الليبي رغم أهميته إلا أن الهدف الرئيس منه هو التأثير على الرأي العام الفرنسي، كما هدف إلى أن يكون رجلاً منطقيًا من خلال العرض بسحب القوات الليبية، وحمل جوكوني على التنحي لرجل ثالث، وبذلك ترك الجميع يخلص إلى استنتاج مفاده بأن الفرنسيين موجودون في تشاد فقط لدعم حسين حبري الذي لم يكن يتمتع بشعبية كبيرة لدى الشعب الفرنسي، وقد أوضح المراقبون أن الذي شجع القذافي على اتخاذ مثل هذه الخطوة هو استطلاع الرأي الأخير الذي أفاد بأن ٥٨% من الشعب الفرنسي كان رافضاً للوجود العسكري في تشاد.

وكان وزير الخارجية الفرنسي قد علق في الصحافة الفرنسية مؤكداً أن الليبيين كانوا تحت ضغط أكبر من فرنسا؛ ولذا كانوا أكثر رغبة في إنهاء الصراع، خاصة بعد انشقاق حوالي ألف مقاتل من قوات جانت في شمال تشاد في منتصف أبريل، وقد أرجعت بعض المصادر الفرنسية هذا الانشقاق للسخط الذي انتاب هؤلاء المقاتلين من الغطرسة الليبية. وقد سادت حالة من الجدل داخل الأوساط الحكومية الفرنسية حول ما إذا كان ينبغي التركيز على الجهود الدبلوماسية مع الليبيين أو الموافقة على احتياجات حبري للمزيد من الأسلحة، على الرغم من تأكيد الخارجية الفرنسية مواصلة الجهود من أجل تنظيم مائدة مستديرة، وكشفت بعض المصادر عن قيام الحكومة الكونغولية بدور بارز في هذا الاتجاه^(٦٥).

وفي منتصف مايو ١٩٨٤ كشفت فرنسا عن المبادرة الليبية بشأن تشاد؛ ففي حوار أجراه السيد رولاند دوماس M. Roland Dumas وزير الشؤون الأوروبية الفرنسي في الراديو الفرنسي في ١٣ مايو، وعندما سئل عن مدى جدية العقيد القذافي في مبادرته التي أعلنها عن الانسحاب الليبي والفرنسي من تشاد، والموقف الفرنسي من هذه المبادرة فكان رده بأن القائد الليبي أعلن ذلك علناً في الوسائل الإعلامية، وقد اقترن ذلك برسالة شفوية قام بنقلها السيد دوماس بنفسه للرئيس ميتران، كما كانت هناك رسالة مكتوبة عهد بها القذافي للمستشار النمساوي السابق برونو كريسكي Kreisky للقيام بالوساطة، وتسليم الرسالة للرئيس الفرنسي، ولكنه لم يستطع نقلها لظروف مرضه المفاجئ ودخوله المستشفى في هانوفر، وبالتالي تسلمها السيد دوماس أيضاً، ونقلها للرئيس ميتران، وأن هذه الوثيقة في الوقت الحالي في يد الرئيس الفرنسي لدراساتها، وهي تحتوي بالفعل على مقترحات بشأن انسحاب القوات الليبية من تشاد، وهي بادرة أمل لوضع أكثر استقراراً في تشاد. وشرح وزير الشؤون الأوروبية أن مسؤولية فرنسا تجاه تشاد هي

مسئوليتها تجاه الدول الفرانكوفونية، وقد أوفت بها، وأنها ستفعل كل ما في وسعها لتسهيل المصالحة في تشاد، ولكنها ترى أن الأمر يتعلق في المقام الأول بالتشاديين أنفسهم، وتود أن يتم التحكيم تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية، وأشار السيد دوماس أنه في هذا السياق يجب الاطلاع على الوثيقة الليبية وتقييم الصياغة والمحتويات بشكلٍ دقيقٍ وتحديد الآليات المقترحة بعد انسحاب القوات.

وردًا على سؤال حول أن تكون مبادرة العقيد القذافي فخًا لجر فرنسا لفرص واهية للسلام وضرورة التوازن بين الحذر والجدية أجاب دوماس بأنه يجب على السلطات الفرنسية أن تكون حذرة، ويجب عليها التفكير بعناية إذا كان اقتراحًا جادًا، وهذا يعني دراسة الوضع الميداني، وهذا ما أكده وزير الدفاع الفرنسي بضرورة دراسة الشروط اللازمة للانسحاب التدريجي تحت إشراف منظمة دولية مثل منظمة الوحدة الأفريقية؛ حتى يمكن ترجمة هذا الاقتراح إلى حقيقة واقعة، وأعاد تأكيد الحكومة الفرنسية بأن القوات الفرنسية لن تبقى في تشاد دقيقة واحدة أطول من اللازم، وإذا كان اقتراح القذافي يمكن أن يتحقق فسيكون ذلك بالفعل هو موقف الحكومة الفرنسية. وحول الضمانات التي تريدها فرنسا من ليبيا لعدم العودة إلى تشاد في حالة انسحابها منها أجاب دوماس بأن هذا هو الجزء الذي تناقشه الحكومة، وتدرسه، وتزن شروطها، وأن ذلك سيكون مثار عمل دبلوماسي فرنسي من أجل توفير سبل نجاح هذه الضمانات، وعندما سئل عن معلوماته الخاصة عن هذه الوسائل رفض الإفصاح عنها، وفضل الاحتفاظ بها لنفسه^(٦٦).

ومن الواضح أن فرنسا في أواخر مايو ١٩٨٤ أرسلت بعض المقترحات المفصلة بشأن فك الارتباط مع السفير الفرنسي في طرابلس، وقد أشارت بعض الدلائل إلى أن الليبيين تمسكوا بالعموميات، ولم ترغب الحكومة الفرنسية في إرسال وزير الخارجية شيسون إلى طرابلس مرة أخرى حتى يكون هناك شيء جوهري يمكن

الحديث عنه. كان هذا في الوقت الذي تم الحديث عن مبادرة كونغولية لعقد اجتماع بين الأطراف التشادية في برازافيل، كما كانت هناك أخبار عن زيارة وزير خارجية الكونغو إلى باريس لإطلاع المسؤولين على آخر الجهود التي تقوم بها الكونغو في هذا الإطار. وذلك في الوقت الذي كثفت فيه قوات حبري عملياتها ضد القوات الليبية في شمال تشاد، وظن الجميع أن ذلك سيعمل على تحسين موقفه في المفاوضات المزمع عقدها في برازافيل^(٦٧). وقد كشف بعض المحللين أن سبب مبادرة القذافي للتفاوض مع فرنسا أنه خلال صيف ١٩٨٤ عانى من اضطراب داخلي في ليبيا، وأن الرأي العام الليبي قد انقلب ضد حرب تشاد بسبب التكاليف الاقتصادية لإبقاء الجيش بعيداً عن القواعد الليبية، بالإضافة إلى أن هناك بوادر لنزاع مسلح بين ليبيا وتونس في مايو ويونيو ١٩٨٤، وبذلك كان الوضع الأمني الداخلي والحدودي هو المحرك لرغبة القذافي لإيجاد حل للخروج من تشاد^(٦٨).

وكان من الواضح أن فرنسا أرادت أن تطمئن على الوضع في تشاد قبل انسحاب القوات الفرنسية من هناك؛ ولذلك أقتعت حسين حبري لمحاولة رأب الصدع مع جميع الأطراف التشادية؛ ففي ٢٤ يونيو ١٩٨٤ قام الرئيس التشادي بإطلاق مبادرة سياسية جديدة على أمل تحقيق الوحدة في بلاده الممزقة وغير المستقرة، وقام بحل القيادات العليا لجبهة التحرير الوطنية "فرولينات" وكافة الجيوش التابعة لهم، ليشكل مكانها حزباً سياسياً جديداً هو الاتحاد الوطني للاستقلال والثورة **L'Union Nationale pour L'indépendance et La Révolution**، أو ما أطلق عليه يونير UNIR الذي دعا فيه جميع التشاديين بمن فيهم أعداءه للانضمام لهذا الحزب، وتكونت اللجنة المركزية لهذا التجمع الوطني من ستين عضواً يتم انتخابهم من قبل المؤتمر الوطني، وتم ضم جميع السلطات التي كانت تمارسها سابقاً أجهزة فرولينات في اللجنة المركزية، وقد أعلن أن الحزب الجديد

اشتراكي وطني بشكلٍ عام، وستحكم الدولة بالحزب الواحد، وقد تمت إثارة مجموعة من التساؤلات حول تعامل حبري مع جبهة جانت وجيشها بقيادة جوكوني المدعوم من قبل ليبيا وحليفها الاتحاد السوفييتي.

في المقابل بدا وأن ليبيا أرادت تبيد الاتهامات الغربية حول ضم تشاد لأراضيها، واكتفى النظام الليبي بضم شريط أوزو، والاحتفاظ به، ففي ١٤ يوليو ١٩٨٤ أعلنت ليبيا أن القطاع جزءاً لا يتجزأ من الأراضي العربية الليبية، وذلك في إشارة للتغاضي عما كانت تنادي به ووقعته في اتفاقية مع حكومة جوكوني في أكتوبر ١٩٨١^(٦٩).

ومن هنا وضح أن فرنسا وليبيا بدأتا في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهدافهما ورغبتهما المشتركة من الانسحاب المتبادل من تشاد، وكان أهم شيء هو استكمال الضمانات الكاملة لهذا الانسحاب، خاصة بالنسبة لفرنسا التي كانت ترى أن قواتها لو خرجت من تشاد سيكون من الصعوبة عودتها مرة أخرى إليها؛ ولذلك كانت أكثر حذراً من القذافي في هذا الأمر؛ ومن أجل هذا كان على الطرفين استكمال الحوار بينهما من أجل وضع اتفاق يكون ملزماً للطرفين، ويضمن مكانة فرنسا في العالم الغربي، وأيضاً يكون مكسباً لإدارة فرنسا لتأكيد شعبيتها داخلياً، وهذا ما سنتعرف عليه في النقطة القادمة.

٢ - اتفاق سبتمبر ١٩٨٤ بين الجانبين.

كانت ليبيا وفرنسا قد وضعتا اللمسات النهائية لاتفاق ملزم للجانبين، ومن الواضح أن القذافي أرسل بعض المقترحات النهائية للإدارة الفرنسية عن طريق المستشار النمساوي السابق برونو كريسكي، وبالفعل في ٤ سبتمبر ١٩٨٤ التقى كريسكي بدوماس وزير الشؤون الأوروبية الفرنسي في مدريد، وبعد دراسة المقترحات من قبل السلطات الفرنسية تم إرسال دوماس إلى طرابلس للقيام

بالمناقشات التمهيدية، وبالفعل اتجه وزير الخارجية الفرنسي شيسون لطرابلس في ١٥ سبتمبر لصياغة اتفاقية لانسحاب المشترك، وبالفعل في ١٧ سبتمبر تم إعلان بيان مشترك بين الجانبين عن اتفاقهما على انسحاب تدريجي من تشاد خلال الأشهر التالية^(٧٠). وكانت الخارجية الفرنسية قد أعلنت أنه تم توقيع اتفاقية من وزيرى الخارجية الفرنسي والليبي للانسحاب المتزامن من تشاد بدءًا من ٢٥ سبتمبر.

وكشفت الأوساط الدبلوماسية في باريس أن الاتفاق كان نتيجة الزيارة السرية التي قام بها شيسون خلال عطلة نهاية الأسبوع، وقد سبق ذلك عدة زيارات قام بها إلى طرابلس السيد جيورجي Georgy، وهو سفير فرنسا السابق في ليبيا نائبًا عن وزير الدفاع الفرنسي، كما خرجت بعض التقارير لتؤكد بأن تشاد كانت إحدى نقاط التفاوض بين الملك الحسن وميتران في أثناء زيارته للمغرب في أواخر صيف ١٩٨٤. وكان التحليل المبدئي للمراقبين أن هذا الاتفاق كان به العديد من النقاط التي تحتاج إلى توضيح من قبل المسؤولين الفرنسيين، مثل الجدول الزمني للانسحاب؛ لاسيما بعد ظهور شيسون على شاشة التلفزيون الفرنسي في ١٧ سبتمبر وتأكيد أنه موعده للانسحاب سيكون سرىً، وأيضًا معرفة الشروط الضامنة لعدم تدخل ليبيا في تشاد مجددًا، كما تساعل المراقبون أيضًا عن وضعية شريط أوزو التي لم تتطرق إليها البنود العامة للاتفاق برغم أن هذه البنود أشارت إلى إخلاء تشاد بالكامل من القوات المسلحة الفرنسية والليبية. وظهرت بعض الآراء التي ادعت أن هذا الأمر سيحال لمحكمة العدل الدولية، ولكن يحتمل أن القذافي لن يوافق على ذلك إلا بعد مقايضة دولية كبيرة^(٧١).

وكانت الدوائر الدبلوماسية في فرنسا قد تساءلت عن توقيت إعلان الاتفاق بين الجانبين، حيث كانت المفاجأة من كلا الطرفين قد شلت تفكير كل مراكز اتخاذ

القرار في الدول الغربية، وبدأت في لوم بعثاتها الدبلوماسية في عدم إرسال أي مؤشرات عن اقتراب تحقيق فرنسا وليبيا لهذا الاتفاق، حتى البعثات الدبلوماسية كانت تقوم بالرد بأن جميع الدوائر الحكومية الفرنسية قد فوجئت بتوقيع هذه الاتفاقية، حتى الخارجية الفرنسية فشلت في التنبؤ بتوقيت توقيع الاتفاقية؛ إذ كان سفر شيسون إلى طرابلس محاطاً بقدر كبير من السرية. وأبرزت بعض التقارير أنه كان هناك تفاؤل كبير داخل أروقة الخارجية الفرنسية بعد زيارة ميتران إلى المغرب في أوائل سبتمبر ١٩٨٤، لكن القذافي كان يوالي وابله من التهديدات، فلم يتوقع أحد إنجاز هذه المهمة في هذا التوقيت. وفي مساء يوم ١٨ سبتمبر استضاف التليفزيون الفرنسي معمر القذافي، حيث أجرى معه الحوار أحد الصحفيين المخضرمين في صحيفة لوموند الفرنسية وخبير في الشؤون الليبية وأحد المؤيدين لآراء القذافي، ويدعى إريك رولو Eric Rouleau، وقد تحدث المراقبون عن هذا اللقاء بأنه دعاية كبيرة للقائد الليبي أفضل حتى من ظهوره على شاشة التليفزيون الليبي نفسه، حيث وضح أن اللقاء هدف إلى إبراز صورته كقائد دولة كبير وتقدمي، وأكد المراقبون أنه بدا أن هناك اتفاقاً ضمني بين فريق الحوار والقذافي على الأسئلة والإجابات، وظهر أداء القذافي متوازنًا أكثر من أي وقت مضى؛ حيث اعترف بأن فرنسا كان لها دور مهم لعبته في المنطقة كقوة متوسطة، وأنها الدولة الغربية الوحيدة التي لديها سياسات مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية، وقال أنه دعا ميتران لزيارة ليبيا، وذلك بعد خروج القوات الفرنسية من تشاد، كما أكد أنه سيكون سعيدًا بزيارة باريس، ومن هنا ظهر بشكل واضح وكأن الحديث عن علاقة خاصة واستراتيجية بين ليبيا وفرنسا، وهذا الحديث من النوع الذي يحبه الفرنسيون كثيرًا.

وتحدثت بعض المصادر داخل الخارجية الفرنسية عن لوجستيات الانسحاب من تشاد، وأكدت أنه تم العمل خلال الفترة الماضية على تحسين مطار نجامينا وتجهيزه لاستقبال العديد من الطائرات، كما وضح أن مجموعة من الطائرات والقوات الفرنسية ستعيد تمركزها في جمهورية أفريقيا الوسطى والجابون والسنغال، وربما الكاميرون. كما أفاد بعض الخبراء بأن ردود فعل حسين حبري لا زالت مجهولة، ولكن في النهاية ليس هناك كثير مما يمكنه القيام به. كما تحدث كثير من المراقبين عن دور الوسطاء، مثل كريسكي بأنه كان هامشيًا، وأن المفاوضات اعتمدت على المبعوثين من الطرفين. وقد كشفت العديد من التقارير عن استياء واشنطن من المسؤولين الفرنسيين الذين لم يطلعوا الجانب الأمريكي على المراحل النهائية من المفاوضات، وقد أرجع المراقبون ذلك لسرعة المفاوضات النهائية خلال عطلة نهاية الأسبوع، كل ذلك جعل من الصعب إخبار جميع أصدقاء وحلفاء فرنسا، وبعد ظهر يوم ١٨ سبتمبر ١٩٨٤ اتصل شيسون بوزير الخارجية الأمريكي لإطلاعهم على الاتفاق، وحتى يوضح له أسباب عدم ذكره إمكانية التوصل إلى اتفاق خلال المحادثات الثنائية بينهما في مدينة تشيفنينج Chevening البريطانية قبل أسبوع واحد. وكما توقعت الدوائر الدبلوماسية في باريس أنه سيكون هناك جلسة إحاطة رئيسية جارية في أفريقيا، وأنه من قبيل الصدفة تقرر أن يلتقي ميتران في يوم ١٩ سبتمبر مع كل من موبوتو ووزير خارجية نيجيريا.

وقد كشفت بعض المصادر داخل الخارجية الفرنسية عن الجدول الزمني للانسحاب؛ حيث تقرر أن يبدأ في ٢٥ سبتمبر، وينتهي من ٩ إلى ١٥ نوفمبر ١٩٨٤، على أن يتم التحقق من هذا الانسحاب بعد هذا التاريخ، وبعد ذلك ينسحب المراقبون، ومن المحتمل أن يكونوا من دولتي السنغال وبينين. وقد تساعل بعض المراقبين عن كيفية تحقق السلطات الفرنسية من جدية الانسحاب الليبي، فهناك

مصادر قالت: إن القمر الصناعي الفرنسي هو المنوط بمراقبة هذا الأمر، وقد أفادت السفارة الأمريكية في باريس بأنه من الممكن أن تتصل السلطات الفرنسية بالجانب الأمريكي للمساعدة الفنية في هذا الأمر. وقد أفادت بعض الدوائر الدبلوماسية أن الصحافة الفرنسية كلها تحدثت في خلال اليومين الماضيين عن نشوة الانتصار الفرنسي في هذه الصفقة، وأنها نتيجة مجهود كبير، وملحمة طويلة الأمد.

وقد كشفت المصادر الفرنسية أيضًا عن كواليس الاتفاق المبرم مع ليبيا في ١٧ سبتمبر؛ حيث أوضحت أن النقطة التي انطلقت منها فرنسا وأوضحتها طوال الوقت للجانب الليبي هي أن الفرنسيين كانوا مستعدين للحوار، ولكنهم مستعدون أيضًا للمواجهة، وأنه إذا انسحب الليبيون فإن الفرنسيين سينسحبون، وإذا بقي الليبيون فإنهم سيبقون، وإذا عاد الليبيون فسيعودون، فبعد مرور ستة أشهر من تصاعد العملية الفرنسية ماننا كانت هناك رغبة من كلا الجانبين للحوار، وكانت الاتصالات بينهما مستمرة، لكنَّ الليبيين لم يبدو عليهم أنهم مهتمون بفتح الحديث، وقد كشفت أن المفاوضات التي انتهت في ١٧ سبتمبر قد بدأت مع زيارة جوتمان Gutmann الأمين العام للخارجية الفرنسية إلى طرابلس في نهاية مايو ١٩٨٤، والذي أخذ معه مقترحات محددة للغاية للانسحاب المتبادل، ولم يصدر من الليبيين أي رد سوى وعدهم بدراسة هذه المقترحات، وكان الهدف من هذه الخطوة الفرنسية هو إزالة أي شكوك حول صدق الحكومة الفرنسية في قولها: إنها مستعدة لسحب قواتها شريطة أن يفعل الليبيون نفس الشيء، كما هدفت أيضًا إلى وضع القذافي في موقف دفاعي، وبعد بضعة أسابيع ومع عدم وجود أي ردود من الجانب الليبي أرسلت فرنسا السيد جراسيت Grasset مدير قسم شمال أفريقيا في الخارجية الفرنسية للتذكير، والتقى جميع مستشاري معمر القذافي الذي لم يكن على استعداد لرؤية أي مسئول فرنسي، وكان فحوى الرسالة الفرنسية وقتئذٍ أن فرنسا مستعدة

للتفاوض عندما يكون الطرف الآخر مستعدًا لذلك، وتم توضيح أن القائد الليبي كان يريد اتصالاً سياسياً رفيع المستوى قبل أن يكون على استعداد لمناقشة أي شيء، وكانت هناك فرصة كبيرة للحوار عندما كان هناك عدد من كبار الليبيين المقربين من القذافي موجودين في باريس.

وعندما الوصول للمرحلة التالية تم اختيار ممثل فرنسي لاحتفالات ثورة الفاتح من سبتمبر، واختار شيسون لهذا الغرض السيد جورجي الذي تحدثنا عنه سابقاً، وكان هناك اعتراض من شريحة كبيرة من داخل الخارجية الفرنسية حول هذا الاختيار؛ لأن جورجي كان مقرباً للغاية للنظام الليبي، كما كان لا يثق كثيراً في حسين حبري ويثق في جوكوني وجبهة جانت، وعندئذٍ فقط كانت الفرصة مواتية للنظام الليبي للتفاوض بجدية مع فرنسا، وفي يوم الخميس ١٣ سبتمبر ١٩٨٤ تلقى الفرنسيون رسالة من الجانب الليبي تشير إلى أنهم مستعدون للتفاوض، لكنهم أرادوا ألا تكون هناك أية شروط مسبقة، وأصرروا على السرية، كما أرادوا محاوراً سياسياً رفيع المستوى، وأكد الفرنسيون بأن أي مفاوضات يجب أن تكون في النهاية مع القذافي نفسه، وبالفعل ذهب شيسون إلى طرابلس، وكان برفقته مساعده برونو ديلاي Bruno Delaye، وبالفعل عقدت الجولة الأولى مع التركيبي وزير الخارجية الليبي الذي كان على اتصالٍ دائم عبر الهاتف مع القذافي، وسرعان ما أصبح واضحاً أن الاتفاق ممكن، وبالفعل عاد شيسون إلى باريس لإطلاع ميتران، ثم عاد مرة أخرى إلى طرابلس للتفاوض بشكل نهائي مع القذافي في طرابلس، وتوقيع الاتفاق في ١٧ سبتمبر.

وقد كشفت المصادر الفرنسية أيضاً سبب موافقة النظام الليبي على التفاوض رغم أن الطلب الفرنسي قد استمر لعدة أسابيع، وظهر أن الليبيين هم أصحاب القرار، لكن في الآونة الأخيرة بدا أن الليبيين قد غيروا تقديرهم بعد أن شعروا بطول

فترة بقاء القوات في تشاد، وأن الجيش الليبي كان يجد صعوبة كبيرة في التدريب اللوجستي للحفاظ على تزويد قواته. كما كان هناك رفض داخل أروقة الخارجية الفرنسية بالحجة التي أثارها الفرنسيون كثيراً بأن الروح المعنوية في الجيش الليبي كانت السبب الرئيس للموافقة الليبية، أو حتى عدم وجود رضا في الشعب الليبي على العملية، بل أكد كثيرون أن آخر شيء يريد القذافي هو وجود عدد كبير من الجنود الإضافيين الجالسين في ثكناتهم لا يفعلون شيئاً. كما رجح المراقبون أن القذافي كان يشعر بالعزلة المتزايدة دولياً، وربما العقوبات التي فرضتها الدول الغربية مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ربما كان ذلك نكسة خطيرة له داخلياً ودولياً، كما قلل المراقبون من فكرة أن ميتران قد طلب من ملك المغرب إقناع القذافي بالدخول في المفاوضات.

وكان أكثر ما يشغل البعثات الدبلوماسية الغربية في باريس هو الموقف المستقبلي لشريط أوزو، وقد كشفت مصادر الخارجية الفرنسية أن فرنسا كانت لا تزال تعترف بمطالبة تشاد بالقطاع، لكنها تعتبرها مسألة ثنائية بين تشاد وليبيا يجب تسويتها في وقت لاحق وتفضل أن يتم ذلك من خلال محكمة العدل الدولية، كما أن الفرنسيين أعربوا عن أملهم في وجود مراقبين أفرقة لمراقبة الانسحاب المتبادل، وكانت تستهدف دولتين أفريقيتين دولة معتدلة وأخرى تقدمية، وكانت المفاوضات لا تزال جارية في هذا المضمار، وتم الإرسال إلى عدة دول، وبدأت في النظر في الأمر.

وعن ردود الفعل التشادية فقد أكدت مصادر الخارجية أن وزير الدفاع الفرنسي قطع زيارته للأردن، وطلب منه ميتران أن يخبر حبري بالاتفاق قبل معرفة التشاديين من الخارج، وبالفعل اجتمع مع حبري في مدة لم تتجاوز خمس عشرة دقيقة. وكان الفرنسيون متشككين في الانسحاب الليبي حتى يتحققوا من ذلك في

١٥ نوفمبر؛ ولذلك أكدوا أن القوات لن تعود إلى فرنسا على المدى الطويل، وإنما ستنظر تراقب الموقف في دول قريبة، وبصفة عامة اعتبرت فرنسا الاتفاق نجاحًا للسياسة الفرنسية لمنع الاستيلاء العسكري على تشاد، وأيقنت أنها لا بد أن تهتم بعلاقات جيدة مع ليبيا باعتبارها جزءًا لا يتجزأ ومهمًا بالنسبة للمنطقة المغاربية التي ترتبط بها فرنسا بشكل وثيق، واعتقدت أن أحد أسباب تحرك ليبيا هو إدراك القذافي بأن مستقبل ليبيا يكمن في المغرب العربي الأقل انقسامًا^(٧٢).

وكان رد فعل الدوائر الحكومية الأمريكية بأن الاتفاق الفرنسي الليبي الأخير كان بمثابة مفاجأة قوية، وبمنظرة سريعة للاتفاق توقع الأمريكيان بأنه سيحرم القذافي من نصف تشاد الذي سيطر عليه، وهو يمثل إضعافًا عامًا لموقفه هناك، ولذا يتوقع أن يتراجع عن الاتفاق خاصة وأنها المرة الثانية التي تنسحب فيها القوات الليبية من تشاد من الناحية النظرية، كما أفادت هذه المصادر أيضًا احتمالية قيام القذافي بعمليات تخريب في جنوب تشاد، وأنه بهذا الاتفاق أيضًا حقق بعض المكاسب الملموسة. وقد استبعدت الدوائر الأمريكية أن يكون الانسحاب الليبي من تشاد يرجع إلى الاتحاد الذي تم بين ليبيا والمغرب في الآونة الأخيرة، ولكن هذا لا ينفي قدرة الملك الحسن على تعديل السياسة الليبية، وأنه وصلتهم تقارير عدة من الجزائر قبل توقيع الاتفاق تفيد بأن فرنسا دعمت الاتحاد بين ليبيا والمغرب؛ لأن الفرنسيين اعتقدوا أنه سيؤدي إلى انسحاب القذافي من تشاد^(٧٣).

وكانت التقارير قد أكدت أن القوات الفرنسية قد بدأت في الانسحاب بالفعل في ٢٥ سبتمبر ١٩٨٤، وبدأت تتجمع بالقرب من نجامينا، وأفادت بوجود ارتباك بشأن المراقبين الأفارقة بعد رفض حكومة تشاد قبول المراقبين من بنين، وذلك بعد اتفاق فرنسا وليبيا بأن يكون المراقبين من السنغال وبنين، وكان تعليق تشاد على ذلك أن بنين قد استخدمت على نطاق واسع من قبل القذافي كمنطقة نفوذ لمعارضة

حبري، وقد طالب النظام التشادي بضرورة التشاور المسبق؛ ولذلك تم استئناف المفاوضات بين كافة الأطراف الفرنسية والليبية والتشادية لتحديد مصدر آخر للمراقبين يمكن أن يقبله الجميع. وأفادت التقارير أيضًا في هذا السياق أنه تم الاتفاق على تأسيس لجنة مشتركة بين فرنسا وليبيا والدولتين اللتين سيتم اختيارهما كمراقب أفريقي في مدينة كانو في نيجيريا هدفها إصلاح أي صعوبات تواجه عملية الانسحاب، وحتى أواخر سبتمبر ١٩٨٤ لم ترسل ليبيا أي وفد للالتحاق بهذه اللجنة. كما أفادت بعض التقارير أن الصحف الفرنسية في ٢٦ سبتمبر بدأت تلوم على الحكومة الفرنسية لعدم التشاور مع الحكومة التشادية قبل الاتفاق مع ليبيا على الانسحاب المتبادل^(٧٤).

والحقيقة أن الاتفاق الفرنسي الليبي في ١٧ سبتمبر ١٩٨٤ كان به العديد من التساؤلات التي شغلت الرأي العام الفرنسي خاصة بعدما ظهر أن فرنسا هي التي كانت تلح من أجل توقيع الاتفاق، وأن الجانب الليبي هو الذي كان مترثًا في هذا الأمر، ومن هنا أرادت الحكومة الفرنسية توضيح ظروف عقد الاتفاق على الرأي العام، ففي ٢٣ سبتمبر أجرت صحيفة لوموند الفرنسية حوارًا مع رولاند دوماس وزير الشؤون الأوروبية، والمتحدث الرسمي باسم الحكومة الفرنسية؛ فكان هناك تساؤل حول مجموعة كاملة من الوسطاء تحركت بين الجانبين، وخاصة تجاه الجانب الليبي لإقناعه بتوقيع الاتفاق، وأيضًا سافر مجموعة من المسؤولين الفرنسيين إلى ليبيا لتحريك الأمور، فكان الطلب المباشر للوزير الفرنسي بشرح كامل التطورات حتى توقيع الاتفاق، فأجاب الوزير أن التدخل الليبي في تشاد من أغسطس ١٩٨٣ إلى أغسطس ١٩٨٤، وكانت فرنسا حاضرة في هذه الفترة، وأظهرت قوتها حتى لا تضطر إلى استخدامها؛ ونتيجة لذلك ذهب دوماس بنفسه إلى ليبيا في أغسطس ١٩٨٣؛ لأن الرئيس ميتران طلب توصيل مجموعة من

الرسائل المحددة للزعيم الليبي، وكانت هذه هي المرحلة الأولى، أما المرحلة الثانية فقد بدأت عندما استمر الاعتداء الليبي على الشمال التشادي؛ ولذا ظهرت مرحلة جديدة من الوساطة الذي قام بها شخصيات عامة في مناسبات مختلفة، ونقلوا بعض المطالب من القذافي للجانب الفرنسي، وحافظوا على الاتصالات المستمرة بين الجانبين طوال عام كامل، وكان من هؤلاء رئيس الوزراء اليوناني باباندريو والمستشار النمساوي السابق السيد برونو كريسكي، وهو الصديق الشخصي للرئيس ميتران، ومن خلال هذين الشخصين قام الفرنسيون بعمل دبلوماسي كبير بين الطرفين، وعن طريقهم نجح الرئيس ميتران في إقناع الزعيم الليبي بأنه لم يعد هناك شيء آخر يمكنه فعله غير الانسحاب من تشاد.

وحول سؤال عن الأمر: هل كان يتطلب كل هذا العدد من الوسطاء أجاز الوزير بأن الأمر كان بحاجة إلى الكثير من الوسطاء؛ لأن الدبلوماسية التقليدية كانت تتعثر في منتصف الطريق؛ وذلك لأن العقيد القذافي رجل غير عادي لا يميل للقنوات العادية مثل السفراء ووزراء الخارجية؛ ولذلك تطلب الأمر وجود رؤساء وزراء دول أو رؤساء سابقين يثق فيهم؛ ليقول لهم رسائل معينة، وكان هذا هو سبب أن المسؤولين الفرنسيين التقوا السيد كريسكي مرتين في باريس في ١٩ ديسمبر ١٩٨٣ وفي ٢ يناير ١٩٨٤، وفي هاتين المناسبتين عرض المستشار النمساوي خدماته في الوساطة، وسألوه عن قدرته في معرفة أهداف العقيد القذافي بشأن الاتصالات مع فرنسا، وفي أبريل ومايو ١٩٨٤ عاد كريسكي إلى باريس برسالة من القذافي لميتران تضمنت رغبة الزعيم الليبي بوضوح في الانسحاب من تشاد، وفي يونيو رد الرئيس الفرنسي بأن هذا الأمر كان أيضًا هدفًا لفرنسا، وأنه يجب ترك حل الأزمة التشادية لمنظمة الوحدة الأفريقية وأيضًا تسوية أمر رحيل القوات الليبية عن تشاد، ولما تأخر التحرك الأفريقي طوال شهري يوليو وأغسطس

١٩٨٤، وكان الرئيس الفرنسي يتربص هذه التطورات كان لابد من تحرك فرنسي مباشر نحو ليبيا، وبالفعل قام ميتران بإرسال دوماس إلى مدريد للقاء كريسكي في ٤ سبتمبر؛ لكي يذهب إلى ليبيا لمعرفة موقف القذافي النهائي من الانسحاب من تشاد، وفي نفس الفترة أرسل القذافي مبعوثاً إلى فرنسا أكد على استعداد الجانب الليبي للانسحاب من تشاد، وفي هذا الإطار عرضت فرنسا شروطها من أجل الانسحاب من تشاد، وهي تخلي النظام الليبي عن هدفه حول تغيير النظام الحاكم في تشاد، وأن يبقى حبري رئيس الحكومة الشرعية، وأن يقوم المراقبون بمراقبة الانسحاب الليبي من تشاد، وتم قبول الليبيين لهذه الشروط، وبعد ذلك عادت الدبلوماسية العادية مرة أخرى، وذهب وزير الخارجية الفرنسي إلى طرابلس، وأنهى الاتفاق، ووقع على ما تم تسميته "تقارب القرارات" مع نظيره الليبي. وكان دوماس قد استبعد دور الملك الحسن في الوساطة بين الجانبين، وتحدث أيضاً عن تكامل الأدوار داخل الحكومة الفرنسية وخاصة بين دوماس وشيسون.

وحول وجود مقايضة أخرى لانسحاب الليبيين غير خروج القوات الفرنسية، أو مزايا أخرى محتملة، أجاب دوماس بالرفض التام، وأوضح أن السياسة الخارجية للقذافي تعتمد بوضوح على تحسين علاقاته مع أوروبا وخاصة دول أوروبا الغربية، وقد اتجه لعلاقات متطورة مع اليونان، وبالتالي سيذهب إلى علاقات أوثق مع دول البحر الأبيض المتوسط الأخرى، وبالتالي كان مهتماً بتحسين علاقاته مع فرنسا، وأكد أن القائد الليبي تصرف لصالحه، فهو بعد عام واحد في تشاد أدرك أن الطريق مسدود أمامه. وحول الضمانات المستقبلية لعدم عودة القوات الليبية إلى تشاد مرة أخرى أجاب دوماس أن الهدف الرئيس اليوم أن تغادر القوات، وتم اتخاذ القرار. وحول مستقبل شريط أوزو أجاب دوماس بأن الجانبين قد عادا إلى نقطة الانطلاق مرة أخرى، وأن الخلاف يعود لعام ١٩٣٤ وأنه من الممكن إحالته للمنظمات

الدولية، وربما في يوم سيكون هناك قرار دولي حول هذا الشريط^(٧٥). وكانت الأوساط الدولية قد أثارت موضوع الوساطة لتحقيق الاتفاق الفرنسي الليبي؛ فعند زيارة أندرياس باباندريو رئيس وزراء اليونان إلى السويد صرح مدافعا عن الإنجازات الهائلة للعقيد القذافي، وتحدث عن سوء الفهم الكبير من قبل الدول الغربية حول طبيعة حكومة القذافي، وأكد أنه تلقى رسالة شكر من الرئيس ميتران لمساعدته في الدفاع عن الاتفاق الفرنسي الليبي بشأن تشاد^(٧٦).

كان الأمر الذي فيه اختلاف في الأوساط الدولية هو الدول التي ستقدم المراقبين لتنظيم عملية الانسحاب، فقد أعلن عقب توقيع الاتفاق مباشرة أنه تم الاتفاق على دولتين أفريقيتين، وهما السنغال وبنين؛ ولذلك قام وزير التعاون والتنمية الفرنسي السيد كريستيان نوتشي Christian Nucci بزيارة غير متوقعة إلى داكار في يومي ١٧ و ١٨ سبتمبر ١٩٨٤، وخلال زيارته أجرى محادثات مع الرئيس السنغالي ووزيري الخارجية والدفاع، وكان المسؤولون الفرنسيون قد قللوا من أهمية تلك الزيارة التي جاءت فقط بعد ساعات من الإعلان عن الانسحاب المتبادل من قبل فرنسا وليبيا من تشاد، ولكن هناك مصادر في السنغال أكدت بأن الزيارة تكمن أهميتها في إبلاغ السنغال بآخر التطورات في تشاد؛ وذلك لأن السنغال كانت من أكثر الدول الأفريقية في الفترات الأخيرة التي ناشدت الحكومة الفرنسية حل الأزمة التشادية والمساهمة في قوة حفظ السلام الأفريقية في تشاد، وكان لقاء الوزير الفرنسي بوزير الدفاع السنغالي قد رجح فكرة أن الزيارة لإقناع الجانب السنغالي بإرسال قوة مراقبة لتشاد، وحفظ السلام فيها أثناء عملية الانسحاب، ومن هنا ظهر أن هذا كان الهدف الأساسي للزيارة، خاصة أن المسؤولين في السنغال قد كشفوا في ٢١ سبتمبر أن قوة المراقبة السنغالية قيد الدراسة، وذلك بعد أن أعلنت داكار قبل ذلك عن استعدادها لإرسال قوات حفظ السلام في تشاد. وقد علق

المحللون على تلك الزيارة أن اختيار المراقبين من السنغال وبنين كان بناء على ترشيح فرنسا وليبيا، وأن هذا العمل قد يكون صعباً؛ ولذلك كانت الدراسة الجدية داخل الحكومة السنغالية، ولكن كان الجميع في انتظار الرد السريع من قبل الحكومة السنغالية قبل موعد بدء الانسحاب في ٢٥ سبتمبر^(٧٧)، وبالفعل وافقت السنغال على إرسال القوات لمراقبة عملية الانسحاب من تشاد.

ومع موعد بدء الانسحاب كانت هناك تساؤلات حول الأوضاع الميدانية في تشاد؛ فقد كانت أحدث التقارير الصحفية قد أكدت أن القوات الفرنسية قد تمركزت في مدن موسورو **Moussouro** وبلتين **Biltine** حتى تتأكد من انسحاب الليبيين من مدن فايا وفادة **Fada** في شمال تشاد، وقد تم نقل بعض الذخائر الزائدة عن حاجة القوات إلى فرنسا. وكان حبري قد قبل دعوة ميتران لزيارة باريس، وذلك من أجل إصلاح العلاقات بين الجانبين، وحل مشكلة الدول المراقبة للانسحاب، خاصة أن القوات السنغالية كانت لا يزال غير مسموح بها في تشاد، وتمركزت في نيامي في النيجر، كما كشفت المصادر الحكومية الفرنسية أنهم لم يبحثوا عن بديل لبنين كمصدر آخر للدول المراقبة لعملية الانسحاب، وأنهم لا زالوا في مرحلة إقناع الجانب التشادي لقبول بنين أيضاً^(٧٨).

وكان حسين حبري قد وصل إلى باريس في ٤ أكتوبر ١٩٨٤ بناء على دعوة الرئيس الفرنسي، وقد التقى ميتران في ظهر نفس اليوم، وحضر مأدبة غداء معه، ثم تم عمل قمة مصغرة عن تشاد ضمت الرئيسين ورئيس زائير موبوتو الذي كان موجوداً في باريس لقضاء عطلة خاصة، وأيضاً الرئيس هوفويه بوانيه رئيس ساحل العاج الذي كان موجوداً في باريس أيضاً لقضاء عطلة خاصة، والرئيس عمر بونجو رئيس الجابون الذي كان في زيارة رسمية لفرنسا، وقد كشفت التقارير أنه من خلال هذه القمة أتيحت للإدارة الفرنسية أن تلاحظ أنها اتخذت عند توقيعها

اتفاقاً مع ليبيا طريقاً غير مدروس دون استشارة الشركاء الأفارقة في هذا الأمر، وضرورة أن تفعل فرنسا ذلك في المستقبل إزاء الأزمة التشادية. وقد تبين غضب حسين حبري بسبب اتفاق فرنسا مع ليبيا دون علمه، وكانت وجهة النظر الفرنسية أنهم لم يرسلوا القوات المسلحة بشكل واضح إلى بلد آخر دون أن يتم دعوتهم من هذا البلد، لكنهم غير ملزمين بالتشاور مع حكومة هذا البلد عند سحبها، وقد أكدت التقارير أنه إذا كان ذلك صحيحاً من الناحية القانونية، لكن كان من الصعب للغاية إقناع حبري بهذا الأمر، ولذلك رفض بشكل قاطع السماح للمراقبين من السنغال وبنين - اللتين رشحتهما فرنسا وليبيا - بدخول تشاد، وكان ذلك يعني أنه لا يوجد أي مصادر للمعلومات للفرنسيين على أرض الواقع حول الانسحاب الليبي، وكانت وسائل الإعلام الفرنسية قد تحدثت عن هذا الرفض التشادي وعدم وجود أية ضمانات على الأرض لمراقبة الجانب الليبي. وقد أشارت التقارير أن حبري استخدم هذا الرفض كسلاح لطلب المزيد من التعويض المادي من فرنسا مثل زيادة الأسلحة وفتح التدريب العسكري والدعم المالي والاقتصادي لتشاد، ويبدو أن الرئيس موبوتو قد شعر بالغضب أيضاً بسبب عدم استشارته في هذا الاتفاق، وخاصة أنه كانت له قوات على الأرض في تشاد، وأن انسحاب القوات الفرنسية يعني ضمناً انسحاب القوات الزائيرية. أما الرئيسان هوفويه بوانيه وعمر بونجو فهما أقوى شركاء فرنسا في أفريقيا، وكانا من أقوى المطالبين لفرنسا بالتدخل في تشاد لوقف التدخل الليبي، وبالتالي كانت مصداقية فرنسا مع هذه الدول في هذا التوقيت على المحك، ووضح أن فرنسا قررت التأكد من ثقتها في الشركاء الأفارقة، أو توضيح الأمر لهم قبل القمة الفرنسية الأفريقية في أواخر عام ١٩٨٤^(٧٩).

٢ - موقف القوى الغربية من الاتفاق.

كان الاتفاق قد مثل صدمة كبيرة للقوى الغربية التي كانت تريد استمرار وجود فرنسا عسكريًا في شمال تشاد من أجل حماية نظام حبري في نجامينا، وتقويض نظام القذافي في ليبيا، ومنعه من التمدد - حسب وجهة نظرها - في دول وسط وغرب أفريقيا؛ ولذلك كان هناك شعور بالإحباط في مراكز اتخاذ القرار في الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة؛ حيث كانت الخارجية الأمريكية - إبان توقيع الاتفاق - قد أبلغت بعثات الدول الغربية في واشنطن أن الانطباع الأول الذي شعرت به الإدارة الأمريكية هو الشك في نوايا وصدق العقيد القذافي في الموافقة على سحب القوات الليبية من تشاد، وخرجت بعض التساؤلات حول توقيت الاتفاق والضمانات العسكرية وشريط أوزو؛ وقد تساءلت الإدارة الأمريكية أن الاتفاق الفرنسي الليبي قد تجاوز عددًا من القضايا المهمة مثل شريط أوزو، وقد أفادت بأنه إذا تم الضغط على النظام الليبي فلن يرفض تقديم أي تعهدات مرضية فيما يتعلق بالقطاع، ولكن كان تنفيذ هذه الاتفاقية يعني تعزيز مطالبة ليبيا بالقطاع، وبذلك فإن واشنطن لن ترحب بهذا الاتفاق طالما لم يتم تحديد مستقبل شريط أوزو. كما أضافت الخارجية الأمريكية أنه لم يكن هناك أي رد فعل تشادي رسمي؛ لأنهم علموا أن الفرنسيين أخبروهم قبل توقيع الاتفاق بحوالي نصف ساعة فقط، وأن التشاديين قد عبروا للإدارة الأمريكية عن الشكوك والمفاجأة، وكان التقييم المبدئي أن الاتفاق سيسمح لحكومة حبري بسحب أموال من فرنسا وليبيا، كما توقعت الولايات المتحدة الأمريكية أن الاتفاق سيؤدي إلى تعزيز صورة القذافي^(٨٠).

وكان رد الفعل البريطاني قد تمثل في رد مجلس الوزراء البريطاني تجاه الاتفاق بين فرنسا وليبيا، فقد كانت بريطانيا تتبع الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت مؤيدة للوجود الفرنسي في تشاد ومواجهة النظام الليبي؛ ولذلك تحدثت أثناء

المناقشات داخل مجلس الوزراء البريطاني عن ظروف توقيع الاتفاق الفرنسي الليبي وأسبابه، وضمانات الانسحاب، والدول الأفريقية المراقبة لعملية الانسحاب، وعدم تغطية الاتفاق مستقبل قطاع أوزو؛ ولذلك وضعت إطارًا للسفير البريطاني وأعضاء البعثة في باريس بضرورة إيصال الموقف البريطاني للمسؤولين الفرنسيين والذي تمثل في الآتي: أن اتفاق الانسحاب المتبادل كان مفاجئًا لجميع الأطراف الغربية، وأن النظرة البريطانية لموقف فرنسا هو أنها أنهت التزامها ببقاء قواتها للمواجهة المكلفة ماديًا ومعنويًا، وكانت وجهة النظر البريطانية ترى أنه قد يكون من الصعب بقاء هذا الاتفاق؛ وذلك لأنه لا يوجد اتفاق ملزم للقذافي لسحب القوات الليبية وأن أحكامه غير كافية لتحقيقها، كما كان الموقف البريطاني يلوم الإدارة الفرنسية على إهمال قطاع أوزو، وأن ذلك يعد من عوامل ضعف الاتفاق، كما كانت بريطانيا تلوم فرنسا أيضًا على أنه لم تتم استشارة الحكومة التشادية بشأن الاتفاق^(٨١).

وحاول أعضاء البعثة الدبلوماسية البريطانية في فرنسا مقابلة بعض المسؤولين الفرنسيين؛ حيث ذكر بعضهم أن القذافي دعا ميتران علنًا لزيارة طرابلس، وكان هناك تكهنات في الأوساط الحكومية الفرنسية بأن ثمن القذافي للانسحاب من تشاد سيكون زيارة رسمية لفرنسا، ولكن بعض المقربين من شيسون أكدوا أن القائد الليبي لم يقدم أي وعود حول هذه الزيارة، ولكنهم أضافوا أنه ليس من الجيد الحفاظ على عزلة القذافي الدولية. وفي ٢٠ سبتمبر نشرت جريدة لوموند الفرنسية مقالًا حول التجارة الفرنسية الليبية، وكان الجزء الأكثر إثارة للاهتمام في هذا هو التأكيد على أن فرنسا كانت لاتزال ثاني أكبر مورد للأسلحة إلى ليبيا بعد الاتحاد السوفييتي، وقد هال البريطانيون هذا المقال وطلبوا توضيحًا من الفرنسيين الذين لم ينكروا المعلومات التي وردت فيه، لكنهم أوضحوا أن الصادرات الفرنسية

كانت أقل بكثير من المبيعات السوفيتية، وإن اقتصرت وقتها على قطع غيار طائرات الميراج وغيرها من المعدات التي باعها الفرنسيون في الماضي. وبالنسبة لعملية الانسحاب فقد أفصح المسؤولون في فرنسا للبريطانيين أن الجنرال لاکازي Lacaze رئيس الأركان الفرنسي قد عاد من تشاد في ٢٠ سبتمبر، وأنه ذهب إلى هناك لشرح أسباب انسحاب القوات الفرنسية والحفاظ على روحهم المعنوية، وقد أعدت وزارة الدفاع الفرنسية خطة تفصيلية للانسحاب لتقديمها إلى رئيس الأركان لاعتمادها، وقد أطلق عليها خطة فاندوايز Vandoise ، وقد تم توضيح أبرز ملامحها، وهي: أن الإجراء الرئيس للقوات الفرنسية سيكون عن طريق الجو على طائرات من طراز ٧٤٧ التي أصبحت من الممكن أن تهبط في مطار نجامينا بعد تحسينه، كما تقرر سحب حوالي ثمانمائة مركبة ومدربة، ونحو أربعين طائرة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، وقد تحدد أن تظل هناك لفترة حتى يمكن الاطمئنان للانسحاب الليبي، كما تقرر سحب القوات الزائيرية إلى بلادها حيث إن وجودها كان رمزياً. وعندما سأل البريطانيون عن كيفية التحقق من الانسحاب الليبي أشار الجانب الفرنسي أنهم كانوا يعتمدون على الإخلاص الليبي، ولكنهم قرروا استخدام القمر الصناعي الأمريكي والمراقبة الجوية الفرنسية، وأكدوا أنهم سيعانون من كيفية تمييز الليبيين عن التشاديين في قوات جوكوني، وفي هذه الحالة ستكون هذه مهمة المراقبين السنغاليين على الرغم من قتلهم كما ادعت وكالة الأخبار الفرنسية أنهم حوالي ثمانين مراقباً، وفي النهاية كان الفرنسيون رغم حسن النوايا لديهم بعض الشكوك حول قدرة الليبيين على تجميع وحداتهم ومعداتهم وسحبها بسلاسة.

وبالنسبة لقطاع أوزو فقد أكد المسؤولون الفرنسيون أن الليبيين لن يغادروه، وأن الفرنسيين قد تعرضوا لضغوط من العديد من الأصدقاء الأفارقة حول هذا

الموضوع، لكن الهدف الفرنسي هو ضرورة تسوية هذا الأمر بين تشاد وليبيا في الأمم المتحدة. وأشار الفرنسيون إلى أن المراقبين من السنغال وبنين سيبدأون معاً من خط عرض ١٦ ثم يتحركون شمالاً وجنوباً خلف آخر قوات من الجانبين الفرنسي والليبي، وأنه تقرر إنشاء لجنة فرنسية ليبية للتحقيق في أية شكاوى تخص الانسحاب، وتمت دعوة ثلاث دول مجاورة، وهي نيجيريا والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى للانضمام للجنة بصفة رمزية. وحاول البريطانيون أن يتحدثوا مع المسؤولين الفرنسيين في وضع تشاد بعد الانسحاب الفرنسي والليبي فكان ردهم بأنهم يأملون في رؤية مصالحة في برازافيل، وكان هدف حبري الأول بعد الانسحاب هو استعادة الشمال وخاصة مدينته فايا Faya، وقد كشف الفرنسيون أنه طوال العملية ماتنا كان حبري يضغط عليهم لمنحه مزيداً من الأسلحة ودعمه في هجوم على الشمال، وبعد حادثة الجاجوار في فبراير ١٩٨٤ أوصى بعض صناع السياسة الفرنسيين بالانتقام من قوات جانت وتسليح حبري للإغارة على الشمال، لكن ميتران قرر بدلاً من ذلك ببساطة المضي قدماً نحو الخط الأحمر الفرنسي، وكان هدفه من ذلك أن يوضح للقذافي أن الفرنسيين لم يكونوا في تشاد من أجل شن حرب على ليبيا، وكان متوقعاً أن يواصل الفرنسيون برنامجهم العادي للمساعدة المدنية والعسكرية لحبري، كما أنهم وعدوا بأنهم سيتركون فريق تدريب عسكري، أي: أن الوضع يعود لما قبل يوليو ١٩٨٣. وقد أكد المسؤولون الفرنسيون أنه يتعين على التشاديين تسوية مشاكلهم بمجرد الانسحاب الليبي الفرنسي، وهذا ما عبر عنه المتحدث باسم الحكومة الفرنسية، وقد وضح أن هناك اتهامات متبادلة بين المسؤولين في كل من فرنسا وتشاد، وهذا دل على أن الاتفاق كان رغماً عن نظام حسين حبري في تشاد. وقد أفادت الدلائل أن محادثات برازافيل لم تحدث أي تقدم يذكر بشأن الأزمة التشادية^(٨٢).

كانت الأجواء بين ليبيا وفرنسا قد بدأت في التحسن في أوائل نوفمبر إلى الحد الذي جعل بريطانيا تطلب وساطة فرنسا للإفراج عن أربعة رهائن بريطانيين في طرابلس، كما تم تجهيز هذا الأمر لكي تناقشه رئيسة وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر مع رئيس وزراء فرنسا أثناء القمة البريطانية الفرنسية التي كان مقرراً عقدها في ٢٩ و ٣٠ نوفمبر ١٩٨٤^(٨٣).

٤ - بدء عملية الانسحاب المتبادل وأثره على الأوضاع في تشاد.

أفادت مجموعة من التقارير الفرنسية أنه في ٧ أكتوبر ١٩٨٤ بدأت عملية انسحاب القوات الفرنسية من مدينة بيلتين إلى مدينة أبيشي Abeche، كما تم التقاط رسالة من طرابلس لقادة الوحدات الليبية المختلفة للانسحاب شمالاً، مع مراقبة حركة القوافل العسكرية للجانب الليبي، كما أشارت التقارير إلى بدء تفكيك بطاريات الصواريخ الليبية في مدينة فايا في شمال تشاد، وقد أخبر مصدر عسكري أمريكي الجانب الفرنسي أنهم لا يتوقعون الانسحاب الليبي من تشاد حتى الأسبوع الأخير من الفترة المتفق عليها، كما قررت باريس سحب القوات الفرنسية على مراحل من مدينة أبيشي إلى نجامينا. وقد كشفت التقارير أن حبري بعد محادثاته مع ميتران التقى في ٥ أكتوبر العديد من المسؤولين الفرنسيين، وخصوصاً شيسون وزير الخارجية الفرنسي الذي حاول الاتفاق معه حول المراقبين الأفارقة، وكان شيسون قد تحدث للصحافة على أنه سيتم إيجاد حل للمراقبين في أيام قليلة، ووصف محادثاته مع حبري على أنها في إطار الصداقة. وكان الانطباع الذي ساد داخل الدوائر الفرنسية أن حبري زار باريس لمحاولة تلطيف الأجواء بين الجانبين الفرنسي والتشادي. وقد كشفت تقارير فرنسية عدة أن الإليزيه أخبر واشنطن مؤخرًا بأن أية محاولة ليبية أخرى للتدخل في تشاد سينتج عنها على الفور رد قوي من باريس، وأن فرنسا ستعمل بقوة على مساعدة تشاد عسكرياً، وقد ظهرت هذه

النقاط في محادثات حبري مع الضغط عليه لحضور مؤتمر المائدة المستديرة في برازافيل، ووفقاً لبعض التقارير رفض حبري الضغط الفرنسي لعدم محاولة استعادة شمال تشاد حتى لا تحدث مناوشات مع الجانب الليبي، لكنه تحدث علناً عن رغبته في الوصول إلى حل سياسي في برازافيل^(٨٤).

ومع بداية تحقيق الانسحاب المتبادل لليبيا وفرنسا من تشاد أرادت الحكومات الغربية معرفة كيف ستسير العلاقات بين الجانبين عقب الانسحاب في كافة الأطر السياسية والعسكرية والاقتصادية؛ وفي هذا الإطار اجتمع بعض المسؤولين في السفارة البريطانية في باريس مع مدام كيبالي Kebaili مسنولة مكتب ليبيا في الخارجية الفرنسية لمعرفة تطورات العلاقات بين فرنسا وليبيا إبان الانسحاب من تشاد؛ وقد وضح أن الفرنسيين لم يتعرفوا بعد على السفير الليبي في فرنسا، وقد توقعوا أن الأمور إذا سارت على ما يرام في تشاد أن يتم ترشيحه في أقرب فرصة. كما تحدثت أيضاً عن بعض ملامح التغير في العلاقات، وذلك في زيارة وفد ليبي من بني غازي يضم بعض الاشتراكيين واليساريين لإحدى المنظمات اليسارية في باريس، وقد ظهر دور الخارجية الفرنسية في تنظيم هذه الزيارة. كما تم الكشف أيضاً عن أن ليبيا كانت لاتزال تحتجز أسيراً فرنسياً منذ فترة طويلة، كما أعلنت الخارجية الفرنسية من بضعة أسابيع أنه من المتوقع ظهور أخبار جيدة في المستقبل القريب، وذلك على أساس البوادر الجيدة للتعاون بين الجانبين. وفي النهاية تم التأكيد على أن المؤشر الرئيسي للعلاقات الفرنسية الليبية هو الانسحاب الناجح من تشاد، وبعد ذلك سيحدث تحسن على صعيد العلاقات التجارية، وخاصة مبيعات السلاح، وأيضاً على صعيد الزيارات المتبادلة، وخاصة زيارة القذافي نفسه إلى باريس^(٨٥).

وفي ١٠ أكتوبر ١٩٨٤ تم استدعاء وزير الخارجية السيد كلود شيسون إلى الجمعية الوطنية الفرنسية لاستجوابه حول الانسحاب الليبي والفرنسي من تشاد؛ إذ طلب أحد النواب الفرنسيين معرفة سبب إرسال القوات الفرنسية إلى تشاد طالما كان الانسحاب منها هو الهدف في النهاية، من هنا كان حديث شيسون أن فرنسا أرسلت القوات إلى تشاد في نهاية يوليو ١٩٨٣؛ لأن رئيس تشاد المعترف به من قبل الجماعة الأفريقية طلب وقف الغزو الأجنبي، وانسحاب القوات المعتدية، وهذا ما نصت عليه الاتفاقية التي تم إبرامها في طرابلس بالانسحاب الكامل والمتزامن والدائم للقوات الليبية والفرنسية، ونص على أن أي انتهاك لهذا التعهد من قبل أحد الأطراف سيخرج الطرف الآخر منه في الحال، ومن هنا كان المبدأ الفرنسي أن الفرنسيين ذهبوا إلى تشاد بقواتهم؛ لأن الليبيين دخلوا تلك الأرض، وبقوا فيها طالما بقيت القوات الليبية، وأنهم سيغادرون إذا غادروا، وسيعودون إذا عادوا.

كما أثير تساؤل في الجمعية الوطنية الفرنسية حول مناقشة الوضع الداخلي التشادي مع الليبيين، فكان رد شيسون أن ذلك لم يحدث مطلقاً، بل أن توقيع الاتفاق تأخر لشهور؛ لأن الليبيين أردوا مناقشة من المسئول في تشاد، وكان الرد الفرنسي أن ذلك ليس من عمل الليبيين؛ لأن المسئول في هذا الوقت هو الرئيس حسين حبري، وأن فرنسا تحافظ على كلمتها، وتفي بوعودها، وقد استطاعت من خلال الاتفاق أن تخرج القوات الليبية من تشاد. أما ما أثير حول أن الاتفاق كان انتهاكاً للسيادة التشادية، فكان رد وزير الخارجية الفرنسي أن سيادة الشعب التشادي تظهر من خلال رئيس الدولة المعترف به من قبل منظمة الوحدة الأفريقية وأنه كانت مهمة فرنسا هي الحفاظ على سلامة الأراضي الوطنية التشادية، ونفى بشكل قاطع ما أثير حول ما سينتج عن الانسحاب الفرنسي من تقسيم لتشاد، وأكد أن الانسحاب الليبي والفرنسي يستهدف الحفاظ على وحدة الأراضي التشادية، وهذا

هدف فرنسا في كافة الدول الأفريقية التي منحتها الاستقلال بعد الحقبة الاستعمارية، كما أعلن عن حزمة من المساعدات الاقتصادية التي قررت الحكومة الفرنسية منحها للحكومة التشادية من أجل الاستقرار والتنمية^(٨٦).

وقد أثير تساؤل من جانب الدوائر الدبلوماسية في باريس - بعد مرور شهر كامل على توقيع اتفاق الانسحاب الفرنسي الليبي - عن الأوضاع على الأرض في تشاد، فقد أفادت بعض التقارير بأنه لم يتحدث أي مصدر رسمي عن هذا الأمر، وإنما كان هناك بعض التقارير الصحافية التي ذكرت بعض التطورات، ومنها أن الفرنسيين لم ينسحبوا بعد إلى نجامينا، وأنهم في انتظار تحرك ليبي كبير قبل انسحابهم، ومع ذلك فهم يعتقدون أنه لا يزال أمامهم شهر كامل، وأنه بإمكانهم احترام الجدول الزمني، وأفادت التقارير الصحافية أيضاً أن الجنرال لاکازي Lacaze رئيس أركان الدفاع الفرنسي ذهب إلى تشاد في منتصف أكتوبر ١٩٨٤؛ لتفقد العملية على الأرض، وقد بدا واضحاً بأن السلطات الفرنسية كانت مقتنعة بأن الليبيين بدأوا في تراجعهم، وأنهم سيحترمون الاتفاق، ومع ذلك ظهرت أصوات بأن الليبيين سينسحبوا تاركين وراءهم الكثير من الليبيين ذوي البشرة السمراء^(٨٧). وفي ٢٣ أكتوبر ١٩٨٤ أفاد مدير مكتب تشاد في الخارجية الفرنسية بأن الفرنسيين لديهم الأدلة على أن القوات الليبية سحبت كميات كبيرة من العتاد من مدينة فايا Faya، إلا أنهم عززوا وجودهم في مدينة فادا Fada في شمال تشاد، وأكد أن الشكوك قد زادت حول النوايا الليبية الحقيقية بسبب القضايا التي أثارها الجانب الليبي في الاجتماع المشترك في كانو في نيجيريا، وخاصة بعد إعادة إثارة ليبيا فكرة المراقبين من بنين، وكان المسئول الفرنسي غير متأكد من إقامة الدوريات الفرنسية الليبية المشتركة التي تم الاتفاق عليها في وقت سابق، وأكد على استمرار الانسحاب الفرنسي، وخاصة بعد أن انسحبوا من مدينة موسورو، وأن الانسحاب

الكامل سيعتمد بالطبع على تأكيد انسحاب القوات الليبية من فادا وفايا. وكان مدير مكتب تشاد في الخارجية الفرنسية قد أشار إلى أن محادثات المائدة المستديرة في برازافيل قد جمعت الأطراف الحاضرة، وقد طلبت جانت في الجلسة الأولى وجود منظمة الوحدة الأفريقية، وكان الجانب الكونغولي قد أكد أن لديه تفويضاً من المنظمة، ولذلك قررت جانت المشاركة في الاجتماع الثاني، وقد حث الفرنسيون مختلف الفصائل التشادية على أن يكونوا واقعيين في أهدافهم من الاجتماع^(٨٨).

ويبدو أن عملية الانسحاب الليبي في أواخر أكتوبر قد اكتنفها الغموض؛ فقد أشار الملحق العسكري الفرنسي في تونس في يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٨٤ إلى أن ليبيا لم تسحب إلا خمس قواتها فقط الموجودة في تشاد، وكان على يقين أن الليبيين يعزّمون مغادرة تشاد، وخاصة بعد انسحاب الجانب الأكبر من القوات الفرنسية، وكان التساؤل المهم كيف ستسحب باقي القوات الليبية، ولم يتبق على المدة المخصصة لذلك سوى خمسة عشر يوماً فقط في نبرة يسودها التشاؤم^(٨٩). وكان السفير الفرنسي في نيجيريا قد أوضح أن مجموعة الاتصال الفرنسية الليبية حتى آخر أكتوبر لم تلعب أي دور في عملية الانسحاب المتبادل للجانبين من تشاد؛ وذلك لأن عملية أفرقة المراقبين التي كانت ترغب فرنسا فيها لم يتم التوافق عليها مع الجانب التشادي، وقد أشار السفير الفرنسي في نيجيريا إلى أن السفارة الفرنسية لم تقدم سوى بعض الترتيبات الإدارية واللوجستية لهذه اللجنة^(٩٠). وكانت التطورات في برازافيل بالنسبة للمائدة المستديرة للأطراف التشادية قد شهدت محاولات مستميتة من الجانب الكونغولي للتفاوض مع كافة الأطراف، وكان ممثلوا جانت قد أصروا على أن يكون جميع الأطراف على قدم المساواة دون أن يكون وفد نجامينا هو الوفد الرسمي للحكومة الشرعية في تشاد، وقد طلبت الخارجية الكونغولية من السفارات الأمريكية والفرنسية محاولة الضغط على وفد حبري من

أجل تقديم بعض التنازلات أثناء المفاوضات، ومن أجل تقريب وجهات النظر اضطر الجانب الكونغولي الجلوس مع بعض الليبيين لكي يقوموا بعمل نوع من التوازن في إقناع جانت أثناء المفاوضات^(٩١).

وفي ١٠ نوفمبر ١٩٨٤ أعلنت وزارة العلاقات الخارجية الفرنسية في بيان رسمي أنه تم الانتهاء من عمليات إجلاء القوات الفرنسية والوحدات الليبية الداعمة لحكومة الاتحاد الوطني الانتقالي (جانت) بناء على ما اتفق عليه في طرابلس في ١٧ سبتمبر، وبدأت في ٢٥ سبتمبر، وقد أكد ذلك المراقبون من الجانبين الذين نص الاتفاق عليهم. وفي نفس اليوم أعلنت وزارة الدفاع الفرنسية في بيان رسمي أن اللجنة الفرنسية الليبية المشتركة التي تم تشكيلها في كانو في ٢٥ سبتمبر قد انتهت من عملها في ١٠ نوفمبر، وكان المراقبون من الجانبين الذين استقروا في نجامينا قد اتجهوا جواً إلى جميع المدن في شمال تشاد، وقد تأكدوا أثناء توقفهم في هذه المدن من انسحاب القوات الفرنسية إلى الجنوب وانسحاب القوات الليبية نحو الشمال. وقد ظهر شيسون على شاشة التليفزيون الفرنسي في يوم ١٠ نوفمبر أيضاً؛ حيث أشار أنه في ١٦ سبتمبر تم وضع مدة خمسة وأربعين يوماً للانسحاب تنتهي في ٩ نوفمبر ومن هنا جاء بيان الخارجية الفرنسية في صباح يوم ١٠ نوفمبر، وأضاف أنه تم رصد عملية الانسحاب من قبل المراقبين وأيضاً بوسائل أخرى، وأكد أن الفرنسيين كانوا على ثقة من انسحاب القوات الليبية كما هم على علم بانسحاب القوات الفرنسية، وأنه لم تبقى أية قوات أجنبية في تشاد.

كما أكد البيان أنه قد كُشف عن التطورات المستقبلية وخاصة الدول الأفريقية المجاورة لتشاد التي ساورها الشكوك في نوايا فرنسا من الاتفاق، وقد تبين لتلك الدول خروج جميع القوات الأجنبية من تشاد، وأشار إلى أن فرنسا ستتمكن من استئناف العلاقات مع ليبيا في كافة المجالات الاقتصادية والثقافية،

وخاصة أن فرنسا كان لها مستعمرة كبيرة في جنوب ليبيا، وبالتالي فإنها تشعر بالمسئولية نحو الشعب الليبي، وأن فرنسا ستستأنف العلاقات مع ليبيا، والتي استمرت لسنواتٍ عديدة خاصة وأن الحكومات السابقة قد أقامت العديد من العلاقات مع ليبيا، كما أن واجب فرنسا إقامة العلاقات أيضًا مع أصدقائها مثل تونس ومصر والجزائر، وأكد أن العقيد القذافي لديه سياسة معينة مختلفة عن سياسة فرنسا، لكن من المرغوب فيه أن يتم التحدث معه على كافة المستويات، وأن يكون هناك عدة اجتماعات على أعلى المستويات، وأوضح أن تشاد أصبحت الآن مسألة تخص التشاديين أنفسهم، وأن الفرنسيين كالعادة ليست لديهم ميول للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، فقد كان هدفهم هو إخراج الأجانب من تشاد، وسوف تستمر فرنسا في مساعداتها التنموية فيها، وأنه تم تخصيص مبلغ ثلاثمائة مليون فرنك لعام ١٩٨٥، وأن فرنسا ستساعد تشاد من خلال السلطة الشرعية من أجل التنمية واستعادة السلام، وذكر أن هناك أشياء أفضل من خوض الحرب الأهلية، يجب القيام بها في ذلك البلد^(٩٢).

رابعاً - تطور العلاقات الفرنسية الليبية حتى أواخر عام ١٩٨٤ وانعكاساتها الإقليمية والدولية.

كان توقيع اتفاق ١٧ سبتمبر بين فرنسا وليبيا بشأن الانسحاب المتبادل من تشاد قد مثل بداية صفحة جديدة في العلاقات بين الجانبين، وأدى ذلك لمجموعة من التطورات بين الطرفين حتى نهاية عام ١٩٨٤.

١ - اجتماع ميتران والقذافي في جزيرة كريت نوفمبر ١٩٨٤.

في صباح يوم ١٥ نوفمبر فوجئ الجميع بالإعلان عن اجتماع يعقد في وقتٍ لاحق من نفس اليوم بين الرئيس ميتران والعقيد القذافي ورئيس الوزراء اليوناني أندرياس باباندريو في جزيرة كريت، وقد تم إحاطة الأمر بمنتهى السرية حتى تم

الإعلان عن هذا الاجتماع في صباح نفس اليوم، وكان ذلك بعد التلميحات التي خرجت من وزير الخارجية شيسون عن اقتراب انتهاء الانسحاب المتبادل، وقد كان الإعلان الرسمي في ١٠ نوفمبر من قبل كل من فرنسا وليبيا أنه تم الانتهاء من عمليات الانسحاب من تشاد، وقد أعطى هذا الإعلان الضوء الأخضر لمرحلة جديدة من التعاون بين البلدين، وذلك بعد إلحاح القذافي على طلب اجتماع مع ميتران، وقد كان هناك احتمال داخل الأوساط الفرنسية أنه تم الاتفاق على ذلك مع شيسون عندما تم توقيع اتفاقية الانسحاب من تشاد في منتصف سبتمبر ١٩٨٤.

وقد كشفت بعض التقارير عن دعوة شيسون إلى تطوير العلاقات الفرنسية الليبية في المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية، ووضح أن الفرنسيين كانوا يأملون في بعض التحسينات في العلاقات التجارية مع ليبيا بما في ذلك داخل الأوساط الحكومية في باريس، وكان ذلك رغم أن الفرنسيين احتفظوا دائماً بجهات اتصال على مستويات مختلفة مع الليبيين خلال ذروة المواجهة في تشاد، وكان متوقعاً أن يضغط ميتران من أجل تقييد ليبيا في تشاد بعد الانسحاب، وقد أشارت التقارير أيضاً أن اجتماع القمة كان مرتبطاً بالحديث عن حلفاء فرنسا؛ وذلك بعد إعلان الأمريكيين في ١٤ نوفمبر أن القوات الليبية لم تنسحب بشكل كامل من تشاد؛ ولذلك كانت التقارير الأمريكية قد أفادت بأن اجتماع القمة في كريت كان لمناقشة اتمام الانسحاب الليبي من تشاد، وما تم رصده من قبل القمر الصناعي الأمريكي عن استمرار الوجود الليبي في تشاد، وبعد أن تم إيصال واشنطن هذه المعلومات إلى الرئيس حبري الذي صرح في الراديو الفرنسي في صباح يوم ١٥ من الشهر نفسه أنه خدع من قبل الفرنسيين^(٩٣). وكانت الصحف اليونانية قد أعلنت عن الاجتماع في صباح نفس اليوم، حتى السفارة الفرنسية تم إعلامها من باريس في صباح نفس اليوم، وذلك بعد التأكد من وصول ميتران والقذافي لليونان. وقد

توقعت الدوائر الدبلوماسية في أثينا أن رئيس الوزراء اليوناني سيتحدث للصحافة عن دور اليونان في التوسط لحل العديد من النزاعات الدولية^(٩٤). وقد كشفت بعض المصادر عن المحادثات التي دارت بين القادة الثلاثة؛ حيث اجتمع باباندرو مع كل من الزعيمين على حدة لفترة قصيرة، وبعد ذلك اجتمع القادة الثلاثة لمدة ما يقرب من خمس ساعات، وقد عاد ميتران إلى فرنسا في نفس اليوم ١٥ نوفمبر، وقد ظل القذافي في اليونان لليوم التالي. وبعد الاجتماع أعلن رئيس وزراء اليونان أنه تم الوصول لاتفاق بين الجانبين ينص على خروج أي جندي فرنسي أو ليبي من تشاد، وأنه في حالة التدخل الأجنبي في تشاد فقد اعترفت فرنسا بحق ليبيا في الدفاع عن نفسها، وقد أضاف باباندريو أنه سيتم تبادل الزيارات عالية المستوى قريباً بين باريس وطرابلس، ووصف اجتماع كريت بأنه فتح باباً جديداً في العلاقات بين البلدين، وفي هذا السياق أكد القذافي أن الاتفاق الذي تم الوصول إليه من حيث المبدأ مع ميتران يعد حجر الأساس للعلاقات المستقبلية بين الجانبين، وذلك بناء على الثقة المتبادلة التي تولدت عن اجتماع كريت، وقدم التحية لباباندريو، وأكد على تبادل دعوات الزيارة مع الرئيس الفرنسي. أما الرئيس ميتران فلم يصدر منه إلا أن قدم التحية لليونان. وقد ذكر المراقبون أنه على الرغم من اعتراف فرنسا بحق ليبيا في التدخل في تشاد في حال تدخل طرف ثالث إلا أنه كان دليلاً موثقاً على اعتراف القذافي بشكل واضح بالوجود الليبي العسكري في تشاد، وأنه أعلن انسحابهم^(٩٥).

وفي مساء يوم ١٥ نوفمبر ١٩٨٤ أصدرت الحكومة الفرنسية بياناً على لسان المتحدث باسم الحكومة؛ وكان البيان قد تحدث عن مبررات مفاجأة الاجتماع الثلاثي دون التمهيد للصحافة والإعلام، حيث أشار إلى أنه تم الإعلان عن الاجتماع بعد إقلاع طائرة الرئيس الفرنسي من باريس وتأكد انعقاد الاجتماع، وبذلك

تم الوفاء بالالتزامات الإخبارية والدبلوماسية، وكشف البيان أن رئيس وزراء اليونان قد قدم دعوة للرئيس ميتران من عدة أسابيع لزيارة اليونان من أجل إجراء محادثات حول القضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين، وخاصة بعد زيارة رئيس وزراء اليونان للعديد من دول الشرق الأوسط، وقد قدم القائد اليوناني مقترحاً آخر بالاستفادة من الرحلة بقاء الزعيم الليبي بعد طلبه بالحضور إلى اليونان. وأوضح بيان المتحدث باسم الحكومة الفرنسية أن ليبيا على بعد دقائق قليلة من جزيرة كريت عن طريق الجو، وبالتالي كانت فرصة سانحة؛ وأشار إلى أن اليونان لعبت دوراً مهماً في الماضي القريب بين ليبيا والدول الغربية، وأنها توسطت عندما تم القبض على مواطنين فرنسيين وبريطانيين في طرابلس من أجل إطلاق سراحهم، وبذلك تم ضم المقترحين في رحلة الرئيس ميتران إلى اليونان. وقد أفاد البيان أن الأمور أصبحت ممكنة بالفعل منذ محادثات طرابلس بين القذافي وشيسون من أجل الانسحاب من تشاد الذي جرى متابعته بعبارات محددة، وتم تنفيذه وفقاً للخطة، وقد تم الاتفاق ضمناً في ذلك الوقت على عقد الاجتماع بين الزعيمين، وبدلاً من عقد هذه القمة في فرنسا فقد عرض رئيس الوزراء اليوناني هذه الفرصة للقاء، وأن الأمر قد سار وفق توقع الرئيس الفرنسي. وقد أفاد المتحدث الرسمي بأنه ليس من واجبه الحديث عن أي تفاصيل لما دار في الاجتماع خاصة وأنه تم تناول العديد من الموضوعات، وأنه سوف يتم الحديث عن ذلك بالتفصيل وفق البيانات الرسمية المتتالية^(٩٦).

وكان ميتران قد عقد في صباح اليوم التالي ١٦ نوفمبر مؤتمراً صحفياً في قصر الإليزيه وضح فيه الكثير من الحقائق التي شغلت الرأي العام الفرنسي والعالمى حول لقائه مع العقيد القذافي ورئيس وزراء اليونان في جزيرة كريت؛ حيث بدأ حديثه عن مغادرته باريس في صباح يوم ١٥ نوفمبر وعودته في وقت متأخر

من نفس اليوم، ولقائه المنفرد مع باباندرو لحوالي ساعة، ثم تناوله الغداء مع القائدين اليوناني والليبي، ثم دخولهم في محادثات استمرت لحوالي أربع ساعات حتى الساعة والنصف من مساء نفس اليوم. وذكر أن المحادثات مع رئيس وزراء اليونان تعلقت بالقضايا الثنائية وخاصة العلاقات التجارية والمالية. ثم تحدث عن لقائه بالعقيد القذافي، والشرط الرئيسي الذي اعتمدت عليه كل التطورات الأخرى، وهو الإخلاء التام لآخر جندي ليبي وفرنسي من تشاد، وأن ذلك كان أحد الأهداف الرئيسية لهذا الاجتماع، وهو مبدأ سبق الاتفاق عليه في طرابلس عندما تم توقيع الاتفاق في منتصف سبتمبر، وأكد أنه بعد الموعد الذي تحدد لاكمال الانسحاب كان يتعين إجراء فحص لتقييم الموقف والنظر في التطورات المستقبلية، وأنه أراد بنفسه منذ البداية تقييم ذلك بالاتفاق مع الطرف الآخر.

وأشار إلى أن المبدأ الحاكم لاجتماع الجانبين هو الإخلاء الكامل للقوات الليبية والفرنسية؛ حيث تم الاتفاق على ضرورة القيام بذلك والتحقق منه في حال وجود أي شك في ذلك، وكان الأمر الثاني المرتبط بالتشاديين أنفسهم هو انسحاب القوات الأجنبية فالفرنسيون أجانب والليبيون أيضاً أجانب. وكان ميثران قد أكد أن الجيش الفرنسي تدخل لاحتواء وقف التدخل العسكري الليبي في تشاد، وأنه لم يتم احتلال تشاد من جهة، ومن ناحية أخرى تقرر الانسحاب، وأخيراً يتحقق الهدف المنشود، وهو استعادة تشاد لممارستها الكاملة لسيادتها، وأضاف أن فرنسا ترفض إعطاء رأيها أو تقديم المشورة للتشاديين، وخاصة بعد أن قاموا بعدة محاولات لحل أزمتهم، وفشلوا فيها جميعاً، وكان آخرها في برازافيل، وأكد ميثران أنها حرب أهلية استمرت لثمانية عشر عاماً تدخلت فيها قوات أجنبية سواء الفرنسية أم الليبية. وقد أشار إلى أن فرنسا لا تتخلى عن التزاماتها تجاه تشاد، وذلك طبقاً للاتفاقيات والمعاهدات الموجودة منذ سنوات عديدة، أي: قبل انتخابه رئيساً للجمهورية، وذلك

بأن فرنسا إذا لم تحضر عسكرياً فهي مستمرة في التعاون. وأشار إلى أنه تم التطرق إلى أمور أخرى غير المسألة التشادية، ولكنها تعتمد على حل ناجح في تشاد، وأن فرنسا تسعى بشكلٍ أساسيٍّ للدفاع عن السلام ومنع مخاطر الحرب والصراعات في البحر الأبيض المتوسط والمغرب؛ حيث لفرنسا العديد من الأصدقاء هناك.

وكان ميتران قد تحدث أنه بعد تحديد نقطة الانطلاق للجميع بالنسبة للإجراءات المستقبلية، بالتالي كان ضرورياً أن تستأنف العلاقات بين ليبيا وفرنسا مسارها السابق، وقال: إن الكثيرين قد نسوا أن فرنسا وليبيا تربطهما علاقات مستمرة، لم يتم قطعها على المستوى الدبلوماسي - وحتى في الوقت الذي تم فيه تدمير السفارة الفرنسية في طرابلس قبل توليه منصب الرئيس - استمر التمثيل الدبلوماسي الفرنسي في طرابلس عملياً دون انقطاع، وأشار إلى أنه تم تقليص الوجود الفرنسي في ليبيا ليصل في هذه الفترة إلى حوالي من ستمائة إلى ألف فرد بينما يوجد في ليبيا أكثر من ستة آلاف أمريكي، حيث إن الشركات الأمريكية والبريطانية تتحكم في استخراج النفط وتسويقه، وأوضح بأنه يصعب عقد مقارنات إلا أنه تم استقبال العقيد القذافي من قبل الرئيس بومبيدو في قصر الإليزيه، كما ذهب رئيس الوزراء الفرنسي إلى طرابلس في عام ١٩٧٦، وأعلن أنه إذا تم استيفاء الشروط الأساسية فلا بد من استئناف العلاقات الطبيعية.

ورد الرئيس الفرنسي على سؤال حول الموعد النهائي لانسحاب القوات الليبية من تشاد وما ناقشه مع القذافي حول هذا الأمر، بأن الانسحاب كان يسير من الطرفين بمعدل سريع إلا أنه في أوائل نوفمبر حدث تباطؤ في الانسحاب من الجانب الليبي، وتم ملاحظة وجود كتيبتين أو ثلاث كتائب ليبية في تشاد بدون أسلحة ثقيلة أو طائرات، وعدد قليل من طائرات الهليكوبتر؛ ولذلك كان من

الضروري سرعة الاجتماع مع العقيد القذافي سريعًا؛ ولذلك تم تحديد تاريخ ١٥ نوفمبر، حيث كان لابد من تحديد موعد نهائي حتى يتمكن من تقييم مطالب فرنسا المشروعة وتوضيحها، وكان لابد للعقيد القذافي أن يعرف منه شخصيًا أن كل شيء يعتمد على الإخلاء التام حتى آخر جندي ليبي وفرنسي. كما أشار ميتران إلى أنه اختار الحوار مع الزعيم الليبي بدلًا من المواجهة إذا كان ذلك يصب في مصلحة فرنسا، ويحقق جميع الأهداف، مثل الحفاظ على سيادة تشاد، وإذا كان البعض قد فوجئ بعقد اجتماع مباشر مع القذافي بعد مواجهة القوات الفرنسية والليبية، وإذا كان ذلك غريبًا حقًا فإنه يمهد الطريق لحل يعزز قضية السلام والاستقلال في تشاد، وبالتالي في أفريقيا والبحر المتوسط. وعن سؤال حول تناقض المعلومات ما بين بيان الخارجية الفرنسية حول اكتمال الانسحاب المتبادل وما بين المعلومات التي أعلنها ميتران عن استمرار وجود كتائب ليبية في تشاد، أوضح الرئيس الفرنسي أن المعلومات العسكرية قد أوضحت استمرار الانسحاب حتى يوم ٩ نوفمبر إلا أنه حدث تباطؤ من الجانب الليبي في آخر المدة؛ ولذلك كان من الضروري الاجتماع مع العقيد القذافي سريعًا من أجل الاتفاق على إنهاء الانسحاب الليبي من تشاد.

وحول تساؤل للرئيس ميتران عن الاتفاقيات التجارية والعسكرية التي وقعت في السبعينيات والتي نتج عنها عدة صفقات، منها بيع مائة وعشرة طائرة ميراج إلى ليبيا، وعمًا إذا كانت المحادثات الأخيرة قد ناقشت استئناف العلاقات التجارية والعسكرية المستقبلية بين الجانبين، فقد أجاب الرئيس الفرنسي أن الحديث عن العلاقات الطبيعية يشمل حتمًا العلاقات التجارية، خاصة بعد تضائل هذه العلاقات في الفترة الأخيرة، وأشار إلى أن هذه العلاقات التجارية مزدهرة بين ليبيا والدول الغربية، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية - في إشارة إلى أن الأمريكيين يثيرون

الفرنسيين ضد ليبيا رغم إقامتهم علاقات تجارية قوية وتعاونهم معها - وأضاف إلى أنه لم يحدد أي تعاون ملموس مع الجانب الليبي إلا بعد الانسحاب من ليبيا^(٩٧). وكان هناك تساؤل حول المعلومات التي قدمتها الخارجية الأمريكية عن الوجود الليبي العسكري القوي في تشاد وتأثيره في اتخاذ القرار الفرنسي؛ حيث أشار نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية أن الأمريكيين لديهم أدلة عديدة على بقاء قوات ليبية ضخمة داخل تشاد جنوب شريط أوزو بكامل معداتهم وراداراتهم وبطاريات الصواريخ والعديد من الطائرات الحربية، وأن أعداد القوات الليبية أكثر من أتباع جوكوني، وكان الأمريكيون قد قدروا وجود حوالي ألفين وخمسمائة إلى ثلاثة آلاف جندي ليبي في تشاد، وهم غالبًا القوة الرئيسية الليبية في تشاد، وأنه لم توجد أية إشارات إلى عودة أي منهم إلى قواعدهم في جنوب ليبيا، وقد أضاف المسؤول الأمريكي أن الليبيين قد تظاهروا بأنهم قد انسحبوا وغيروا مواقعهم الدفاعية، وقد منحت الخارجية الأمريكية باريس موجزًا كاملًا، ولكن لم يجدوا أي رد فرنسي، وكان المتحدث الرسمي للرئاسة الأمريكية قد أكد - ردًا على الاستفسارات الصحفية - بأنه لا تزال هناك أعداد كبيرة من الليبيين في تشاد^(٩٨). وكان ميتران قد أجاب على ذلك أن هناك مبالغة من الجانب الأمريكي بشأن الوجود الليبي الدائم الذي تجاوز ما تم الاتفاق عليه في طرابلس والذي يجب وضع حد له، وأوضح أنه قرأ بنفسه هذه التقارير الذي تم إبلاغه بها، وتم توجيهها إلى عدد من القادة العسكريين الفرنسيين، وأكد ميتران أنه مهما كانت الخدمة التي قدمت للدبلوماسية الفرنسية من خلال معلومات لم تطلب بشكل خاص فإن الأمر متروك للقيادة الفرنسية لاتخاذ قراراتها^(٩٩).

ويبدو أن الأمر بعد توضيح الرئيس الفرنسي نفسه قد أحدث دويًا كبيرًا في الأوساط الإعلامية والصحفية، وقد أثار ردود أفعال قوية في هذه الجهات، ويبدو أن

ذلك قد تطلب المزيد من التوضيحات من جانب الحكومة الفرنسية؛ حيث إنه في ١٩ نوفمبر ١٩٨٤ أجرى السيد رولاند دوماس المتحدث الرسمي للحكومة مقابلة في التلفزيون الفرنسي؛ وأوضح فيها عددًا من الحقائق التي أثارها ردود الأفعال الدولية، وخاصة بعد تقارير الإدارة الأمريكية التي أرسلتها للصحافة الفرنسية والعالمية، ووضعت إدارة ميتران في حرجٍ شديد، حيث كانت أهم التساؤلات حول المهلة الزمنية التي تم إعطاؤها للعقيد القذافي في خلال اجتماع جزيرة كريت فقد أجاب السيد دوماس بأنه يجب احترام العقد بالكامل، وما تم الاتفاق عليه في ١٧ سبتمبر في طرابلس، وهذا ما أكده الرئيس الفرنسي للقائد الليبي. وحول منح القذافي حد زمني أجاب دوماس بأنه في مثل هذه الاجتماعات تكون النبرة الحادة ذات تأثير سلبي على العلاقات بين الجانبين، وأكد أنه تم الاتفاق على الانسحاب الليبي في أسرع وقت بعد التراجع الأخير. وعند الحديث عن التعامل الجيد لميتران للعقيد القذافي في الوقت الذي يسعى العالم كله لعزله، وكون ذلك يمثل مخاطرة سياسية للرئيس الفرنسي تحدث دوماس أن الأمر ليس فيه أية مخاطرة سياسية وأن الأزمة التشادية ليست جديدة، وأنها مستمرة منذ ثمانية عشر عامًا، وأنه عندما تم انتخاب الرئيس ميتران في عام ١٩٨١ كان الليبيون في نجامينا، وعندما واجهت تشاد في أغسطس ١٩٨٣ العديد من الصعوبات ارتبطت بغزو أجنبي استهدف احتلال تشاد وزعزعة استقرار الحكومة القانونية، وربما ضم تشاد تم إرسال الجيش الفرنسي، وتم إيقاف الغزو، وتم إبقاء الحكومة الشرعية في السلطة وغادرت القوات الليبية تشاد.

وعند تساؤل الرأي العام العالمي على إجراء فرنسا حوارًا بأي ثمن مع رجل معروف عنه أساليب مثل الإرهاب والاعتقالات والأكاذيب من جميع الأنواع، أجاب دوماس بأن البديل عن الحوار مع القائد الليبي هو المواجهة العسكرية وبذلك

ستكون الخسائر فادحة على مستوى القوات الفرنسية، وبالتالي حرب مفتوحة بدون نهاية؛ ولذلك كان البديل هو الحوار والوصول لحلٍ سياسي^(١٠٠). وكانت الدوائر الصحفية الدولية والفرنسية قد تعجبت من تصريحات الرئيس الفرنسي عقب عودته من اجتماع كريت - وقد ذكرناها سابقاً - وتحدثت عن التناقض بين تصريحاته والبيان السابق لوزير العلاقات الخارجية الفرنسي الذي أشار إلى انسحاب القوات الليبية بشكلٍ كامل من تشاد، فهناك صحف فرنسية تتبع الأحزاب اليمينية تحدثت أنها ذكرت من قبل أن الانسحاب الليبي لم يتحقق، وهناك صحف الأحزاب اليسارية التي وصفت الاجتماع مع القذافي بالمرير، ومن الصعب فهمه، وتساءلت عما إذا كانت الحكومة الفرنسية قد تم خداعها من قبل القذافي في حالة الفشل أو عدم الرضا بشكلٍ كامل.

وحول بقاء القوات الليبية في منطقة بارداي Bardai في شمال تشاد فقد صرح بعض المسؤولين في وزارة الدفاع الفرنسية أنهم تفهموا وجود بعض الليبيين في بارداي لموازنة المستشاريين العسكريين الفرنسيين في نجامينا، وأكدوا أن الفرنسيين قد احتفظوا بالقدرة على التدخل السريع والفعال من البلدان المجاورة إذا لزم الأمر. وقد صرح رئيس قسم غرب أفريقيا في وزارة الخارجية الفرنسية بأن الفرنسيين كانوا راضين بأن تبقى مجموعة من الليبيين في تشاد طالما كانوا غير مجهزين لاتخاذ إجراءات هجومية، كما اعترف بأن المراقبين الفرنسيين لم يكونوا قادرين على السيطرة على كل شيء، وأن لديهم شكوكاً في وجود قوات ليبية رئيسة أخرى في تشاد بالقرب من منطقة فادا، وأكد أن فرنسا أعلمت جميع أصدقائها الأفارقة باجتماع كريت مقدماً، واستقبلوا ردوداً إيجابية منهم عن فكرة اجتماع ميتران والقذافي في الوصول لحلٍ للمشكلات التي يواجهونها، كما أشار إلى أنه تم تسليم رسالة مماثلة عن عقد اجتماع بين الزعيمين للإدارة الأمريكية، ولكنها

أخرجت تقارير عن الوجود الليبي في تشاد، وفي النهاية أكد على المبدأ الفرنسي الذي ذكره رئيس الأركان الفرنسي بأنه إذا عاد الليبيون سيعودون، وبالتالي التأكيد على أحقية التدخل الفرنسي في تشاد، كما أوضح انزعاج الفرنسيين من هجوم حبري على شمال تشاد، وأكدوا على ضرورة تركيزه على الجبهة الجنوبية^(١٠١).

كانت الانتقادات الصحفية للإدارة الفرنسية قد زادت مع مرور الوقت، حيث وصفت بعض الصحف الفرنسية الموقف بأنه كارثي، وتساءل بعض الصحفيين: لماذا لم تقرر الحكومة في ١٠ نوفمبر البقاء في تشاد بقوة تعادل القوات الليبية الموجودة في تشاد؟ ولماذا وافق ميتران على مقابلة القذافي على الرغم من ذلك وكان من المفترض أن يتم عقد اجتماع في حالة انسحاب القوات الليبية بشكل كامل؟ وأكدوا على ارتكاب الحكومة خطأ كبيراً ، وفقدت مصداقيتها في عيون الدوائر الانتخابية. وقد تحدثت بعض الصحف الفرنسية عن أن تعامل فرنسا مع القذافي أعطاه انطباعاً بأن الحكومة الفرنسية كانت في عجلة من أمرها، وتم وضعها في موقف ضعيف، وتحدثت صحف أخرى عن فشل الحكومة الفرنسية وإخفاقها واستعدادها للكذب، كل ذلك عرض سمعة فرنسا للخطر، ووصفت بعض الصحف هذه التطورات على أنها فشل شخصي لميتران واكتسابه سمات تتعلق بالتناقضات والأكاذيب والإذلال وعدم الكفاءة.

وقد كشفت بعض المصادر داخل الحكومة الفرنسية عن زيارة وزير الدفاع الفرنسي المفاجئة إلى نجامينا، وقد خرجت العديد من الشائعات عن احتمالية عودة بعض القوات الفرنسية إلى تشاد، وقد أشار بعض المحللين إلى أن هذه الزيارة تأتي كرد فعل مباشر على الضغوط الدولية والداخلية على الحكومة الفرنسية، كما وضح أن الفرنسيين قد وافقوا على بقاء بعض القوات الليبية في تشاد دون معدات ثقيلة أو غطاء جوي، وكانت هناك إشارات تفيد بأن الفرنسيين سيتحملون هذا الوضع، أو

يبقون هادئين في ضغطهم على القذافي لكي يخرج القوات الليبية تمامًا من تشاد. وقد أشار المحللون الدوليون إلى أنه لولا التقارير الأمريكية عن بقاء الليبيين في تشاد لما وضعت الحكومة الفرنسية في هذا المأزق، وأنه على فرنسا بذل كافة الجهود من أجل انسحاب جميع القوات الليبية من تشاد حتى تحافظ على مصداقيتها، وإذا احتاج الأمر لبقاء بعض القوات والمعدات العسكرية الفرنسية في الدول المجاورة من أجل الرجوع إلى نجامينا وقت اللزوم فيجب أن يكون سعر ذلك العمل مدفوعاً^(١٠٢).

٢ - الموقف الداخلي والدولي من التقارب الفرنسي مع ليبيا.

في العشرين من نوفمبر ١٩٨٤ نشرت صحيفة ليبريسيون Liberation الفرنسية تقريراً مسرباً من وزارة الدفاع الفرنسية أفاد بأن الليبيين قد قاموا بتعزيز وجودهم في تشاد، وأنه أصبح لديهم ثلاثة آلاف جندي وسبعة وخمسون دبابة وسبع طائرات هليكوبتر وبطاريات صواريخ، وتعجبت الصحيفة من إعلان الفرنسيين وتأكدهم من انسحاب جميع القوات الليبية في تشاد، وقد توقعت الصحيفة أن القوات الليبية قد خدعت المراقبين الفرنسيين، وتوجهت نحو الشمال، ثم عادت مرة أخرى إلى نفس المواقع في شمال تشاد، وفي ٢١ نوفمبر نفى مصدر عسكري فرنسي هذه الأرقام، وأشار إلى أنها مأخوذة من التقارير الأمريكية، وأنها تتناقض مع مصادر المعلومات الخاصة الفرنسية، وأنه لم يوجد سوى حوالي ألف جندي ليبي بدون معدات ثقيلة، وعدد من الطائرات الهليكوبتر، وأشار المصدر إلى أن قوات جانت قد ركزت وجودها على قواعد الرئيسة في شمال تشاد، ولاسيما فايا وفادا. وقد أفاد مصدر في الخارجية الفرنسية أن ميتران كان لا يزال يعتقد بأن التفاوض ما زال ممكناً، وأن تركيز السياسة الفرنسية كان على إقناع القذافي بالوفاء بالاتفاق الأصلي دون أي بنود جديدة^(١٠٣).

في هذا التوقيت سيطرت على الأوساط الدبلوماسية الدولية زيارة وزير الخارجية الفرنسي إلى واشنطن من ١٩ إلى ٢٠ نوفمبر ١٩٨٤؛ حيث التقى المسؤولين في الخارجية الأمريكية ونائب الرئيس الأمريكي، وكانت المسألة التشادية أهم القضايا على طاولة المباحثات بين الجانبين؛ وكان المسؤولون الأمريكيون قد أشاروا إلى التأكيدات التي أظهرتها صور الأقمار الصناعية الأمريكية بزيادة الوجود الليبي في تشاد خلال الأسبوع الأخير، وكان شيسون قد رد على الجانب الأمريكي بطريقة مجنونة بأن فرنسا لم تكن الدولة التي تتعلم الدروس من الولايات المتحدة الأمريكية بشأن السياسات الأمنية تجاه تشاد، وكان هذا الرد الفرنسي قد وصل إلى الصحافة العالمية، واعتبرته الإدارة الأمريكية إجحافاً شديداً؛ ولذلك رفض وزير الخارجية الأمريكي دعوة شيسون على العشاء احتجاجاً على هذا التصريح، وأدركوا أن شيسون لم يأت إلى واشنطن إلا من أجل التغطية الصحافية لتصريحاته المثيرة، واعتقد الأمريكيون أن شيسون سيتم تغييره قريباً في فرنسا بسبب سياساته الخارجية^(١٠٤).

وفي ٢٣ نوفمبر ١٩٨٤ خرجت مجموعة من التقارير اليونانية تفيد بأن اليونان قامت بإرسال مبعوث من الخارجية اليونانية إلى طرابلس في صباح نفس اليوم، وذلك بعد أن وصل وزير الخارجية الليبي إلى أثينا منذ بضعة أيام، وما وصفته الدوائر الحكومية اليونانية برسالة إيجابية من قبل الجانب الليبي لتنفيذ اتفاق ١٥ نوفمبر. وفي مؤتمر صحفي في صباح يوم ٢٣ نوفمبر صرح المتحدث الرسمي باسم الحكومة اليونانية أن المبعوث اليوناني سيذهب فوراً إلى طرابلس؛ لكي يكون وسيطاً بين فرنسا وليبيا حتى يتم تنفيذ اتفاق كريت أو ما أطلق عليه اتفاق إلودا *the Elouda*، وذلك في غضون يومين أو ثلاثة أيام، وأشار إلى إنشاء لجنة عسكرية مختلطة للإشراف على عمليات الانسحاب العسكري من تشاد،

ولكنه لم يذكر الدول الأعضاء لهذه اللجنة، وفي النهاية رفض المزيد من التساؤلات خاصة حول ذهاب المبعوث إلى طرابلس بدعوة فرنسية أم ليبية^(١٠٥). وكان البريطانيون قد قرروا الدخول في مناقشات مباشرة مع المسؤولين الفرنسيين، وعقد قمة بريطانية فرنسية في ٢٩ و ٣٠ نوفمبر ١٩٨٤ من أجل معرفة النوايا الفرنسية في التعامل مع الجانب الليبي، وذلك بعد الاضطراب الذي حدث في الفترة الأخيرة حول تناقض التصريحات الفرنسية عن الانسحاب الليبي من تشاد، وما أعقب ذلك من معلومات خرجت من الإدارة الأمريكية عن استمرار الوجود الليبي في تشاد، وأيضًا اجتماع الرئيس الفرنسي مع العقيد القذافي ورئيس وزراء اليونان، ولذلك كان التحضير داخل الحكومة البريطانية حول الاجتماع البريطاني الفرنسي ومناقشة كافة التطورات^(١٠٦). وقد أدى التطور السريع في العلاقات الفرنسية الليبية إلى إعداد الحكومة البريطانية تقريرًا يوضح هذه التطورات، وقد أشار هذا التقرير إلى أن الوضع متقلب وغير مؤكد، وقد أدت هذه التطورات إلى إحراج شديد لحكومة الرئيس ميتران، وشرح هذا التقرير كافة التطورات بشأن تشاد والانسحاب الليبي واجتماع ميتران والقذافي وتقارير واشنطن حول بقاء القوات الليبية في تشاد.

وأوضح التقرير أن التكهن بمستقبل المسألة التشادية ليس جيدًا إلا لو نفذ القذافي وعده وبدأ الانسحاب الليبي في غضون أيام قليلة، فهناك اثنان من السيناريوهات، إما هجوم جانت على العاصمة نجامينا بدعم من الليبيين والفصائل المتمردة في الجنوب، وهناك توتر عام في العاصمة التشادية بسبب الخوف من هذا السيناريو، وكان السيناريو الآخر المحتمل هو هجوم حبري على مواقع ليبية وجانت في الشمال بدعم من فرنسا. كما تضمن التقرير اتهام وزير الخارجية الفرنسي للأمريكيين خلال زيارته الأخيرة لواشنطن بالازدواجية في الضغط على الفرنسيين

لاتخاذ إجراءات هجومية ضد القذافي، بينما تواصل الولايات المتحدة الأمريكية التجارة مع ليبيا. كما توقع التقرير البريطاني احتياج ميثران لإخراج قوات القذافي من تشاد بأي ثمن لإنقاذ ماء وجهه؛ لأن ذلك هو ثمن رجوع القوات الفرنسية إلى بلدها، وأنه من الواضح أن الفرنسيين يرغبون في تجنب اتخاذ إجراءات هجومية ضد الليبيين، وذلك على الرغم من أن الضغوط الأمريكية ستزداد بلا شك، وفي حالة استمرار الاحتلال والانتقاد الداخلي فإن الصبر الفرنسي قد ينفذ، ويؤثر على حركة حكومة باريس. وقد كشف التقرير عن أن مصالح بريطانيا ضئيلة في تشاد، وأن الحكومة البريطانية تدعم الهدف الفرنسي بتأمين انسحاب القوات الليبية وترك التشاديين لحل مشاكلهم، ولكنه يجب المحافظة على الحد الأدنى من تحقيق هذا الهدف؛ لتجنب الوقوع في الخلاف الدبلوماسي بين واشنطن وباريس^(١٠٧).

وفي تقرير آخر في ٢٩ نوفمبر أوضحت الحكومة البريطانية أن ميثران سيمارس العديد من الضغوط على القذافي من أجل سحب قواته من تشاد؛ لأنه سيجد صعوبة في إعادة نشر القوات الفرنسية مرة أخرى، خاصة وأنه سيواجه بمزيد من الضغوط من الرؤساء الأفارقة الناطقين باللغة الفرنسية في القمة الفرنسية الأفريقية المقرر عقدها في بوجومبورا Bujumbura عاصمة بوروندي في الفترة من ١٠ إلى ١٢ ديسمبر لوقف التدخل الليبي، وقد توقعت التقارير البريطانية أنه في حال عودة القوات الفرنسية إلى نجامينا فقد تعود حالة الجمود مرة أخرى، خاصة لو هاجم حبري مواقع جانت والقوات الليبية في الشمال، وتكون النتيجة العودة إلى الحرب الأهلية^(١٠٨).

في الوقت نفسه قررت الحكومة البريطانية إرسال مبعوث إلى باريس في ٤ ديسمبر ١٩٨٤ لحضور اجتماعات الاتحاد الأوروبي، وأوفدته لمقابلة المسؤولين في الخارجية الفرنسية والتباحث معهم في الشأن الليبي خاصة، وأنه يبدو أن هناك

طلبًا فرنسيًا لبريطانيا لحل القضايا العالقة مع الجانب الليبي، ولذلك كانت وجهة النظر البريطانية ضرورة إطلاق الجانب الليبي سراح جميع الرهائن كشرط مسبق لأي تقدم في المحادثات بين الجانبين، وقد طلبت بريطانيا رسميًا من فرنسا بتقديم احتجاج إلى ليبيا لإطلاق سراحهم وامتنعت عن أن تكون باريس وسيطًا بين بريطانيا وليبيا، كما أرادت لندن معرفة وجهة نظر فرنسا في الوضع الداخلي في ليبيا وموقع القذافي، ورؤية فرنسا للعلاقات الحالية مع ليبيا وتطوراتها على المدى القريب والبعيد. وقد أرادت بريطانيا إعلام فرنسا بترحيبها بالاتفاق الفرنسي الليبي على الانسحاب المتبادل للقوات من تشاد وترك التشاديين لحل قضاياهم الخاصة، وما حدث من تباطؤ مفاجئ للانسحاب الليبي، وأرادت بريطانيا أن تتعرف على مدى التزام فرنسا بإعادة التدخل إذا لم يتغير الوضع، والوضع المستقبلي لشريط أوزو، ورؤية فرنسا لخيبة الأمل نتيجة فشل محادثات برازافيل^(١٠٩).

كانت الضغوط الداخلية قد ازدادت على الحكومة الفرنسية بعد اجتماع كريت؛ حيث جرى استجواب لرئيس الوزراء الفرنسي بشأن هذا الاجتماع في الجمعية الوطنية الفرنسية بالرغم من عدم انسحاب القوات الليبية، وذلك في ٢١ نوفمبر ١٩٨٤؛ فكان الرد الحكومي بأن القضية التشادية معقدة جدًا منذ ما يقرب من ثمانية عشر عامًا، وكانت فرنسا قد تدخلت في فترات سابقة في أعوام ١٩٦٩ وسقط الكثير من الجنود الفرنسيين، وعام ١٩٧٨ تدخلت فرنسا أيضًا ولم تحل القضية، وظل التدخل الليبي كل هذه الفترة حتى عام ١٩٨٤ حتى تدخلت فرنسا وقامت بالعملية ماننا في تشاد، وسقط ما يقرب من ثلاثة عشر جندي فرنسي وتحطم طائرتين جاجوار، وكانت النتيجة أنه في عام ١٩٨٠ أصبح الليبيون موجودين في كل مكان في تشاد. وفي عام ١٩٨٣ أصبح الليبيون موجودين فقط شمال خط عرض الخامس عشر وفي عام ١٩٨٤ أصبحوا مقيدون في الشمال. وفي

النهاية أكد فابيوس Fapius رئيس وزراء فرنسا أنه كان على الحكومة أن تتحرك بحزم لحل القضية التشادية وإخراج القوات الأجنبية دون تعريض حياة الجنود الفرنسيين للخطر، وذلك على عكس السياسات التي اتبعتها فرنسا طيلة خمسة عشر عامًا، وخسرت عشرات الفرنسيين دون نتيجة^(١١٠).

وفي أوائل ديسمبر ١٩٨٤ كشفت الدوائر الدبلوماسية في باريس عن تناسي الصحافة الفرنسية المسألة التشادية وتحول اهتمامها إلى نقاط توتر أخرى في مناطق تابعة لفرنسا مثل كاليدونيا الجديدة New Caledonia، وهذا قد أدى إلى تخفيف الضغط الداخلي على ميتران لإرسال القوات الفرنسية إلى تشاد مرة أخرى، وقد أفادت العديد من التقارير أنه لم توجد أية علامات حتى هذا التوقيت تؤكد انسحاب القوات الليبية، بل هم يعززون وجودهم في تشاد، وأن مصداقية فرنسا في أفريقيا أصبحت على المحك، وأن فرنسا عادت لتؤكد أن أي تدخل عسكري لابد وأن يكون بطلب من الحكومة التشادية، ومن الواضح أن حبري كان يبذل كل ما في وسعه لضمان ألا يكون التدخل العسكري الفرنسي سلبيًا، بل ينطوي على طرد الليبيين من شمال تشاد. وقد أفاد العديد من المسؤولين في الخارجية الفرنسية أن المنطق يتطلب أن تظهر الإدارة الفرنسية بعض التصميم قبل القمة الفرنسية الأفريقية، وقد ظهر أن ميتران كان مترددًا للغاية في الانخراط في حرب حقيقية مع الليبيين، حيث أشارت استطلاعات الرأي الأخيرة إلى أن الانسحاب من تشاد كان قد حاز على قبول شعبي كبير، وأنه لن يكون هناك دعم محلي كبير للمشاركة مرة أخرى في تشاد، وأنه ما لم يهدد الليبيون بالاتجاه نحو الجنوب والاستيلاء على نجامينا فإن أي تدخل فرنسي سيكون محدودًا تمامًا بالحد الأدنى اللازم لطمأنة حلفاء فرنسا الأفارقة.

وقد أفادت العديد من التقارير أن شيسون كان محبباً للغاية؛ لأنه تمنى أن يكون الانسحاب الناجح من تشاد هو نقطة تتويج فترة ولايته كوزير للخارجية قبل انتهائها في غضون أسابيع قليلة، كما أشارت إلى أن جهود الوساطة اليونانية أصبحت مصدر إزعاج واضح؛ لأن الفرنسيين على اتصال مباشر مع الليبيين وليسوا بحاجة إلى وسطاء، وأن ميتران لم يزل يأمل في تحقيق تفاهم طويل الأمد مع ليبيا من شأنه تجنب الحاجة إلى مزيد من التدخل العسكري الفرنسي، حتى لو كان الأمر يتطلب بطريقة أو بأخرى الاعتراف الفعلي بمنطقة النفوذ الليبي في شمال تشاد جنوب قطاع أوزو، وأن ذلك يتطلب صعوبة شديدة في إقناع حبري بهذا الأمر، لكن الأمر مازال قيد الدراسة، وكل الاحتمالات كانت لا تزال مفتوحة^(١١١).

ونتيجة القلق الفرنسي من لقاء الأفارقة في القمة الفرنسية الأفريقية؛ أرسلت الحكومة الفرنسية وزير الخارجية شيسون إلى داكار لمقابلة وزير الخارجية الليبي، وذلك في إطار من السرية، وكان ذلك من أجل مناقشة المسألة التشادية، وأكدت التقارير أنها محاولة شيسون الأخيرة لإقناع الليبيين باحترام شروط اتفاقية ١٧ سبتمبر حول الانسحاب، وتحذيرهم بعدم تجاوز خط ١٦^(١١٢). وفي أثناء قمة بوجمبورا حدث تحول في السياسة الفرنسية تجاه تشاد؛ حيث اعترف ميتران بأن بقاء القوات الليبية في شمال تشاد يمثل انتهاكاً لتعهدات القذافي، كما أنه أعلن أنه لا يوجد إجراء عسكري فرنسي ضد الليبيين طالما أنهم لم ينتقلوا إلى جنوب خط عرض السادس عشر، فقد اعترفت العديد من أجهزة الحكومة الفرنسية بأن الليبيين قد استمروا في بناء قواتهم في شمال تشاد منذ ١٠ نوفمبر، وأنه لديهم أكثر من ثلاثة آلاف وخمسمائة جندي والعديد من طائرات الهليكوبتر، وكان هناك إصرار بأن هذه القوات الليبية ليس لديها قدرة هجومية، وأنها لم تهاجم أي منطقة تم الدفاع عنها من قبل القوات الفرنسية في أثناء العملية مانتا، وقد قررت فرنسا عدم اتخاذ

أي إجراء عسكري ضد القوات الليبية في شمال تشاد، وفي البيانات العامة الفرنسية كان هناك اعتراف بأن القذافي لم يحفظ كلمته، ولا زالت الآمال معقودة على سحبه للقوات من شمال تشاد، ولم يعد هناك أي إعلان من إعلانات شيسون المتكررة " إذا عادوا سنعود"، وقد وصف المسئولون الفرنسيون عدم التحرك العسكري ضد القوات الليبية بأنه (مانتا بدون مانتا) أي أن الليبيين محصورون في شمال تشاد، ولكن دون انتشارهم في المواقع التي دافعت عنها فرنسا، وكان هناك تقارير سرية خرجت من حكومة حبري بأن مثل هذا الترتيب كان جزءاً سرياً من صفقة الانسحاب الأصلية في ١٧ سبتمبر، وقد أدى ذلك لإجبار دوماس على إصدار بيان لإنكار ذلك.

وفي نهاية القمة ظهر الجميع في أفضل وضع على الإطلاق، ولم تكن هناك أي فرصة لوضع ميتران في موقف دفاعي بسبب القضية التشادية، وظهر الرئيس الجابوني عمر بونجو الذي قدم مبادرة لمحاولة إيجاد حل سياسي في تشاد، وظهرت أيضاً علامات الرضا على موبوتو، حتى حبري قال: إن القمة قد تعاملت مع القضايا الحقيقية، ووضح أن ميتران نجح في مضاعفة الدعم الاقتصادي للدول الأفريقية ولكن ظلت الشكوك ولم تظهر أثناء القمة. وكانت الصحافة الفرنسية قد ركزت معظمها على ضرورة الحفاظ على مصداقية فرنسا في سياساتها تجاه الدول الأفريقية الصديقة، وقد شددت صحف المعارضة على ضرورة إدراك ميتران لأفريقيا على أنها شريك تجاري مهم لفرنسا ذات تأثير استراتيجي، وشددت أيضاً على ضرورة الالتزام بالبرامج التي أعلن عنها من قبل فرنسا تجاه الدول الأفريقية، وكانت صحيفة لوموند الفرنسية قد وصفت قمة بوجمبورا على أنها نقطة تحول في سياسة ميتران الأفريقية، وتحدثت عن أن الرئيس الفرنسي تقرر أن يتحدث عن سياساته في التليفزيون الفرنسي في ١٦ ديسمبر ١٩٨٤^(١١٣). وفي نفس التوقيت

تقريباً ظهرت تقارير من كينشاسا تفيد بأن الكونغوليين كانوا غير مستعدين لاستئناف مؤتمر برازافيل عن تشاد بدون الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية؛ حيث أشار وزير خارجية الكونغو برازافيل إلى أنه كانت هناك محاولة جادة من بلاده للمساعدة في تحقيق المصالحة في تشاد، لكنهم لم يتمكنوا من التقدم في ذلك، حيث كان من المتطلبات الأساسية سحب جميع الأطراف الخارجية من تشاد، بعد أن أدركت الكونغو أنه في حين انسحبت القوات الزائيرية والفرنسية فإن القوات الليبية ظلت هناك، وعندما ظهر اختلاف الرأي بين الرئيس ميثران والرئيس حبري فلم يستطع الكونغوليون أن يوفقوا بينهما.

وقد أكد الوزير أن المسؤولين في الكونغو أجروا اتصالات مع جميع الأطراف المعنية في هذه القضية؛ التشاديين والفرنسيين والليبيين من أجل تحريك الأمور إلى الأمام، وكانوا يأملون أن يقدم أصدقاء تشاد دعمهم لهذه الجهود، وقد طالبت العديد من الأطراف بما في ذلك التشاديين أنفسهم من أجل الاجتماع مرة أخرى، كما وافقت حكومة حبري على العودة لطاولة المفاوضات إذا انسحب الليبيون من تشاد. وقد أضاف الوزير أنه إذا لم يحرز الكونغوليون أي تقدم في المفاوضات فإنهم سيقدمون نداءً إلى رئيس منظمة الوحدة الأفريقية لممارسة المزيد من الضغوط لتعزيز تسوية تشاد، وقد توقع الوزير المزيد من التحولات التي ستطرأ على موقف حكومة حبري التي لم تكن على استعداد لتجاوز أو استثناء التراجع الليبي في احترام اتفاقية الانسحاب من تشاد، ولكن سنظل المعادلة محتملة في حالة تقدم قوات جوكوني المدعومة من ليبيا في شمال تشاد^(١٤).

كانت التقارير قد تحدثت عن وجود ثلاثة من المراقبين الفرنسيين من مؤسسة الشفافية الدولية في طرابلس، وقد غادروا طرابلس في ١٦ ديسمبر لرؤية الأوضاع في واحة فايا لارجو Faya Largeau في شمال تشاد، وقد ذكرت بعض

الصحف الفرنسية هذه الأنباء^(١١٥). وقد أعلنت الحكومة الفرنسية على لسان وزير العلاقات الخارجية أمام الجمعية الوطنية بباريس في ٢٠ ديسمبر أن المراقبين الذين تم تعيينهم من قبل رئاسة الأركان العامة للقوات المسلحة الفرنسية قد اتجهوا إلى طرابلس لدراسة الأوضاع على الأرض من أجل تنفيذ اتفاق ١٧ سبتمبر ١٩٨٤ بشأن انسحاب القوات الليبية من تشاد^(١١٦).

وظهر الأمر في أواخر عام ١٩٨٤ أن هناك تغيرات في المعادلة بين ليبيا وفرنسا؛ حيث صاحب أمر هذه المواجهة في مراحلها الحربية والسلمية عدة تطورات؛ كان الأول هو التحول الواضح في موقف الحكومة الفرنسية من حسين حبري، والثاني استمرار الغموض حول التحقق من الانسحاب الليبي من شمال تشاد؛ فقد كشفت مجموعة من التقارير الدولية في ٢١ ديسمبر عن تناقض المواقف الفرنسية تجاه حبري، وذلك عندما كان أحد أشد المعارضين لفرنسا، وذلك في جبهة الفرولينات في منتصف السبعينيات، ولم تنس فرنسا بسهولة دور حبري الكبير في قضية كلاوستر - حيث تم القبض عليه في منتصف السبعينيات، وطلب فدية كبيرة من فرنسا، وهدد بإعدامه واضطرت فرنسا لدفع المبلغ المطلوب - وفي الوقت نفسه أدرك الفرنسيون أنه أكثر من حاكم طبيعي في إشارة لحكمة جوكوني عويضي وذكائه الكبير ومعرفته، علاوة على حديث عدد من ضباط الجيش الفرنسي الذين قاتلوا جوكوني قبل عقدٍ من الزمان الذين اعترفوا بإعجابهم بصفاته البارزة كقائد عسكري.

وقد أشار الكثير من المراقبين إلى أن ميتران قد أوضح في جميع الأحداث أكثر من مرة في صيف ١٩٨٣ بأن فرنسا إذا قررت أن تتدخل مرة أخرى في تشاد فليس من الضروري دعم حبري ضد جوكوني، بل لإنقاذ دولة أفريقية صديقة من غزو عسكري ليبي. وأفادت التقارير بأن حبري قد استخدم تكتيكات مستهلكة في

علاقاته مع فرنسا، حيث إنه عرف المجتمع الفرنسي منذ فترة دراسته، فهو بارع في التلاعب بالإعلام الفرنسي لصالحه، ومنذ بداية العملية ماننا في أغسطس ١٩٨٣ نجح حبري في تطوير علاقات جيدة مع الجيش الفرنسي، لكن الاتفاق الفرنسي الليبي في سبتمبر ١٩٨٤ غير كل ذلك؛ حيث ظهر غضب حبري من تفاوض شيسون دون علمه مع القذافي، وكان غضبه الأكبر من قبول فرنسا الضمني لاستمرار الوجود الليبي في قطاع أوزو، أو حتى الوجود الفعلي الدائم للقوات الليبية في شمال تشاد، وفي المقابل شعرت فرنسا بخيبة أمل؛ لأن حبري أظهر مثل هذا العرض السيء في كسب القلوب والعقول في جنوب تشاد، وذلك بسبب عدم الرغبة في التفاوض مع الفصائل الداخلية الأخرى.

وقد أظهرت العديد من التقارير وجود حديث منذ أكثر من عام في الدوائر الداخلية والخارجية الفرنسية عن ضرورة إيجاد " رجل ثالث " في تشاد، فقد كان الجدل الرئيس أن حبري وجوكوني يتعارضان بشكل متبادل لدرجة عدم وجود أي حلول وسط بين الاثنين، وأياً كان منهم في المعارضة أو المنفى فإنه سيظل في شن حرب عصابات ضد الآخر، بالإضافة لعدم قبول الجنوبيين الذين يشكلون غالبية السكان لكلا الشخصين، وكانت المشكلة بشأن هذه النظرية عدم وجود مرشح موثوق به على الساحة السياسية التشادية في هذا الوقت. وقد اتخذت الأمور منعطفاً أكثر جدية في ١٩ ديسمبر ١٩٨٤ عندما ألمح رولاند دوماس الذي شغل منصب وزير العلاقات الخارجية الجديد في خطاب ألقاه في الجمعية الوطنية الفرنسية إلى دور حبري في اغتيال العقيد الفرنسي جالوبين Galopin في عام ١٩٧٥، وقد أدى هذا إلى ضجيج في البرلمان ورد فعل ساخط من نجامينا، وكانت صحف المعارضة الفرنسية قد تحدثت عن هذه الواقعة بأنها ليست زلة لسان، بل أن الإليزيه ظل يسعى طوال الفترة السابقة لإضعاف حبري ليجد من يحل محله. وقد

أفاد بعض المسؤولين في الخارجية الفرنسية أن هناك العديد من الوزراء الفرنسيين قد سُموا من القضية التشادية وأطرافها المتنازعة، وقد أفاد العديد من المحللين أن هناك صحيفة يسارية فرنسية قامت بعقد مقابلة مع جوكوني، وأن هذا لم يكن وليد الصدفة تمامًا.

وقد ارتبط بذلك تطور آخر هو وجود المراقبين العسكريين الفرنسيين في ليبيا؛ ففي ٢٢ نوفمبر كانت هناك تقارير أولية من مصادر يونانية بأنه سيتم تشكيل فريق ثلاثي من المراقبين العسكريين الفرنسيين والليبيين واليونانيين للتحقق من الانسحاب الليبي من تشاد، وفي منتصف ديسمبر ١٩٨٤ أفاد مصدر يوناني عن هذه اللجنة، وعلى الفور نفى المسؤولون الفرنسيون هذا الأمر، وفي ١٩ ديسمبر أفاد صحفي فرنسي أنه التقى ببعض المراقبين الفرنسيين في طرابلس، ومنذ ذلك الحين كان على وزير العلاقات الخارجية ووزير الدفاع في فرنسا تأكيد وجود لجنة ثلاثية، تضم سبعة مراقبين فرنسيين، وقد قيل: إن جوكوني قرر منع وصول هذا الفريق إلى شمال تشاد لكن الليبيين لديهم من الوسائل التي تجعله يغير رأيه تمامًا، كما أن الليبيين لديهم القدرة لكي يظهروا للجنة فقط ما يريدون إظهاره، وذلك دعمًا لأحدث تصريح للقذافي في يوم ٢٠ ديسمبر مفاده مغادرة آخر جندي ليبي لتشاد عندما تم التوقيع على الاتفاق الفرنسي الليبي، وذلك في ظل إدعاء جالود رئيس الوزراء الليبي في ١٨ ديسمبر أن الفرنسيين هم السابقون بالخداع بسحبهم القوات الفرنسية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، ويبدو أن موافقة فرنسا على هذه اللجنة لتجنب المزيد من الحرج على يد القذافي، وفي هذه الحالة تبدو الخدعة وكأنها فاشلة^(١١٧).

وهكذا فقد وضح أن المواجهة بين ليبيا وفرنسا حتى أواخر عام ١٩٨٤ ستستمر لما بعد ذلك، حيث إن فرنسا كان عليها أن تبحث عن حلول أخرى بعد أن

أخرجها النظام الليبي، ولم يخرج قواته من تشاد، وجعلها تسحب قواتها إلى باريس، وتم وضع إدارة ميتران في مازق كبير أمام القوى الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت تعد العدة للتدخل المباشر في تشاد ومواجهة القوات الليبية فيها. كما عاودت الدول الأفريقية الضغط على باريس من أجل إعادة التدخل في تشاد لمواجهة النظام الليبي؛ ولذلك كان على فرنسا وضع استراتيجيات جديدة من أجل مواجهة القوات الليبية دون إرسال قوات فرنسية إلى تشاد، وذلك ما سيتضح فيما بعد خلال الفترة من عام ١٩٨٥ وحتى عام ١٩٨٧.

خاتمة

بعد تتبع المواجهة بين فرنسا وليبيا في تشاد في الفترة من ١٩٨١ وحتى ١٩٨٤، ورصد وتحليل جميع الجوانب المحيطة بها، ورؤية كافة التفاعلات الخاصة بهذه المواجهة، فقد خلصت الدراسة للنتائج التالية:

أوضحت الدراسة اختلاف أهمية واستراتيجية التدخل في تشاد بين الجانبين الفرنسي والليبي؛ ففي حين أجبرت فرنسا على التدخل من جانب القوى الغربية، وبعد مطالبة العديد من الأنظمة الأفريقية بذلك، وبالتالي كانت فرنسا قد تدخلت بدعم من جميع هذه الدول، إلا أن ليبيا كانت بمفردها وسط هذا المحيط الغربي؛ حيث كانت في مواجهة دولة من أكبر دول المعسكر الغربي، وهي فرنسا، ومدعومة من كبرى الدول في هذا المعسكر، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ومجموعة من الدول الأفريقية المحيطة التي كانت أنظمتها قد اتجهت نحو الكتلة الغربية أيضاً، ورغم أن ليبيا كانت تابعة للمعسكر الشرقي إلا أن الاتحاد السوفييتي في هذه الآونة كان يواجه العديد من الأزمات الداخلية والدولية، وبالتالي كان دعمه ضعيفاً للنظام الليبي، ومن ثم جاءت صلابة الجانب الليبي من قوته الداخلية وإدارته لموارده الاقتصادية بكفاءة عالية.

كما أظهرت الدراسة التخوف الفرنسي من المواجهة المسلحة المباشرة مع الجيش الليبي؛ وخاصة باستخدامه طائرات الميراج الفرنسية والدبابات الضخمة السوفيتية وكفاءته وتمرسه القتالي في المناطق الصحراوية في شمال تشاد، وبالتالي تخوفت إدارة ميتران من الدخول في حرب مفتوحة مع القوات الليبية، وخشيت فرنسا أن تلقى ما لقيته أثناء حرب التحرير الجزائرية، وبالتالي عندما أرسلت فرنسا قوات لحماية تشاد في خلال العملية ماننا في أغسطس ١٩٨٣ أرسلت مبعوثاً إلى طرابلس؛ لتبرير وجود القوات الفرنسية في شمال تشاد، ولإيضاح

أن هذه القوات لم ترسل لمحاربة القوات الليبية، وإنما لحماية السيادة التشادية، ومن هنا تمت مناقشة النظام الليبي عدم التوجه جنوب خط عرض ١٦، وأن إرسال هذه القوات لن يؤثر على العلاقات بين باريس وطرابلس.

كما أكدت الدراسة على قدرة الزعيم الليبي على قراءة المشهد الداخلي الفرنسي، وقدرته على اتخاذ القرارات المتعلقة بالمواجهة مع إدارة ميتران وفق هذه القراءة؛ فكان القذافي يعلم جيداً أن إرسال فرنسا لقوات عسكرية إلى تشاد جاء نتيجة ضغوط خارجية سواء من القوى الغربية التي رأت في هذه المواجهة فرصة لإنهاك النظام الليبي واستنزاف قدراته الاقتصادية والعسكرية، أو أن ذلك جاء نتيجة ضغوط ومناشدة النظم الأفريقية التي رأت أن هذه المواجهة من شأنها إيقاف ليبيا عن التمدد والتدخل في الدول الأفريقية في شمال ووسط وغرب أفريقيا؛ ولذلك قرر القذافي اللعب على الوتر الداخلي الفرنسي عندما تحدث إعلامياً عن أن القوات الفرنسية ستواجه من التشاديين والليبيين حرب عصابات مشابهة لتلك التي واجهتها فرنسا في الجزائر، وبالتالي وجه الشعب الفرنسي للضغط على حكومته من أجل سحب القوات الفرنسية من تشاد خوفاً من فقدان الجنود الفرنسيين في حرب ليس للفرنسيين فيها ناقة ولا جمل، وبالتالي حرك الإدارة الفرنسية من أجل الاتفاق على انسحاب القوات الفرنسية والليبية من تشاد.

كما أثبتت الدراسة أن النظام الليبي استطاع أن يحدث شرخاً كبيراً في المعسكر الغربي؛ وذلك عندما نجح في الإيقاع بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بالتوقيع على اتفاق بالانسحاب المتبادل من تشاد دون علم واشنطن، وعندما أرسلت الإدارة الأمريكية صور الأقمار الصناعية التي تثبت بقاء القوات الليبية بعد الموعد المحدد في اتفاق سبتمبر ١٩٨٤ صرح المسئولون الفرنسيون بأنهم لم يطلبوا ذلك من واشنطن، وعندما ذهب وزير الخارجية الفرنسي إلى

واشنطن صرح هناك أن فرنسا لم تتعود على أن تأخذ دروساً من الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي توترت العلاقات بين الجانبين الفرنسي والأمريكي، وكانت بريطانيا في حيرة من أمرها حول الاتجاه إلى أي من الجانبين، وهنا تم ضرب وحدة دول الكتلة الغربية.

كما أوضحت الدراسة كيف أجبر نظام القذافي فرنسا على تغيير استراتيجيتها الأفريقية؛ حيث كانت الاستراتيجية الفرنسية تعتمد على أحقية التدخل العسكري في أية دولة أفريقية كانت مستعمرة من فرنسا، وكان ذلك هو المسوغ الذي جعل الدول الغربية والأفريقية تضغط على باريس من أجل إرسال قواتٍ عسكريةٍ إلى تشاد، وفي أثناء تلك المواجهة الفرنسية الليبية استطاع القذافي أن يعلن في جميع تصريحاته أنه إذا كانت قوات نظام حبري تعتبر القوات الليبية قوات أجنبية فإن جبهة جانت تعتبر القوات الفرنسية أيضاً قوات أجنبية، وبالتالي أكد أن الوجود العسكري الليبي سيستمر طالما ظلت القوات الفرنسية فيها، ومن ثم أصبحت القوات الفرنسية والليبية قوات غزو أجنبي

هوامش الدراسة

- (1) CIA- RDP85T00875R001100090003-4 – Central Intelligence Agency, Intelligence Memorandum, Subject; French Arms Sales to Libya and their Impact on the Middle east, on 14Jan, 1970.
- (2) Ibid.
- (3) CIA-LOC-HAK-185-2-54-5 – Report from Central Intelligence Agency, Subject; France sending Tanks to Libya, Saudi Arabia, on 11Oct, 1973.
- (4) CIA-RDP05-01559R000400370034-8 – Telegram to Central Intelligence Agency, Subject; Libya's Al Qahdhafi sends cable to French President, on 3Fep, 1976.
- (5) CIA-RDP05-01559R000400370035-7 – Report to Central Intelligence Agency, Subject; Libya, Al Qahdhafi on ties with France, Paris Le Monde in French, 11Feb,1976, on 12 Feb, 1976.
- (6) FCO 39/ 3695 – No. 26 – memorandum produced by information Department in Foreign and Commonwealth office in London, Subject; Chad: Prospects for reconciliation and reconstruction, on 18Jul, 1984.
- (7) Joffe, E.G.H: Libya and Chad, Review of African political economy, published by: Taylor and Francis, Ltd, No. 21, May – Sep, 1981, PP. 91 – 93.
- (8) FCO 39/ 3695 – No. 26, Loc. Cit.
- (9) Joffe, E.G.H: Op. Cit, P. 90
- (10) FCO 39/ 3695 – No. 26, Loc. Cit.
- (11) Griffin, Christopher William: French Grand Strategy in African in the Fifth Republic, PHD in International Relations, Faculty of the Graduate School, University of Southern California, May 2009, P. 234.
- (12) CIA-RDP87R00029R000200280018-9 – Cutting of Newspaper "

- Washington Star" , Subject; Niger says it sold Uranium to Libya, use for Nuclear Weaponry Feared, on 14Apr, 1981.
- (13) Griffin, Christopher William: Op. Cit, PP. 235 – 237.
- (14) Joffe, E.G.H: Op. Cit, PP. 94, 95.
- (15) Griffin, Christopher William: Op. Cit, PP. 246, 247.
- (16) Joffe, E.G.H: Op. Cit, P. 95.
- (17) FCO 39/3695 – No. 30 – Telegram from west African Department to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Chad: French/ Libyan Agreement, on 20Sep, 1984.
- (18) FCO 39/3695 – No. 40 – Telegram from the British Embassy in Khartoum to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Nimeiri on Chad, on 23Sep, 1984.
- (19) FCO 39/3695 – No. 24 – Telegram from the British Embassy in Tunis to Foreign and Commonwealth Office in London, on 16May, 1984.
- (20) FCO 39/3695 – No. 35 – Telegram from the British Embassy in Algiers to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Chad, on 19Sep, 1984.
- (21) FCO 39/3695 – No. 39 – Telegram from the British Embassy in Algiers to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Chad, on 18Sep, 1984.
- (22) FCO 39/3695 – No. 51 – Letter from the British Embassy in Algiers to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Chad, on 9Oct, 1984.
- (23) Joffe, E.G.H: Op. Cit, P. 95.
- (24) FCO 39/3695 – No. 20 – Telegram from the British Embassy in Lagos to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; M. Cheyssons Visit to Nigeria and Chad, on 25Feb, 1984.

- (25) FCO 39/3695 – No. 37 – Telegram from the British Embassy in Lagos to Foreign and Commonwealth in London, Subject; Franco – Libyan Agreement on Chad, on 19Sep, 1984.
- (26) FCO 39/3695 – No. 42 – Telegram from the British Embassy in Lagos to Foreign and Commonwealth in London, Subject; Chad, on 23Sep, 1984.
- (27) FCO 39/3695 – No. 13 – Telegram from the British Embassy in Addis Ababa to Foreign and Commonwealth in London, Subject; Chad, on 2Feb, 1984.
- (28) CIA-RDP84B00049R000200360010-5 – An Intelligence Memorandum, Subject; West European Policy Toward Libya, on 18Dec, 1981.
- (29) Ibid.
- (30) CIA-RDP84B00049R000200360012-3 – Memorandum for director of Central Intelligence Deputy director of Central Intelligence, Subject; NSC Meeting of 21 January - Libya, on 20Jan, 1982.
- (31) CIA- RDP88B00443R001103940150-1 – Central Intelligence Agency, Intelligence Memorandum, Subject; Libya, 21Jan, 1982.
- (32) FCO 39/ 3695 – No. 26, Loc. Cit.
- (33) Griffin, Christopher William: Op. Cit, P. 235.
- (34) FCO 39/ 3695 – No. 26, Loc. Cit.
- (35)(CIA-RDP84B00049R001202830044-3 – Memorandum of Conversation Subject; Meeting William P. Clark, Assistant to the President for National Security Affairs with President Mitterrand of France, on 27Oct, 1982.
- (36) CIA-RDP48B00049R001403520014-7 - Central Intelligence Agency,

- Intelligence Memorandum, Subject; Libya – Chad Military Situation, on 9Dec, 1982.
- (37) FCO 39/ 3695 – No. 26, Loc. Cit.
- (38) Griffin, Christopher William: Op. Cit, P. 235.
- (39) Ibid, PP.250 – 253.
- (40) CIA-RDP88-01070R000200820004-4 – ABC World News Tonight, Subject; Chad/ Libya/ U.S, on 5Aug, 1983.
- (41) CIA-RDP88-01070R000200820010-7 – ABC World News Tonight, Subject; Chad/ Libya/ U.S/ France, on 10Aug, 1983.
- (42) Griffin, Christopher William: Op. Cit, PP. 245 – 257.
- (43) FCO 39/ 3695 – No. 1 – Telegram from the British Embassy in Paris to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Chad Conference, on 10Jan, 1984.
- (44) FCO 39/3695 – No. 2 – Telegram from the British Embassy in Addis Ababa to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Chad, on 11Jan, 1984.
- (45) FCO 39/3695 – No. 1, Loc. Cit.
- (46) FCO 39/3695 – No. 3 – Telegram from the British Embassy in Paris to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Chad Conference, on 12Jan, 1984.
- (47) FCO 39/3695 – No.4 - Telegram from the British Embassy in Addis Ababa to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Chad, on 13Jan, 1984.
- (48) FCO 39/3695 – No.5 - Telegram from the British Embassy in Addis Ababa to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Chad, on 16Jan, 1984.

- (49) FCO 39/3695 – No. 6 – Letter from the British Embassy in Khartoum to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Call on Chadian Charge d'affaires in Khartoum, on 15Jan, 1984.
- (50) FCO 39/3695 – No. 18 – Letter from the British Embassy in Addis Ababa to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Chad: The Addis Ababa Non – Meeting, on 26Jan, 1984.
- (51) FCO 39/3695 – No. 7 – Telegram from the British embassy in Paris to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Chad: shooting down of French Jaguar, on 26Jan, 1984.
- (52) FCO 39/3695 – No. 8 – a press release from the French Embassy in London Subject; Chad: Statement of the Spokesman of the Ministry for External Relations, on 26Jan, 1984.
- (53) FCO 39/3695 – No. 9 – Telegram from the British Embassy in Paris to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Chad, on 27Jan, 1984.
- (54) FCO 39/3695 – No. 11 – Telegram from the British Embassy in Paris to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Chad, on 30Jan, 1984.
- (55) CIA-RDP05-01559R000400390036-4 -Report to Central Intelligence Agency, Subject; North Africa, Libya, al-Qadhafi interviewed on Chad, France, 30Jan,84, on 31Jan, 1984.
- (56) FCO 39/3695 – No. 10 – Telegram from Foreign and Commonwealth Office in London to the British Embassy in Paris, Subject; Chad: Visit of French Foreign Minister, on 30Jan, 1984.
- (57) FCO 39/3695 – No. 11 – Loc. Cit.
- (58) FCO 39/3695 – No. 12 – Telegram from the British Mission in Tripoli to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Chad, on 2Feb, 1984.

- (59) FCO 39/3695 – No. 14 – Letter Dated 31 January 1984 from the Permanent Representative of the Libyan Arab Jamahiriya to the United Nations Addressed to the President of the Security Council.
- (60) FCO 39/3695 – No. 15 - a press release from the French Embassy in London Subject; Chad: Meeting of M. Claude Cheysson, Minister for External Relations, with the Press in N'djamena, 2 February 1984, on 3Feb, 1984.
- (61) FCO 39/3695 – No. 16 – Telegram from the British Embassy in Addis Ababa to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Chad, on 8Feb, 1984.
- (62) FCO 39/3695 – No. 17 – a Press Release from the French Embassy in London, Subject; Chad – Visit to France of a Leading Member of the GUNT, on 4Feb, 1984.
- (63) FCO 39/3695 – No. 19 – Letter from the British Mission in Tripoli to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Chad, Cheysson's Visit to Libya 4 – 5 February 1984, on 7Feb, 1984.
- (64) Griffin, Christopher William: Op. Cit, P. 257.
- (65) FCO 39/3695 – No. 21 – Telegram from the British Embassy in Paris to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Chad, on 2May, 1984.
- (66) FCO 39/3695 – No. 22 - a press release from the French Embassy in London, Subject; Chad: Excerpt from a Radio Interview with M. Roland Dumas, Minister for European Affairs, in the " Club de la Press " Program, 13 May 1984, on 15May, 1984.
- (67) FCO 39/3695 – No. 25 – Telegram from the British Embassy in Paris to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Chad, on 29May, 1984.
- (68) Griffin, Christopher William: Op. Cit, P. 258.

- (69) FCO 39/ 3695 – No. 26, Loc. Cit.
- (70) Griffin, Christopher William: Op. Cit, P. 258.
- (71) FCO 39/3695 – No. 28 – Telegram from the British Embassy in Paris to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Chad: Franco-Libyan Agreement, on 17Sep, 1984.
- (72) FCO 39/3695 – No. 29 – Letter from the British Embassy in Paris to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; the Franco-Libyan Agreement on Chad, on 19Sep, 1984.
- (73) CIA-RDP88B00443R001604270015-9 – Memorandum for Director of Central Intelligence, Subject; Qadhafi's recent Political moves: is he weaker than we had believed?, on 19Sep, 1984.
- (74) FCO 39/3695 – No. 31 – Telegram from the British Embassy in Paris to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; France/ Libya/ Chad, on 26Sep, 1984.
- (75) FCO 39/3695 – No. 49 - a press release from the French Embassy in London, Subject; Excerpts from an Interview with M. Roland Dumas, Minister for European Affairs and Government spokesman, Le Monde, on 23Sep, 1984.
- (76) FCO 39/3695 – No. 55 – Letter from the British Embassy in Stockholm to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Visit to Sweden by Greek Prime Minister Andreas Papandreou, 18 – 19 October, 1984, on 25Oct, 1984.
- (77) FCO 39/3695 – No. 41 – Telegram from the British Embassy in Dakar to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Chad, on 24Sep, 1984.
- (78) FCO 39/3695 – No. 43 – Telegram from the British Embassy in Paris to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Chad, on 27Sep, 1984.

- (79) FCO 39/3695 – No. 45 – Telegram from the British Embassy in Paris to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; France/ Chad: Visit of President Habre, on 5Oct, 1984.
- (80) FCO 39/3695 – No. 33 – Telegram from the British Embassy in Washington to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Chad: Franco-Libyan Agreement, on 18Sep, 1984.
- (81) FCO 39/3695 – No. 36 – Cabinet: Memorandum on Libya/ Chad Libya/ Morocco, on 20Sep, 1984.
- (82) FCO 39/3695 – No. 38 – Letter from the British Embassy in Paris to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; the Franco/ Libyan Agreement on Chad, on 21Sep, 1984.
- (83) FCO 39/3695 – No. 59 – Memorandum from Foreign and Commonwealth Office to Cabinet Office, Subject; Anglo – French Summit: 29 – 30 November, on 3Nov, 1984.
- (84) FCO 39/3695 – No. 46 – Telegram from the British Embassy in Paris to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Chad, on 8Oct, 1984.
- (85) FCO 39/3695 – No. 48- Telegram from the British Embassy in Paris to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Libya, on 9Oct, 1984.
- (86) FCO 39/3695 – No. 50 - a press release from the French Embassy in London, Replies of M. Claude Cheysson, Minister for External Relations, to two Parliamentary questions (National Assembly, 10 October, 1984), on 11Oct, 1984.
- (87) FCO 39/3695 – No. 53 – Letter from the British Embassy in Paris to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; French/ Libyan Withdrawal, on 17Oct, 1984.

- (88) FCO 39/3695 – No. 54 – Letter from the British Embassy in Paris to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Chad, on 23Oct, 1984.
- (89) FCO 39/3695 – No. 56 – Telegram from the British Embassy in Tunis to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Chad: Evacuation of Libyan Forces, on 30Oct, 1984.
- (90) FCO 39/3695 – No. 57 – Telegram from the British Embassy in Lagos to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; French – Libyan Troop withdrawals from Chad, on 1Nov, 1984.
- (91) FCO 39/3695 – No. 58 – Telegram from the British Embassy in Kinshasa to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Chad, on 1Nov, 1984.
- (92) FCO 39/3695 – No. 62 - a press release from the French Embassy in London, Subject; Communique Issued by the Ministry for External Relations, Communique Issued by the Ministry of Defence, 10 November 1984, on 13Nov, 1984.
- (93) FCO 39/3695 – No. 60 – Telegram from the British Embassy in Paris to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Mitterrand is Meeting Qadhafi today in Crete, on 15Nov, 1984.
- (94) FCO 39/3695 – No. 61 – Telegram from the British Embassy in Athens to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Meeting of Greek, French and Libyan Leaders: 15 November, on 15Nov, 1984.
- (95) FCO 39/3695 – No. 64 – Telegram from the British Embassy in Athens to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Meeting of Greek, French and Libyan Leaders, on 16Nov, 1984.
- (96) FCO 39/3695 – No. 68 – Meeting of M. Francois Mitterrand, President of the Republic, with the Libyan head of state and the

- Greek Prime Minister, Statement of the Government Spokesman, 15 November 1984, on 16Nov, 1984.
- (97) FCO 39/3695 – No. 73 – Following the talks of M. Francois Mitterrand, President of the Republic, with Mr. Andreas Papandreou and Colonel Muammar Al-Qaddafi, Statements of M. Francois Mitterrand (Elysee Palace, 16 November 1984), on 20Nov, 1984.
- (98) FCO 39/3695 – No. 63 – Telegram from the British Embassy in Washington to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Chad, on 15Nov, 1984.
- (99) FCO 39/3695 – No. 73 – Loc. Cit.
- (100) FCO 39/3695 – No. 73 – A Television Interview with M. Roland Dumas, Government Spokesman, 19 November 1984, on 22Nov, 1984.
- (101) FCO 39/3695 – No. 65 – Telegram from the British Embassy in Paris to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Mitterrand's Meeting with Qadhafi (and Papandreou), on 16Nov, 1984.
- (102) FCO 39/3695 – No. 66 – Telegram from the British Embassy in Paris to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; France/ Libya, on 19Nov, 1984.
- (103) FCO 39/3695 – No. 69 – Telegram from the British Embassy in Paris to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; France/ Libya, on 21Nov, 1984.
- (104) FCO 39/3695 – No. 70 – Telegram from the British Embassy in Washington to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Cheysson's Visit to Washington, 19 – 20 November, on 21Nov, 1984.

- (105) FCO 39/3695 – No. 71 – Telegram from the British Embassy in Athens to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Chad, on 23Nov, 1984.
- (106) FCO 39/3695 – No. 67 - Memorandum from Foreign and Commonwealth Office to Cabinet Office, Subject; President Mitterrand's with Colonel Quadafi, on 16Nov, 1984.
- (107) FCO 39/3695 – No. 72 – Memorandum from West African Department in Foreign and Commonwealth Office, Subject; the Situation in Chad, on 23Nov, 1984.
- (108) FCO 39/3695 – No. 74 - Memorandum from West African Department in Foreign and Commonwealth Office, Subject; the Situation in Chad, on 29Nov, 1984.
- (109) FCO 39/3695 – No. 77 - Memorandum from Foreign and Commonwealth Office to Cabinet Office, Subject; Mr. Luce's Visit to Paris, 4 December, on 30Nov, 1984.
- (110) FCO 39/3695 – No. 75 - a press release from the French Embassy in London, Subject; Reply of M. Laurant Fapius, Prime Minister, to a Parliamentary Question, (from M. Maurice Couve de Murville) in the National Assembly on 21 November 1984, on 23Nov, 1984.
- (111) FCO 39/3695 – No. 78 – Letter from the British Embassy in Paris to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Chad, on 4Dec, 1984.
- (112) FCO 39/3695 – No. 81 – Telegram from the British Embassy in Paris to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Dakar: Visits of Triki and Cheysson, on 17Dec, 1984.
- (113) FCO 39/3695 – No. 79 – Telegram from the British Embassy in Paris to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Franco/

African Summit 10/12 December and France's Chad Policy, on 13Dec, 1984.

(114) FCO 39/3695 – No. 80 – Telegram from the British Embassy in Kinshasa to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Congo and Chad, on 17Dec, 1984.

(115) FCO 39/3695 – No. 82 – Telegram from the Italian Embassy in Tripoli to Foreign and Commonwealth Office in London, on 18Dec, 1984.

(116) FCO 39/3695 – No. 83 - a press release from the French Embassy in London, Subject; Chad: Communique Issued by the Ministry for External Relations, 20 December 1984, on 27Dec, 1984.

(117) FCO 39/3695 – No. 86 – Letter from the British Embassy in Paris to Foreign and Commonwealth Office in London, Subject; Chad/ France, on 21Dec, 1984.